الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٨
الاثنين، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مانغوايلا (ليسوتو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

خطاب يلقيه السيد غونتيس أولمانيس، رئيس جمهورية لاتفيا

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية لاتفيا.

اصطحب السيد فونتيس أولمانيس رئيس جمهورية لاتفيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحّب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غونتيس أولمانيس، رئيس جمهورية لاتفيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أولمانيس (تكلّم باللاتفية؛ ووفّر الوفد الترجمة الشفوية الإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على انتخابه، وأن أتمنى له النجاح في اضطلاعه بواجباته. وأتمنى لنا جميعا دورة بنّاءة ثالثة وخمسين للجمعية العامة.

في عام ١٩٩٥، احتفلت منظومة الأمم المتحدة بعيدها الذهبي، وهذا العام تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يعد واحدا من أكبر إنجازات البشرية. لقد كان هذا الإعلان ملهما لتطوير نظام دولي فعّال وموثوق به لحماية حقوق الإنسان.

ولدى اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كانت لاتفيا خاضعة للاحتلال السوفياتي. ولم يكن الاتحاد السوفياتي يحترم حقوق الإنسان، على الرغم من مشاركته في إعداد الإعلان واعتماده. وسأذكر مثالا واحدا على انتهاكاته العديدة لحقوق الإنسان: بعد ثلاثة أشهر ونصف من اعتماد الإعلان، شهد شعب لاتفيا، بما فيه شخصي، أكبر عملية إبعاد من بين عدة عمليات. فقد تم إبعاد عشرات الألوف، حتى كبار السن والأطفال إلى محتجزات "غولاغ". وهذا ترك بصمة لا تمحى على الضمير الجماعي لشعب لاتفيا، وأحدث تغييرا كبيرا في الحالة الديمغرافية.

وأثناء فترة الاحتلال، لم يكن بمقدور شعب لاتفيا أن يستفيد بالكامل من نظام حماية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وقد تغيّر ذلك الوضع بعد أن استعادت لاتفيا استقلالها. وفي السنوات السبع التي انقضت منذ أصبحت

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لاتفيا عضوا في الأمم المتحدة، استفادت من الدعم الأدبي والسياسي من أكبر منظمة دولية.

وعقب استعادة الاستقلال مباشرة، كان على أمتنا أن تُخرج قوة عسكرية أجنبية. وقد ساعد على اتمام هذه العملية قراران للجمعية العامة، والمساعي الحميدة التي بذلها الأمين العام. ويسرني أن أعلن أنه منذ أقل من شهر تم إغلاق آخر منشأة عسكرية تابعة للاتحاد الروسي في لاتفيا - وهي محطة الإنذار المبكر الرادارية في سكروندا. وهذا الحدث يوضح أن المؤسسات الدولية يمكن أن تساعد على نحو بنّاء في الوفاء بالاتفاقات الثنائية. ولقد كان التعاون بين لاتفيا والأمم المتحدة ثريا في إنجازاته. والتجربة التي اكتسبناها في أسرة الأمم المتحدة ساعدتنا على تطوير ديمقراطيتنا.

وفي الوقت الحالي، تولي لاتفيا انتباها خاصا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فلاتفيا تشهد حاليا نموا اقتصاديا صحيا؛ وقد سجلت واحدا من أعلى معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي، وواحدا من أدنى معدلات التضخم بين الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي. وهي تتمتع بميزانية متوازنة، وتتوقع أن تكون كذلك في السنة المقبلة أيضا. وهذا يبعث على قدر له ما يبرره من التفاؤل بأن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ستتواصل بنجاح.

ومن أولوياتنا الوطنية تطوير مجتمع متكامل. وهذه مهمة معقدة لأن النظام السوفياتي خلق، متعمدا، حالة أصبح فيها اللاتفيون تقريبا أقلية في بلدهم. ومع ذلك، تواجه لاتفيا هذه المهمة بحزم. ومع نهاية هذا العام ستكون الحكومة قد استكملت وضع برنامج لتحقيق التكامل الاجتماعي. وهذا البرنامج سيحفز على تطوير مجتمع مدني وتوفير مزيد من الفرص لتعلم اللغة اللاتفية. وعند تنفيذه، سيتيح لكل سكان لاتفيا المشاركة في الحياة العامة والمدنية إلى حد أبعد مما هي عليه الحال الآن. ولاتفيا تكفل بالفعل فرصا واسعة لتنمية ثقافة مختلف المجموعات العرقية، وتعليمها بلغاتها الأصلية.

وفي حزيران/يونيه الماضي، اعتمد برلمان لاتفيا قرارا بعيد الأثر يتعلق بتغييرات في قانون الجنسية، وهي تغييرات تؤيدها معظم القوى السياسية الرئيسية. وعما قريب سيعلن شعب لاتفيا، في استفتاء، عن رأيه في هذه التغييرات.

إن التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عزز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لسكان لاتفيا. فقد ساعد هذا البرنامج بلدنا على حسم القضايا الحساسة والهامة المتعلقة بالتكامل الاجتماعي. وباسم حكومة لاتفيا، أود أن أعرب عن امتناننا للمساعدة التي قدمها البرنامج الإنمائي في النهوض برفاه سكان لاتفيا. وهذا التعاون الناجح ينبغي أن يتواصل.

إن الذكرى الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تحفز على التفكير في الإسهامات التي يمكن أن تقدمها لاتفيا في نظام حماية حقوق الإنسان. ولاتفيا، بوصفها عضوا لأول مرة في لجنة حقوق الإنسان اعتبارا من السنة المقبلة، ستدعم تعزيز حقوق الإنسان كأولوية من أولويات الأمم المتحدة، ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان باعتباره المؤسسة الرئيسية المكلفة بهذه المهمة. وتعتقد لاتفيا أن أولوية دور حقوق الإنسان تتطلب مزيدا من التمويل. وقد قررت لاتفيا أن تستمر في تقديم الدعم المالي لمشروع تطوير مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان.

وعلى المستوى القطري، اسمحوا لي بأن أنوّه بالمكتب الوطني لحقوق الإنسان الذي يعمل بنشاط في بلدنا منذ عدة سنوات، والذي يعد أول مؤسسة من نوعها في وسط وشرق أوروبا. لقد أنشئ هذا المكتب بدعم من الأمم المتحدة. ولاتفيا ترغب في مواصلة هذا التعاون البنّاء مع الأمم المتحدة. ودعما لمجموعة الإصلاحات المتكاملة التي اقترحها الأمين العام، ستقوم حكومة لاتفيا بإنشاء "بيت الأمم المتحدة". وهناك مبنى في ريغا سيكون معدا في نهاية العام ليصبح مقرا لخمس مؤسسات تابعة للأمم المتحدة.

ومن الجدير بالذكر أنه أثناء الاحتفال بالعيد الذهبي لاعتماد حقوق الإنسان، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي المعقود في روما قرارا بإنشاء محكمة جنائية دولية. ولاتفيا تؤيد إنشاء محكمة فعّالة، وتأمل أن تحذو حذوها أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأفضل حماية لحقوق الإنسان عالم يسوده السلام والأمن. وقد انتهى النظام القطبي الثنائي بتهديداته المعهودة للسلام والأمن. ومع ذلك لا يزال العالم غير آمن. فالإرهاب الدولي والجريمة يتزايدان، كما تتزايد إمكانية الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وتتواجد الصراعات العرقية، وتتصاعد تهديدات البيئة في كوكبنا.

ولحل هذه المشاكل من الأساسي دعم مشاركة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. ولكي يفي مجلس الأمن بدوره على نحو فعال يجب أن يبين التوازن الحقيقي لقوة العالم الاقتصادية والاجتماعية، وأن يستخدم بمهارة

الموارد المتاحة له. ولاتفيا تعرب من جديد عن دعمها المتواصل لتوسيع المجلس مما ينتج عنه تحقيق التمثيل العادل للدول الصغيرة وكل المجموعات الإقليمية.

وإني، إذ أتكلم من هذا المنبر، أقدر الفرصة الفريدة لمخاطبة من يشكلون الرأي السياسي العالمي. ونحن، قادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي لنا أن ندرك بوضوح أن أسمى رسالة للأمم المتحدة هي خدمة البشرية. ويجب أن تصبح الأمم المتحدة منظمة عالمية. ولن تحتفظ بمصداقيتها في أعين العالم إلا إذا اتضحت بجلاء نتائج جهودها.

وقدرة المنظمة على إدانة، بل وردع من ينتهكون معايير السلوك المقبولة دوليا، شرط مسبق لهذه المصداقية. وقد بينت الأمم المتحدة قدرتها على أداء ذلك في مناسبات عديدة. وأعتقد أن الآوان قد آن لكي يقيم المجتمع العالمي نظاما من أكثر النظم الوحشية في هذا القرن، وهو الشمولية السوفياتية. وأغتنم هذه الفرصة لكي أدعو الشعوب التي وقعت ضحية لكي تبدأ جهدا مشتركا لتقييم تركته. وقد تحمل شعب لاتفيا فظائع الاحتلال النازي والسوفياتي، وبالتالي له الحق في أن يناشد المجتمع العالمي بذل قصارى جهده لتفادي ظهور ويلات مماثلة في المستقبل.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

نحن نعيش في عصر يبتكر فيه العقل الإنساني الكثير مما يفيد تعزيز الاحترام والتفاهم المتبادل في حياتنا اليومية. وأرجو أن تكون نتائج الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة استثمارا دائما في تشكيل الأمم المتحدة في الألفية القادمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أتقدم بالشكر لرئيس جمهورية لاتفيا على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب السيد غونتيس أولمانيس، رئيس جمهورية لاتفيا، الى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقيه السيد سيد محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب يلقيه فخامة رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطحب السيد سيد محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سيد محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سيد خاتمي (تكلم بالفارسية، الترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): إن ضوء التجربة الإنسانية يتوهج بفضل توق الإنسان الى الخلاص. وخلاصة رسالة الأنبياء الطاهرين وفحوى تعاليم كبار الحكماء تهدفان أساسا الى خلاص البشرية. ومن المؤلم أن نلاحظ في ساحة التاريخ الإنساني حرمان بني البشر وبؤسهم الشديد، وحرمان النساء والرجال والأطفال الخاضعين لنزوات القوى الحاكمة، والمصير البائس للحكام الذين ليست لديهم رحمة وعطف تجاه أممهم. ولذلك يضمحل الحكم الرشيد والإدارة الحميدة في التاريخ الإنساني.

ومن سخريات الأقدار أنه كثيرا ما كانت تكبل الإرادة وحرية الفكر وتقمع الحرية باسم الخلاص. وكثيرا ما صور الخلاص على أنه إزالة لكل الضوابط المفروضة على الشهوات البشرية النهمة. فتقدم الحكمة والمحبة قربانا على مذبح الشهوات وتارة تداس الحرية باسم العدالة وتارة أخرى تُمحى العدالة باسم الحرية. وتكون النتيجة أن تحرم الإنسانية دائما من الحرية التي تسودها العدالة ومن العدالة التي تسودها الحرية.

لم تمض سوى بضعة قرون على ظهور الفكرة القائلة بأن المعرفة الحقيقية هي مصدر القوة بدلا من أن تكون أحد العوامل المكونة لها. ومنذ ذلك الحين بدلا من أن تستخدم المعرفة في خلاص الإنسان وإعلاء شأنه استخدمت أداة في أيدي من لا هم لهم سوى خدمة مصالحهم الذاتية الضيقة.

ورغم التقدم الهائل الذي أحرزته البشرية، فقد عانت من المرارة والتمييز معاناة ضخمة أثناء هذه القرون. وما زال هناك منا من بقي ويستطيع أن يشهد على الدمار الذي لا يمكن حسابه والذي تسببت فيه الحربان العالميتان. ورغم تأسيس الأمم المتحدة، وهي إنجاز إيجابي لبني البشر، ولا يزال السلام الحقيقي القائم على العدالة نادرا.

والحالة في بلدان العالم المتخلف متدهورة بدرجة كبيرة، فلا يزال الكثيرون يعانون من القحط والأمية

والمرض، ولا يزال البعض تحت رحمة حكام لا يتظاهرون حتى باحترام المعايير الديمقراطية أو الحصول على التأييد الشعبي. وكثيرا ما يحاولون تعويض النقص في التأييد الشعبي بالاعتماد على السلطة التي لا غرض لها إلا السعي وراء الهيمنة والمصلحة الشخصية.

والحكومات القمعية والعميلة تسلب من شعوبها فرصة التجربة الديمقراطية بإمعانها في قمع مجتمعاتها وإرهابها، كما أنها تشجع ثقافة للعنف تدفع بمعارضيها حتما الى اللجوء الى نفس الأسلوب. ولهذا لا يمكن للدول التي تولد هذه الأنظمة وترعاها أن تتحاشى اللوم. والمسؤول الأول هنا هو تلك الدول التي تفخر أجهزة الاستخبارات فيها بسجلها الشائن في إسقاط الحكومات التي تحظى بتأييد شعوبها وفي دعم الحكومات التي لا تتمتع بذلك التأييد.

والواقع أن صورة عالمنا هذه كئيبة وخبيثة. ولا يمكن لهذه الصورة أن تتغير مطلقا إلا عندما يأتي اليوم الذي ينتزع فيه العقلاء الثقات زمام الأمور من الحمقى وذوي النزوات.

ولكنني أرى مع ذلك، أن هناك جمالا حقيقيا يمكن تبيُّنه بين طيات التاريخ الأكثر عمقا خلف الظلمة والمصير المشؤوم، وفي مقدوري أن أؤكد بكل ثقة، أن الحياة البشرية، بوجه عام، قد ازدهرت روحيا وماديا. ويتجسد هذا الازدهار والتقدم في أشكال النضال ضد الاستعمار والحركات الاستقلالية لكثير من الأمم في هذا القرن. إن انهيار النظام العالمي ثنائي القطب في العقد الأخير من هذا القرن وتحرك العالم السريع نحو التنوع، بالاقتران بتأكيد الأمم الساعية إلى تحقيق المساواة على هويتها في الساحة الدولية، بمثابة إنجازات ملموسة أخرى في هذا الاتجاه.

إن تخيل وجود عالم أحادي القطب تحكمه دولة عظمى منفردة لا يعدو أن يكون وهما خادعا، يبرهن على عجز أصحابه عن مواكبة حركة التاريخ. وإنني لواثق من أن الأمم القوية، مثل الشعب الأمريكي، لن تقبل بأن يستغل السياسون اسمها الطيب وإمكاناتها، ومكانتها الوطنية من أجل المضي قدما في ظلم العالم الأحادي القطب. الذين تحركهم المصالح المادية والحزبية القصيرة النظرة لحفنة من الناس. ويشهد نمو الرأي العام المؤيد للعلاقات السلمية القائمة على أساس الاحترام المتبادل في الغرب على هذه الثقة.

واسمحوا لي الآن بأن أتكلم كرجل قادم من الشرق، مهد الحضارات المشرقة وموطن الأنبياء الكرام - ابراهيم وموسى وعيسى ومحمد عليهم جميعا السلام. فأنا قادم من أرض إيران الكريمة، ممثلا لأمة عظيمة زائعة الصيت اشتهرت بحضارتها العريقة، فضلا عن إسهامها المتميز في تأسيس الحضارة الإسلامية ونشرها، وهي أمة صمدت أمام رياح الطغيان العاتية، والرجعية والخنوع، معتمدة على ثرائها الثقافي والبشري، أمة كانت طليعة أمم الشرق في إقامة المجتمع المدني والحكم الدستوري طوال تاريخها المعاصر، رغم ما منيت به في بعض الفترات من تعثر في مسيرتها نتيجة للتدخل الأجنبي وأوجه القصور الداخلية؛ أمة كانت في طليعة النضال من أجل الاستقلال وفي مواجهة الاستعمار، على الرغم من تخريب حركتها الوطنية نتيجة انقلاب أعد من الخارج. وهي أمة تحمل شعلة ثورتها الشعبية، ولم تنتصر بقوة السلاح أو بانقلاب، وإنما بخلع نظام قام على انقلاب غير دستوري من خلال قوة الكلمة المستنيرة. وفي خضم تجربتها الجديدة، عانت أمتنا على مدى ثمانية أعوام من حرب فُرضت عليها، ومن الضغوط والجزاءات ومن مختلف الاتهامات الظالمة. كما أنها كانت ضحية للإرهاب، وهو الظاهرة المشؤومة للقرن العشرين.

واليوم، تعتمد الأمة الإيرانية على ماضيها في التفكير لتحقيق مستقبل أفضل، بينما تقاوم في الوقت ذاته الاتجاهات الرجعية مستندة إلى المبادئ والمثل المتأصلة في تراثها الثوري العقائدي الوطني التاريخي، مستفيدة من المنجزات الإيجابية للحضارة المعاصرة، وتسير، من خلال التجربة والخطأ، نحو غد واعد.

إن ثورة الشعب الإيراني الإسلامية كانت ثورة العقل ضد الإكراه والكبت. وبالتأكيد أن ثورة تلجأ إلى المنطق وهي في طور الهدم تكون أكثر ميلا للجوء إلى الحوار وتحكيم العقل وهي في طور البناء. ومن ثم فهي تدعو إلى الحوار بين الحضارات والثقافات بدلا من التصادم بينها.

وفي هذا المحفل، ومن فوق منبر الأمم المتحدة، أعلن أن البشرية، بالرغم من كل الكوارث والعقبات، تتجه إلى الانعتاق والحرية. وهو تدبير إلهي ومصير إنساني لا يمكن تبديلهما. ولا يمكن لخبث وفساد أي فرد أن يعوق تدبير العناية الإلهية ومسيرة التاريخ.

إن كلمة "تاريخ" سابقة على كلمة "فلسفة"، والانسان هو دعامة التاريخ. والتاريخ ذاته هو انعكاس لنور الوجود على مختلف أوجه وأبعاد الحياة الانسانية. ولذا فالتاريخ كيان فريد وشامل، وإن يكن متنوع في طبيعته. وكلما اتخذ هذا الكيان الفريد مظهرا جديدا، يكون هذا إيذانا ببدء عهد جديد. وتقييمنا للتاريخ ينطلق حقا من إدراكنا الحسي للبشرية - التي هي محور التاريخ ودعامته.

والبشر، كما وصفهم سعدي ببلاغة، وصفاً استوحاه من حديث لنبي الإسلام الكريم، هم أعضاء في جسد واحد، لا يمكن فهمهم عن طريق علم الأحياء وعلم النفس. ويتطلب فهم البشر رؤية فلسفية تأملية للإنسان وتاريخه. لقد خلق الله الإنسان من صنعه وعلى صورته، ونفخ فيه من روحه، وهكذا فالبشرية ما هي إلا كيان واحد وكذلك تاريخها. لقد منّ الله على البشرية بالتاريخ والإرادة وحرية الاختيار، ووهبها الثقافة والروحانية والحرية، وأضفت عليها روح الله الحياة والحيوية. ومن هنا كان البشر أصحاب تاريخ وثقافة وحرية.

إن البشر جميعا لم ينحدروا من ذات الأصل الواحد، ولم يتشاركوا في تاريخ متكامل متصل فحسب، وإنما يمكن للمرء أيضا أن يسلم بأن لهم غاية نهائية واحدة وما غاية التاريخ إلا الثقافة الروحية، وشرطها المسبق المطلق الضروري هو الحرية الحقيقية للبشر.

وسواء أقر المرء أم لا بالرأي القائل بأن الإنسان محكوم عليه بأن يمر في دورات تاريخية مكررة، أو أن يتلمس طريقة من خلال لحظات أو أحقاب تاريخية، وسواء رأى المرء أم لا أن التاريخ مُسير ذاتيا أو أن هناك دوافع بشرية تحركه، أو أن ما يحركه هي أنماط الانتاج أو أبطال خارقين من البشر، إلا أن الجميع يمكن أن يتفقوا على أن منهل الإيمان الملهم دوما هو وحده الذي يحطم كل قيود البشرية القديمة والجديدة وهو الذي يوقف الدورة الأبدية المتكررة، وهو الذي يحرر البشرية بالفعل من قيود مصيرها المقرر، كما أن استنشاق أنفاس الحرية التي تبعث الحياة هو وحده الذي يمنح البشرية الإيمان والروحانية.

وهكذا يتيسّر للإنسان عندئذ أن ينشد، كما قال حافظ الشيرازي، الشاعر الفارسي الصوفي:

"أغير حركة الفلك إن دار على غير مرادي".

أو يقول، كما جاء في إنجيل مرقص،

"إن من قال لهذا الجبل انتقل واهبط في البحر وهو لا يشك في قلبه بل يؤمن بأن ما يقوله يكون فإنه يكون له" (الكتاب المقدس، إنجيل مرقص، الفصل الحادي عشر، الآية ٢٣)

من خلال هذا الفهم للحرية، يمكننا توطيد كرامة الإنسان وفضيلته أمام فرض السيطرة السياسية وأمام أعاصير اليأس والحيرة. ويمكن هنا أن نعتبر حركة التاريخ متجهة صوب الحرية.

إن تاريخ البشرية هو تاريخ الحرية، وهذا الفهم وحده للتاريخ كساحة تتكشف فيها مظاهر الحرية القادر على فتح آفاق الماضي لنا لنستثمر عطاءه لمصلحة الإنسانية. وبصرف النظر عن جميع الأنظمة الفلسفية التي سعت إلى إضفاء معنى واتجاها وقوانين على التاريخ بوسعنا أن ندرك أن تاريخ البشرية متشابك مع تاريخ الحرية، عندما يتحرر البشر من قيود الاستغلال والاستعباد الاجتماعي، ومن أغلال الغرائز الحيوانية غير المهذبة كالعنف والتوحش، فإنهم سينحازون إلى الحق والعدالة. وهكذا سيكون تاريخ البشرية هو تاريخ الحقيقة وإحقاق العدل. وهذا يمكن أن يكون تعبيرا آخر عن نظرية المهدوية الدينية المعروفة.

وسواء نظرنا إلى التاريخ بمنظار تجريبي واستقرائي، أو شهودي عرفاني، فإن معظم المفكرين يتفقون على أن جوهر البشر قد ازدهر وانقشع حجاب عن أذهانهم. لقد تعمدت استعمال كلمة "ازدهر" بدلا عن المصطلحات الرائجة مثل " التطور التاريخي"، لأؤكد على أننا، بغض النظر عن المذهب الفلسفي التاريخي الذي ننتمي إليه نظل نشترك في فهم عام لهذه الفكرة العامة والشاملة للتاريخ.

إن إنشاء الأمم المتحدة واستمرار عملها شاهد على الطريق التقدمي للعالم والتاريخ الإنساني. واليوم فإن الأمر لا يحتاج إلى سوق حجج كثيرة لإثبات القول بجدوى الحوار والإقناع بدلا من الحرب وسفك الدماء. وهذا لم تتوصل إليه البشرية بسهولة، بل إن كل التاريخ الدموي للبشرية كان مقدمة لهذه القضية التي تبدو بسيطة في الظاهر.

ولكن ما دام أصحاب السطوة من غير الحذرين قادرين على القضاء على الزهور والأشجار والأمل والسعادة من على وجه الأرض بضربة واحدة من سيف حمقهم وقسوتهم، فمن السابق لأوانه الاحتفال بالانتصار النهائي للكلمة على السيف.

إن القرن العشرين لم يشهد فحسب مظاهر العنف ومعاناة البشر على أيدي المستعمرين والظلم الذي لم يسبق له مثيل على أيدي المستعمرين الجدد، بل شهد أيضا هذا القرن قيام وانهيار الأنظمة الاستبدادية. فلنأمل أن يكون القرن القادم قرن لا يكون فيه اللجوء إلى القوة والعنف موضع تبجيل وأن يكون جوهر القوة السياسية الحب والعدل بحيث يكون حوار الحضارات مظهرا وتجليا لذلك المحتوى الباطني.

والسؤال هنا، ما هو التحول الذي ستوجده منظمة الأمم المتحدة في داخلها كي تواكب الحالة العالمية

المتطورة؟ وما مدى فاعليتها في هذه المسيرة البشرية الطامحة نحو الخلاص؟

وأود باسم الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أن أقترح كخطوة أولى، أن تعلن الأمم المتحدة سنة ٢٠٠١ "سنة حوار بين الحضارات"، على أمل أن تخطو بهذا الحوار أولى الخطوات الضرورية لتحقيق العدالة والتحرر في العالم.

ومن أقيم منجزات هذا القرن تقبل ضرورة وأهمية الحوار ونبذ استخدام القوة، وتطور التفاهم في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية، وتعزيز مبادئ الحرية والعدالة وحقوق الإنسان. إن استتباب وتعزيز المدنية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، رهن بإجراء الحوار بين المجتمعات والحضارات التي تمثل مختلف الآراء والمشارب والنهج. فإذا ما استطاعت الإنسانية، في مستهل الألفية الثالثة وبداية القرن القادم، أن تكرس جهودها لترسيخ مبدأ الحوار وأن تجعل من التفاهم والحوار بديلا للعداوة والتصارع، تكون قد حققت مكسبا قيّما للجيل القادم.

وعلى نفس النحو، يجدر بنا، نحن أعضاء منظمة الأمم المتحدة، أن نعيد النظر في تاريخ تشكيل هذه المنظمة، ونسعى لإقامة حوار منطقي لإصلاحها وتحسينها.

إن الوقت الذي شهد تشكيل منظمة الأمم المتحدة اقترن بفترة قاتمة من حياة البشرية حيث كان الكثير من الأعضاء الحاليين يمرون آنئذ بتجربة عصر الاستعمار بمرارتها وشؤمها. وكانت النتيجة أن أصبحت هذه المنظمة تجسيدا لسيطرة القلة القوية الحاكمة في العالم. وقد تغيرت الظروف اليوم، وتوفرت فرصة تجديد بناء هذه المنظمة، خاصة مجلس الأمن. وأود أن أشير هنا إلى المقولة الحكيمة لقائد جمهورية إيران الإسلامية في افتتاح الدورة الثامنة لمؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في طهران، حيث قال إن البلدان الإسلامية التي تمثل مليارا وبضعة مئات من الملايين من السكان، يحق لها موقع دائم في مجلس الأمن، بنفس حق الأعضاء الدائمين الحاليين، ما دام حق النقض (الفيتو) باقيا.

لقد آن الأوان لأن نتفاهم جميعا على إبطال حق النقض المجحف، وأن نقطع شوطا آخر على طريق الاعتراف بحق متساو وعادل لجميع الدول الأعضاء.

فلنتحد ضد جرائم إبادة الشعوب وعمليات الاعتداء على الإنسان والاستهانة بكرامته في أرجاء متعددة من العالم. دعونا نحول دون وقوع مآس كالتي سودت وجه الإنسانية في هذا القرن في فلسطين وأفغانستان وكوسوفو، وفي كثير من بقاع أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

إن استتباب الأمن والسلام في الشرق الأوسط، بكل ما يحمله من ضرورة، لن يتحقق إلا بالاعتراف بحق جميع الفلسطينيين في السيادة على أرض آبائهم وأجدادهم. ويجب أن يكون القدس الشريف المحتل الآن بيتا للتفاهم والحوار. وصوت القدس المنبعث من أعماق التاريخ هو صوت بطبيعته معارض للعنصرية والصهيونية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الفيلالي (المغرب).

وبوسع الديانات التوحيدية أن تعيش معاً في القدس الشريف بسلام، ولكن الحكم الإسرائيلي ذاته هو الذي يجعل هذا التعايش مستحيلا. وفلسطين وطن لجميع الفلسطينيين - مسلمين ومسيحيين ويهوداً - وهي ليست مختبرا لنزوات العنف التي يمارسها الصهاينة.

وفي أفغانستان، ليس هناك حل عسكري لتلك الورطة الحاصلة في هذا البلد. والغضب العالمي إزاء المجازر وأعمال الإبادة الجماعية المرتكبة هناك - ولا سيما الحوادث المحزنة التي أفضت إلى قتل دبلوماسيين إيرانيين وأحد الصحفيين فضلا عن استمرار احتجاز العاملين الإيرانيين في مجال المعونة على يد طالبان - يستدعي إجراء تحليل واع واتخاذ إجراء عاجل من أجل تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة.

لقد تحولت أفغانستان، وهي أرض شعب ذي كرامة وحضارة، إلى بؤرة للعنف والإرهاب وإنتاج المخدرات والاتجار بها. وللشعب الأفغاني، كسائر شعوب العالم، الحق غير القابل للتصرف في تقرير مصيره بنفسه، والحق في أن يتمتع بوجود حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل جميع المجموعات العرقية والمجتمعات المحلية والاتجاهات في ذلك البلد. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تفضي إلى استعادة الهدوء في أفغانستان. وهذا يقتضي قيام تعاون دولي ثابت بغية منع التجارة المهلكة والمربحة، ألا وهي إنتاج المخدرات وتهريبها، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، ورعاية الإرهاب. وينبغي للأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي وجميع الدول المعنية، أن تجمع جميع أطراف الصراع على طاولة المفاوضات، وتمهد السبيل أمام الشعب الأفغاني المضطهد والمحروم لتقرير مصيره بحرية، وينبغي لها، مدعومة بتأييد عالمي راسخ، أن تجعل العناصر الشريرة تمتثل لإرادة المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمنظمة أن تخطط لتعبئة المساعدة الدولية المطلوبة من

أجل إعادة إعمار أفغانستان حالما تتهيأ الظروف السياسية اللازمة.

وفي كوسوفو، ينبغي الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الذي يتعرض للعدوان، وإجبار الحكومة اليوغوسلافية على احترام هذه الحقوق.

ومن الأولويات الهامة الأخرى لحكومة جمهورية إيران الإسلامية بذل جهود أمينة وصادقة لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة. فالإرهاب يأتي نتيجة اليأس وإنكار حقوق البشر. وفي عالم يعيش في دوامة العنف والاضطهاد، فإن الكفاح الجاد ضد الإرهاب لن يحرز تقدما يتخطى العبارات والشعارات. فالقضاء على الإرهاب يجب أن يتزامن مع البحث عن إقامة العدالة على نطاق عالمي.

وهذا الإصرار ينبغي ألا يُفسَّر بأي حال من الأحوال على أنه تبرير لأي نوع من أنواع الإرهاب. فنحن نعارض بشكل قاطع، حسبما تقتضيه قيمنا ومُثُلنا الدينية والأخلاقية والثقافية، جميع أنواع الإرهاب ومظاهره، وسنكافحه بشدة وبقوة. وبغية القضاء على هذه الآفة، ينبغي، برأينا، أن ننخرط في تعاون دولي جاد وشفاف لمكافحة الإرهاب، وفي الوقت نفسه مضاعفة الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق هدف العدالة العالمية.

ويحتاج العالم أيضا، على عتبة الألفية الثالثة، إلى أن يتحرر من كابوس الحرب النووية وأسلحة الدمار الشامل. والتجارب النووية التي جرت مؤخرا في منطقتنا، والتي أدت إلى مضاعفات أخرى، تجعل هذا أمرا حتميا. وينبغي أن ندرك جميعنا أن فكرة إحلال الأمن عن طريق امتلاك هذه الأسلحة ليست إلا فكرة وهمية.

إن إظهار تصميم عالمي ثابت على القضاء على جميع ترسانات أسلحة الدمار الشامل القائمة في إطار زمني متفق عليه، من شأنه أن يوفر وضوح الهدف، وأن يعطي مصداقية للجهود الدولية المبذولة ويزيدها نشاطا من أجل وقف إنتاج هذه الأسلحة المميتة وانتشارها. كما أن إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما في الشرق الأوسط، يشكل خطوة أولى مناسبة نحو التخفيف من حدة التوتر والريبة الناشئين عن وجود هذه الأسلحة. ونحن في جمهورية إيران الإسلامية، بوصفنا من ضحايا استعمال أسلحة الدمار الشامل، ندرك أكثر من غيرنا ما تخلفه هذه الأسلحة من أثر مروع. لذلك، سنظل في طليعة الذين يبذلون جهودا دولية من أجل وضع وتعزيز الترتيبات العالمية لتدميرها.

إن الأمن والتنمية والازدهار في العالم الثالث أمور تقتضي تعزيز التعاون واستعمال الترتيبات والآليات التي أثبتت جدواها في بناء الثقة. وفي هذا الصدد، فمن المشجع أن مؤتمر القمة الإسلامي الثامن المنعقد في طهران، إدراكا منه لهذه الحاجة، أنشأ آلية مناسبة لتعزيز الثقة عن طريق الحوار فيما بين الدول الإسلامية.

وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، أدعو جيراننا في منطقة الخليج الفارسي الذين شهدوا حربين مدمرتين على مدى عقد واحد من الزمن، إلى إنشاء نظام للأمن والتعاون في المنطقة.

وباختصار، فإن الثقة والسلام لا يمكن أن يتحققا من دون إعادة نظر واعية في عقلية الحرب الباردة. إن تقدم ثقافة السلام وتعزيزها يتوقفان على الاعتراف بالدور البناء للدول مقرونا بالابتعاد عن الهيمنة والأحادية والمواجهة والاستبعاد.

وجمهورية إيران الإسلامية، تمشيا مع معتقداتها الأساسية وتراثها الحضاري الأصيل، تسعى إلى إيجاد عالم ينعم بالسلام والطمأنينة على أساس كرامة الإنسان. وهي تعطي الأولوية العليا في سياستها الخارجية لإزالة التوترات. وتمشيا مع مبادئ الثورة الإسلامية، تعقد إيران العزم على اتباع سياستها المتوازنة المتمثلة في توسيع العلاقات مع جيرانها ومع الدول الأخرى على أساس احترام استقلالها والمساواة في الحقوق.

إن السلام الشامل، علاوة على السلام فيما بين البشر، يستدعي أيضا إحلال سلام بين البشر والطبيعة، الأمر الذي يتطلب بدوره أن يتوقف البشر عن الإبادة المنتظمة للطبيعة، ويركزوا بدلا من ذلك على التنسيق بين الإنسان والطبيعة. فالحفاظ على البيئة، بوصفها إرثا طبيعيا مشتركا للإنسانية، يشكل أهم أولوية في القرن المقبل.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشدد على الدور الكبير الذي تضطلع به الأسرة والنساء والشباب في تحقيق غد أفضل، وفي تعزيز أسس المجتمع المدني في جميع أنحاء الكرة الأرضية.

إن الأسرة هي الإطار الفريد للبشر الذي يهيئ تحقيق وتطوير هوية الأفراد الشخصية والاجتماعية. ومن المؤسف اليوم، ولا سيما في البلدان الصناعية، انهيار أسس المنزل والأسرة، الأمر الذي يهدد السلامة العاطفية والمادية والروحية لحياة الإنسان. والمطلوب بذل جهد عالمي من أجل التصدي لهذا الخطر، خشية أن تخبو تدريجيا شعلة مركز الدفء والحنان والتعليم بفعل رياح

السموم العاصفة المتمثلة في المظاهر الخادعة واتباع الشهوات واللهث وراء المكاسب المادية.

كذلك فإن الجهود المبذولة على الصعيد العالمي من أجل تعزيز وتقوية الاحترام للمرأة وحقوقها تقتضي إعادة تقييم تحليلية للآراء التقليدية المسيئة للمرأة.

والنظرة التقليدية القائمة على التصور الخاطئ لتفوق الرجل على المرأة تسيئ إلى الرجال والنساء والإنسانية ككل. وهناك فكرة شديدة بنفس القدر تتجاهل الفروق بين المرأة والرجل. يجب أن نسلّم بأن المرأة والرجل على السواء من العناصر الإنسانية القيِّمة، وهما يحظيان على قدر متساو من إمكانيات التنمية الفكرية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وأنه لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة إلا من خلال المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية من جانب الرجل والمرأة.

وعلى الأمم المتحدة، وهي على عتبة الألفية الجديدة، أن تثق بالجيل الجديد لأن القرن القادم هو قرنهم. وبالتالي ينبغي لها أن تكون مستعدة لقبول، بل ولاحتضان ما تقتضيه الثقة في الشباب. ولنسلّم بأننا لسنا أوصياء على الشباب إذ أن للصغار الحق في خوض العملية الاجتماعية للنمو والتنمية، حق ينبغي لهم أن يمارسوه بوعي وبإرادة. ومن هذا المنظور الجديد، واعتمادا على القدرة الدينامية والمقدرة الفكرية للجيل الجديد، يمكننا معا أن نرسم مستقبلا أفضل وأكثر إشراقا للقرن المقبل.

والنظرة التقليدية القائمة على التصور الخاطئ لتفوق الرجل على المرأة تسيء إلى الرجال والنساء والإنسانية ككل. وهناك فكرة شريرة بنفس القدر تتجاهل الفروق بين المرأة والرجل. يجب أن نسلم بأن المرأة والرجل على السواء من العناصر الإنسانية القيمة، وهما يحظيان على قدر متساو من إمكانيات التنمية الفكرية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وأنه لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة إلا من خلال المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية من جانب الرجل والمرأة.

وعلى الأمم المتحدة، وهي على عتبة الألفية الجديدة، أن تثق بالجيل الجديد لأن القرن القادم هو قرنهم. وبالتالي ينبغي لها أن تكون مستعدة لقبول، بل ولاحتضان ما تقتضيه الثقة في الشباب. ولنسلم بأننا لسنا أوصياء على الشباب إذ أن للصغار الحق في خوض العملية الاجتماعية للنمو والتنمية، حق ينبغي لهم أن يمارسوه بوعي وبإرادة. ومن هذا المنظور الجديد، واعتمادا على القدرة الدينامية والمقدرة الفكرية للجيل الجديد، يمكننا معا أن نرسم مستقبلا أفضل وأكثر إشراقا للقرن المقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أقدم الشكر لرئيس جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب السيد محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة روزاريو غرين وزيرة الشؤون الخارجية في المكسيك.

السيدة غرين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن انتخاب وزير خارجية أوروغواي رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين مصدر فخر لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وإنني على دراية شخصية بمهارة الوزير أوبيرتي وخبرته وحنكته الدبلوماسية. ومقتنعة بأن خصاله هذه ستساعد على ترشيد عملنا وحفزه وتعزيزه.

ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن تقديره للسيد هينادي أودوفينكو للعمل الممتاز الذي أنجزه بوصفه رئيسا للدورة التي انتهت للتو.

وفي شهر تموز/يوليه الماضي تشرفنا بالترحيب بأميننا العام في المكسيك. وفي تلك المناسبة لاحظنا من جديد التزامه الصارم والحازم بتدعيم الأمم المتحدة وتكييفها لكي تتصدى لتحديات نهاية القرن الحالي. ونرى في كوفي عنان رجلا لديه صورة جلية لمستقبل المنظمة، ونثق في أنه يعرف كيف يرشدها في هذه المرحلة الانتقالية صوب الألفية الجديدة.

والمكسيك بلد يحمل دعوة متعمقة ومتعددة الأطراف. ورغبتنا في السعي إلى الاتفاق الدولي تجد أرضا خصبة للنمو في هذا المحفل. ولهذا فنحن مقتنعون بالضرورة الملحة لتدعيمه والبحث داخله عن الإجابات المشتركة لتحديات جدول الأعمال العالمي الجديد.

والتزام المكسيك تجاه الأمم المتحدة ليس مجرد كلام. فقبل أسبوع أكدت حكومة الرئيس إرنستو زيديو ذلك من جديد بأن قدمت الاتفاقية الدولية المعنية بحماية حقوق كل العمال المهاجرين وأفراد أسرهم إلى مجلس الشيوخ المكسيكي للموافقة عليه. ومنذ بداية المفاوضات حول هذه الاتفاقية، التي تشرفت المكسيك برئاستها، أصررنا على ضرورة وجود صكوك قانونية تكفل احترام،

بل وحماية حقوق العمال المهاجرين. والمكسيك تبين، باتخاذها لهذه الخطوة، التزامها الثابت بقواعد القانون الدولي، كما أنها تحرز تقدما في توطيد نفسها بوصفها دولة يسودها القانون.

واقتناعا من الرئيس زيديو بالحاجة إلى تدعيم النظام الدولي الذي يمكننا من التحلي بالإرادة وبالصكوك اللازمة للتصدي معا لتحديات نهاية هذا القرن، فقد شجع عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات. ومنذ ذلك الاجتماع، فإن مبادئ المسؤولية المشتركة للدول والاحترام الصارم للسيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حلت محل سيناريو الاتهامات المتبادلة والتقييمات المنفردة. ولدينا الآن أسس التوافق العالمي في الآراء بشأن السياسات التي يجب على الدول أن تعتمدها لكي توطد الجهد الذي لم يسبق له مثيل من أجل التعاون القائم على هذه الاستراتيجية المتوازنة المتكاملة العالمية الجديدة. والمكسيك لن تتوانى عن بذل جهودها للوفاء بالالتزامات التي اعتمدناها في حزيران/يونيه الماضي.

وجدول الأعمال الدولي الآن، كما يظهر في جدول أعمال الجمعية العامة معقد وواسع جدا. وأود أن أشير في هذه المناسبة إلى ثلاث مسائل فقط اعتبرها ذات أهمية خاصة؛ وهي نزع السلاح، الذي كان من المسائل الثابتة في سياسة المكسيك الخارجية؛ وإصلاح منظمتنا، الذي يساعد على تنظيم مجتمع الأمم في القرن المقبل؛ والأزمة المالية الدولية، التي تهدد بشدة جهود بلداننا من أجل تحقيق التنمية الكاملة، فضلا عن قدرتنا على التقدم صوب المستقبل.

وبالنسبة لموضوع نزع السلاح، لا شك في أن وجود ترسانات نووية لا يزال واحدا من المشاكل الرئيسية في العلاقات الدولية. ولا يمكن التغاضي عن خطر حدوث انفجار ذري، وينبغي أن نكرر التزامنا بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وبالنسبة للمكسيك، فإن هدف القضاء على أدوات التدمير الشامل هذه هدف واقعي وسليم. وقد آن الأوان لكي نطرح جانبا الحجج التي استخدمت - لأسباب استراتيجية - لإخفاء جهود الذين إما لا يريدون التخلي عن مقدرتهم النووية الحالية أو يريدون الانضمام إلى مجموعة البلدان الحائزة لهذه القدرة المدمرة. ولا يمكن لنا أن نسهم في نزع السلاح النووي إلا من خلال القضاء على الأسلحة النووية. ولهذا نسعى إلى توسيع الالتزامات الدولية وتدعيمها في هذا الشأن. واقتناعنا السياسي هو أنه ينبغي لنا أن نتوصل إلى اتفاقات جديدة تزيل هذه الآفة من طريق الجنس البشري.

وتنبذ المكسيك - من منطلق المبدأ والاقتناع - كل التجارب النووية. وأكدنا ذلك مؤخرا في ضوء التجارب التي أجرتها الهند وباكستان. فهذه الأعمال، بدلا من أن تسهم في إحلال الاستقرار والتوازن الإقليمي، تشجع انتشار الريبة والخوف، كما أنها تسهم في تهيئة المناخ المواتي لسباق التسلح.

وأود في هذه المناسبة أن أجدد اقتناع المكسيك بأن الحوار والتفاوض هما الوسيلتان اللتان لا بديل لهما حاليا ومستقبلا لحسم المنازعات. ومن هذا المنطلق أيدنا في ٩ تموز/يوليه الماضي بيانا وزاريا كان هدفه تحديد جدول أعمال جديد للقضاء على أسلحة الدمار الشامل. ونحن، بوصفنا مشاركين في هذا الإعلان، عرضنا مشروع قرار نأمل في أن يحصل على التأييد المطلق من جانب الدول الأعضاء لكي يمكننا عن طريقه أن ندلل على تصميم مجتمع الأمم على التقدم صوب عالم خال من الأسلحة النووية.

كما أننا ملتزمون بنهج جديد ومتكامل إزاء موضوع نزع السلاح وحظر أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التي لها آثار وحشية وغير إنسانية مفرطة. وقد كان هناك تقدم مؤخرا في مؤتمر نزع السلاح يتعلق بضمانات الأمن وحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في هذه الأسلحة.

ونشعر بالارتياح أيضا إزاء التأييد المتنامي الذي تلقاه المعاهدات المتعلقة بحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وحظر الأسلحة الكيميائية، وحظر الأسلحة البكتريولوجية. ويثلج صدورنا بوجه خاص دخول معاهدة حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، حيز النفاذ في ١ آذار/ مارس ١٩٩٩. ونحث مرة أخرى البلدان التي لم تصادق بعد على هذه الاتفاقيات الرامية إلى إزالة هذه الأسلحة من وجه الأرض، أن تفعل ذلك بأسرع فرصة ممكنة.

ويشكل انتشار الأسلحة الصغيرة وارتباطه بمنظمات الإجرام والاتجار بالمخدرات تحديا كبيرا في وجه غالبية الدول. ومكافحة هذا الانتشار من أولويات حكومة المكسيك. والاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، والتي كانت نتيجة لمبادرة مكسيكية، تتسم بالأهمية، وبالتالي، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في المفاوضات المقبلة بشأن الجريمة عبر الوطنية.

وفي الحالة الراهنة، التي تقتضي منا تحديدا واضحا لإطار العلاقات الدولية وتعديله في الوقت المناسب، تكتسب المبادرات التي قدمها الأمين العام بشأن إصلاح منظمتنا أهمية خاصة. ويجب على الأمم المتحدة أن تصلح نفسها إذا ما أرادت أن تظل قوة مركزية في حياتنا الجماعية.

ويجب أن نسلم بأن الآليات التقليدية للتوافق والمفاوضات بدأت تظهر عليها بوضوح علامات الوهن. وينبغي أن نعيد النظر في هذه الاستراتيجيات بغية التعامل مع المشاكل القديمة والجديدة. وإرساء هيكل ديمقراطي حقا، وشفاف ومتوازن تماما، ومنسجم مع أهداف ومبادئ ميثاق سان فرانسيسكو، ينبغي أن يكون هدفنا المشترك.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أهمية تحقيق التوازن على نحو أفضل بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وتدعو الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن لكي تتعزز شرعيته، وطابعه التمثيلي، وفعاليته، وديمقراطيته وشفافيته. ويجب علينا لدى النظر في تكوينه أن نصحح جوانب القصور في تشكيله الحالي. والأمر لا يتعلق بالحجم، إنما تكمن المشكلة في الافتقار إلى التوازن في طابعه التمثيلي. فمجلس الأمن ينبغي أن يعبر عن تعددية عضوية الأمم المتحدة وتنوعها، مع مراعاة التغيرات العميقة التي حدثت في الجغرافية السياسية خلال العقد الأخير.

وبالمثل، يتعيَّن علينا تفادي تكرار المظالم الحالية أو توسيع نطاقها. ولهـذا فإن المكسيك تعارض زيادة عدد الأعضاء الدائمين. وينبغي ألا نقع في الاعتقاد الخاطئ بأن فعالية المجلس تكمن في حق النقض. وجميع الحقوق تقتضي تحمل المسؤوليات كما يجب ألا يساء استخدامها. وبغير ذلك، ستتلاشى الشرعية الضرورية التي تجعل مجلس الأمن ذا كفاءة وفعالية. ولذا فإني أود أن أكرر مناشدتنا للأعضاء الدائمين أن يشاركوا بذهن مفتوح في تصميم نظام ملائم لتنظيم استخدام ذلك الامتياز.

ومن ناحية ثانية، فإننا ندرك أن الإصلاح الهيكلي لمجلس الأمن لا يضمن في حد ذاته فعاليته. ومن ثم، نصر على ضرورة إحراز تقدم صوب إجراء مراجعة دقيقة لطرائق عمله وعملية اتخاذ القرار فيه. إن المجتمـع الدولي أناط بهـذا الجهاز مسؤوليـة كبيرة تتمثل في ضمان السلم والأمن الدوليين. وبموجب الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق، يقر أعضاء المنظمة بأن يتصرف المجلس باسمنا في أداء مهامه.

لذلك، من الواضح أنه ينبغي أن يكون مسلك مجلس الأمن ديمقراطيا للغاية، وأن يقوم على احترام الجمعية العامة، وفقا للفقرة ٣ من نفس المادة. وما عدا ذلك سيكون انتهاكا لنص وروح الميثاق، وسيعني تلاشي شرعية المجلس وقدرته على الوفاء بالمسؤوليات التي أنطناها به. ويجب علينا كسر هذه الحلقة المفرغة وإحراز تقدم جدي في تخطيط وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

وسيواصل بلدي المشاركة بنشاط في الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن. ويحدونا الأمل في التمكن من أن نقدم للجمعية العامة توصيات تحظى بتأييد واسع، وتعبر حقا عن التطلعات الجماعية لكل أعضاء الأمم المتحدة.

ومما يضاعف مصادر قلقنا إزاء السلم الدولي وقدرة محافلنا المتعددة الأطراف على الاستجابة بفعالية للتحديات الجديدة، الغموض الناجم عن الأزمة المالية الدولية.

فمن الواضح أن نظام بريتون وودز ثبت عجزه عن الاستجابة على نحو كاف لتحديات الأزمة الدولية الراهنة. ولا شك أننا مواجهون بحالة محفوفة بمخاطر عالية، وتهدد بضياع الإنجازات الإنمائية الهامة التي حققتها اقتصاداتنا الناشئة. ونظرا لتقلب الحالة المالية الدولية، فقد سعينا جاهدين، نحن بلدان أمريكا اللاتينية، إلى الحفاظ على قوتنا الاقتصادية بإجراء عمليات إصلاح هيكلي عميقة الآثار، وصعبة في بعض الأحيان. ونحن نعيد تأكيد التزامنا بأن نواصل على نحو مسؤول إدارة آليات وضع السياسة الاقتصادية التي تكفل استقرارنا ونمونا.

ومن الواضح أن هذا وحده لا يكفي، وأن هناك حاجة إلى عمل متضافر من جميع البلدان والهيئات المالية الدولية. وقد حث رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو الذين اجتمعوا في بنما في ٤ - ٥ أيلول/سبتمبر، البلدان التي بدأت الأزمة المالية أصلا فيها، على اعتماد التدابير اللازمة لتصحيح الاختلالات التي حدثت في تلك البلدان. كما ناشدوا مجموعة الدول السبع أن تتخذ على الفور التدابير اللازمة لاستعادة الاستقرار في الأسواق المالية وكفالة النمو في الاقتصاد العالمي. وناشدت مجموعة ريو أيضا المؤسسات المالية الدولية أن تتدخل بشكل أسرع وأكثر فعالية لإيجاد حلول للأزمة المالية الدولية.

إن أولويتنا ينبغي أن تكون التغلب على الحالة الراهنـة. وفي سبيل إيجاد صيغ تمكننا من تفادي تكـرار

الأزمات المالية وإزالة شبح الكساد العالمي، ينبغي أن تكون لدينا قدرة على الإبداع. ومثلما أدرك المجتمع الدولي حكمة العمل الوقائي لحماية السلم والأمن الدوليين، فمن الضروري تماما الآن انتهاج نفس الأسلوب لمنع حدوث تمزق في نسيج الاقتصاد العالمي.

وينبغي أن ننظر في إيجاد سبل لوضع نظام للإنذار المبكر يمكننا من الكشف عن الأزمات المالية في الوقت المناسب، وبالتالي تفادي آثارها الضارة. ففي الماضي القريب صدرت إشارات تحذيرية متفرقة لم نتمكن من التعرف عليها كمقدمات لمشاكل أكبر. ويجب علينا أن نجمع هذه الخبرات، ونتعلم منها ونعد أنفسنا بصورة أفضل للمستقبل.

ما من بلد في حل من المسؤولية، وما من بلد لا يتأثر بأوجه الخلل المالية الدولية. ولذلك فإن الأمر يتوقف علينا جميعا في أن نسعى وفق توجه واضح إلى إيجاد الآليات الملائمة للاستجابة في وقت مبكر للإشارات الدالة على اقتراب حدوث مشاكل أكبر. وأن يتم ذلك في هذا المحفل العالمي. وأكرر الإعراب عن اقتناعنا بأننا يجب أن نعمل بعزم في المدى القصير. فنحن في حاجة إلى وضع جدول أعمال للاستقرار الاقتصادي العالمي. ونناشد الأمين العام أن نتمكن بقيادته وتوجيهه من تبادل الخبرات والمقترحات التي تساعدنا في العمل على تحقيق الأمن المالي العالمي.

ونحن بتحقيقنا للهدف المتمثل في الدبلوماسية الوقائية، سنسهم في تنمية ورفاهية ملايين الأشخاص من ضحايا عدم الاستقرار المالي الذي تعاني منه جميع الاقتصادات، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتمتع بمستوى أدنى من التنمية، والذي يهدد استقرار جميع الأمم.

وأمام بانوراما سياسية واقتصادية غامضة يكتسب دور الأمم المتحدة أهمية جديدة. والتغيرات الأخيرة على المسرح الدولي تتيح فرصا لم يسبق لها مثيل، ولكنها في الوقت نفسه تطرح تحديات لا توجد لها إجابات سهلة. ويجب علينا أن نعمل معا حتى نشجع على التوصل إلى الاتفاقات الضرورية التي ستتيح الاستفادة بفوائد العولمة ومواجهة تحدياتها.

يجب أن نقوي قدرتنا الفردية والجماعية حتى نستفيد من الاتجاهات الايجابية نحو السلام والاستقرار والتنمية واحترام القانون. وبالمثل، يجب أن نعزز قدرتنا على القضاء على المواجهة والعنف والإرهاب وعدم المساواة.

إن الأمم المتحدة هي المحفل الضروري لمواجهة المشاكل الدولية وإيجاد الحلول لها. وبينما نؤكد من جديد التزامنا بمقاصد ميثاق سان فرانسيسكو، سنواصل تعزيز مشاركة الأمم المتحدة في تحديد معايير التعايش الدولي.

خطاب معالي الأنورابل وليم سكيت، عضو البرلمان، ورئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة.

اصطحب الأونرابل وليم سكيت، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، دولة الأونرابل وليم سكيت وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سكيت (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن بابوا غينيا الجديدة، حكومة وشعبا، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لمنصبكم الهام. إن انتخابكم الاجماعي رئيسا للجمعية العامة يبين التقدير الذي يوليه المجتمع الدولي لكم، شخصيا، ولبلدكم، أوروغواي. ووفد بابوا غينيا الجديدة على يقين بأنكم ستقودون هذه الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة إلى نهاية ناجحة.

أود أيضا أن أنتهز هذ الفرصة لأعرب، عن طريقكم، عن تقدير وفدي الخالص لسلفكم، وزير خارجية أوكرانيا السابق، السيد هينادى أودوفينكو، على إدارته الرائعة لتسهيل عمل الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

نود أيضا أن نسجل تقديرنا للأمين العام ولموظفي الأمانة العامة للعناية التي يخططون بها شؤون منظمتنا.

هذه هي المناسبة الأولى التي أخاطب فيها الجمعية العامة. ولقد كان العام الذي انقضى منذ انتخبت رئيسا للوزراء عام تحد عظيم واجهت فيه حكومة بلدي مشاكل صاحبتها كوارث طبيعية ومشاكل ناتجة عن سنوات عديدة من الإهمال.

إن حقائق الحياة في العالم السريع الانكماش تعني أن شراكة ما يجب أن، تتحول عمليا، إلى شيء عملي وأن ينظر إليها من منظور عالمي أكثر اتساعا كعنصر في

شراكة عالمية النطاق في إدارة التغيير وفي توجيه التغيير كلما كان ذلك ممكنا.

وتوضح هذه النقطة سلسلة من الكوارث الطبيعية التي عصفت ببابوا غينيا الجديدة في العام الماضي. أولا، جاء الجفاف الذي سببه أثر النينيو، وبعد ذلك جاء الصقيع، الذي أدى إلى نقص حاد في الغذاء في أجزاء عديدة مختلفة من البلد. ثم جاء إعصار تونامي الذي دمر قرى كاملة في منطقة آيتيب في مقاطعة ساندون على الساحل الشمالي من بر بلادنا حيث قتل أكثر من ٢ ١٠٠ فرد أساسا من الأطفال والنساء وجرح كثيرون آخرون. وتخللت هذه الكوارث فيضانات وانهيارات أرضية، سببت الموت والدمار في أماكن عديدة. وفي الوقت نفسه، لا يزال الناس حول رابول يواصلون التغلب على الآثار ويحاولون إعادة البناء في أعقاب الانفجارات البركانية التي حدثت عام ١٩٩٤.

لقد بين الجفاف، بشكل خاص، أن الشعوب والدول في أنحاء العالم عليهم أن يكونوا شركاء في التصدى لأسباب الكوارث الناجمة من التغير المناخ أو غيره من أشكال التغير البيئى. والاستجابة السريعة السخية لسلسلة من الكوارث الطبيعية من جانب الجيران والأصدقاء في بلدان مختلفة أظهرت أنهم فعلا شركاؤنا حقا في التعامل مع آثار التغيرات هذه.

وبابوا غينيا الجديدة، شأنها شأن بلدان نامية أخرى، تواجه تحدي توفير الفرص أمام الناس لتحسين مستوى معيشتهم المادي ونوعية الحياة على حد سواء. وقد كان على حكومتي أن تواجه هذه التغيرات المتعددة وهي تتعامل مع الكوارث الطبيعية وتضطلع ببرنامج شامل للتكيف الهيكلي.

وإذ نقوم بهذا إنما نعمل بجد حتى نتأكد من أن المبادرة الخاصة تهم في الرفاة العام والتنمية الوطنية، كما يمكن أن تكون وكما ينبغي أن تكون، بالتركيز على تصغير حجم القطاع العام واستخدام موارد الدولة حيثما تكون أكثر فعالية.

لقد كانت النتيجة اقتصادا مستقرا مع نمو اقتصادي مستمر. وقد تحقق هذا، ويبقى عليه الآن، رغم الأثر السلبي على آفاق التجارة والاستثمار المترتب عن الأزمة الاقتصادية التي تؤثر على العديد من جيراننا في شرق آسيا.

إن الدرس الذي نستخلصه من التجربة هو أن العالم آخذ التحول حقا إلى مجتمع عالمي. والتحدى الذي نواجهه هو خلق شراكة عالمية - قوية، مركزة، عازمة بشكل كاف على إدارة التغيير، وعلى توجيهه كلما كان ذلك ممكنا. لقد كانت للدرس مضامين واضحة لعالم بعض بلدانه "متخمة بالمعونة" بينما تقع أعداد متزايدة من الشعوب في أماكن أخرى تحت خط الفقر وتبقى هناك حيث يكون البقاء على قيد الحياة المهمة الأعظم.

إنني أعرف أن تنمية بلدي، باقتصاده الصغير المفتوح، تتأثر تأثرا مباشرا بالتطورات في أسواق العالم بالنسبة لمنتجاتنا. وحاليا، يعاني بلدي من الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها شركاؤنا التجاريون الكبار، ونضطر فيها إلى القيام ببرامج إصلاح كبيرة لنحمي اقتصادنا وشعبنا.

وفي هذا الشأن، نوجه انتباهنا إلى المؤسسات المالية الدولية لمساعدتنا على إعادة بناء اقتصادنا. وللأسف، نحن نواجه بردود فعل مختلطة منها. فبعضها، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الإنمائي الآسيوي، كان ايجابيا للغاية في مناقشاته معنا، بينما تبدو استجابات البعض الآخر بطيئة. وهذا يؤدي بي إلى الاعتقاد بأن بعض هذه المنظمات يكون أحيانا غير حساس ولا يقدر المصاعب والشدائد التي يواجهها شعبنا بدون مساعدته.

هذا العام، رغم جفاف النينيو وكوارث طبيعية أخرى دمرت بلدي، بابواغينيا الجديدة، لا تزال أكثر يقظة أمام هذه التحديات واتخاذ تدابير علاجية. وبصرف النظر عن الشدائد التي يمر بها اقتصادنا بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية، فإن عملتنا تستعيد قمتها باستمرار. وحتى تحقق بابواغينيا الجديدة برامجها الإصلاحية الراهنة وتحافظ عليها، عليها أن تحصل على دعم مالي خارجي مضمون.

والتحدي الذي يواجهنا هو صياغة شراكة عالمية جديدة من أجل التغيير - شراكة تشارك فيها البلدان النامية والمتقدمة النمو معا لتناول الموضوعات التي سيواجهها المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. هذه الشراكة ستكون ضرورية إذا كان لآمال البشرية المشتركة في السلم والعدالة والحياة الأفضل أن تتقدم.

والسياسة الخارجية لحكومة بلدي، التي تقوم على الشراكة في آسيا والمحيط الهادئ، تعتبر حجرا في بناء الشراكة العالمية التي يعتمد عليها المستقبل. وبالنسبة للبلدان النامية بصفة خاصة ليس هناك في واقع الأمر طريق بديل.

وفي مواجهة التحدي المتمثل في تحسين المستويات المادية للمعيشة ونوعية الحياة لشعبنا، فإننا

نضطلع ببرنامج شامل للتكيف الهيكلي وتغيير محور اهتمامنا حتى يمكن توجيه الموارد الحكومية والخاصة الى تحقيق الرفاه الاجتماعي والتنمية الوطنية. وعلى الرغم من الآثار السلبية للأزمة العالمية الحالية فإننا نحقق اقتصادا مستقرا ونضفي الاستقرار على عملتنا ونجتذب الاستثمارات.

وعندما تقلدت حكومتي الحكم في تموز/يوليه ١٩٩٧ أعطينا الأولوية لحسم الصراع القديم الذي استمر تسع سنوات في بوغانفيل، والذي أدى الى معاناة شديدة وخسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. وكانت رغبة الرجال، والنساء خاصة، في بوغانفيل في إنهاء القتال، ورغبتي في إيجاد حل بتوافق الآراء، والدعم العملي والأدبي من جانب استراليا ونيوزيلندا، هي العوامل الثلاثة الى أدت الى عقد اجتماع في بورنهام في نيوزيلندا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧ وقعت فيه الهدنة.

وكجزء من هذه الهدنة، فاتحت حكومتي أصدقاءنا في المنطقة لتشكيل فريق إقليمي محايد وغير مسلح لمراقبة الهدنة. ولعبت حكومة جزر سليمان دورا بناء في هذه العملية وقامت مع استراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا بتوفير الأفراد لفريق مراقبة الهدنة وساعد وجود الفريق على بناء الثقة المتبادلة وأعطى إحساسا بالأمان. ولا يزال فريق مراقبة الهدنة الذي بدأ عمله في ١ أيار/مايو من هذا العام يضطلع بدور إيجابي في صون السلم ودعمه. وفي آذار/مارس من هذا العام تقابلت في لنكولن، بنيوزيلندا مع الأطراف الأساسية المعنية بالصراع في بوغانفيل واتفقنا على أن يبدأ نفاذ وقف إطلاق النار الدائم والنهائي في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وعلى أساس وطني غير متحيز، وبعد إجراء مشاورات وثيقة مع جميع الأطراف الرئيسية في بوغانفيل، وافقت على أن تطلب الدولة من مجلس الأمن أن يقر اتفاق لنكولن بشأن السلم والأمن والتنمية في بوغانفيل كما طلبت الى المجلس أن يرسل بعثة مراقبة صغيرة لرصد التطورات والإبلاغ عنها.

وباعتبارنا ممثلين معترف بنا دوليا لجميع سكان بابوا غينيا الجديدة، وإذ نشعر بالفخر لاستقلال وسيادة بلدنا، فإننا لم نكن سعداء جدا بتقديم هذه الطلبات ولكننا قدمناها بعزم يعززه إيماننا بقضية السلم.

ويسعدني أن أبلغكم أن مجلس الأمن استجاب لطلبنا، ومن خلال جهود بعثات أخرى لمحفل جنوب المحيط الهادئ في نيويورك، وبتعاون وثيق مع الأمين العام، فإن بعثة المراقبة تعمل الآن في بوغانفيل جنبا الى جنب مع أفراد بعثة صون السلم.

وبينما أتحدث الآن، تعد حكومتي الترتيبات اللازمة لكي تتولى السلطة في بوغانفيل قبل نهاية هذا العام حكومة جديدة في إطار دستورنا. وفي نفس الوقت يستعد الشعب والزعماء في بوغانفيل لإقامة الاحتفالات التقليدية بالمصالحة.

إن شركاءنا من استراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي واليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوفرون لنا الموارد اللازمة لإعادة البناء والتنمية. كذلك فإن عددا من المنظمات غير الحكومية، بما فيها الكنائس والصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود، يعملون بنشاط في هذا الصدد. وتتخذ حكومتي خطوات عملية لتعزيز السلطة المدنية بتدريب رجال الشرطة في بوغانفيل للعمل هناك.

وبعد أن بدأنا عملية السلم في بوغانفيل، ينبغي لنا الآن أن نبذل قصارى جهدنا لإعمال السلم بالوسائل السلمية. ولئن كانت عملية بوغانفيل هشة حتى الآن فإن حكومتي تثق في أن هذه العملية ستزداد قوة بتأييد كل شعب بابوا غينيا الجديدة وجميع جيراننا وأصدقائنا في المجتمع الدولي. ومع زيادة قوة هذه العملية فإننا نتوقع أن تصبح المشاركة الدولية المباشرة أقل أهمية وأن تتناقص بالاتفاق معنا مع نمو الثقة المتبادلة. لقد أظهرت عملية السلم في بوغانفيل بطريقة عملية وبناءة كيف يمكن للشعب أن يسعى للمصالحة والتسامح.

لقد قدم مجلس الأمن والأمين العام معا، التأييد المعنوي، وقدما من خلال بعثة المراقبة الدعم العملي الواضح.

وفي مسألة أخرى منفصلة ولكنها تتصل اتصالا كبيرا بالموضوع، تشيد بابوا غينيا الجديدة بالأمم المتحدة بمناسبة مرور ٥٠ عاما تعاونت فيها في صون السلم الدولي وتؤكد من جديد التزامها بهذه العمليات. وتلتزم بابوا غينيا الجديدة التزاما قويا بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وإذ نفعل ذلك فإننا ندرك تماما أن الأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن أي مؤسسة أخرى لها حدود. واتساقا مع وجهة نظرنا بأن الأمم المتحدة وسيلة لتعزيز التعاون العالمي والمشاركة لمواجهة تحديات التغيير في القرن الحادي والعشرين، فإن بابوا غينيا الجديدة ما فتئت تعتقد اعتقادا قويا في أن القيم الأخلاقية للمنظمة ومنظماتها تبشر بالأمل للإنسانية.

واتساقا مع التزامنا بالأمم المتحدة، تعمل حكومتي بنشاط حتى تتوافق قوانيننا المحلية وسياساتنا وممارساتنا مع الإعلانات وخطط العمل الهامة التي أصدرتها الأمم المتحدة. ونعطي أولوية لتنفيذ إعلانات

الأمم المتحدة وخطط عملها لدفع حقوق المرأة والقضاء على إساءة استخدام الطفل.

ونشارك بعض البلدان الأخرى الأعضاء في الاعتقاد بأن الوقت قد حان لنجعل ميثاق الأمم المتحدة يتوافق مع الحقائق المعاصرة، بإلغاء أية إشارة الى "دول أعداء" وتؤيد بابوا غينيا الجديدة تأييدا قويا المطالبة بمجلس أمن جديد للألفية الجديدة.

وكعضو في حركة عدم الانحياز، فإننا نؤيد الإعلان الذي صدر عن مؤتمر القمة الثالث عشر للحركة، الذي انعقد في دربان في جنوب أفريقيا.

إن إصلاح وتوسيع مجلس الأمن أمر مهم. ولإسباغ الفعالية على مجلس الأمن ينبغي أن يكون في حجم وتشكيل يتفقان مع الدور المعزز الذي يتوقع العالم من المجلس أن يضطلع به في تنسيق النهج العالمية والإجراءات الموجهة للتصدي للمشاكل التي سنواجهها جميعا في القرن الحادي والعشرين. واتساقا مع الاحترام المتبادل والإنصاف اللذين ينبغي أن تقوم عليهما الشراكة، تعتقد بابوا غينيا الجديدة أن جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ينبغي أن تكون لهم نفس المزايا والحقوق.

إن تغيير العالم من نظام تقوم فيه العلاقات بين دول امبريالية الى نظام شراكة بين دول ذات سيادة عن طريق القضاء على الاستعمار، يعتبر أحد الإنجازات الهامة للأمم المتحدة. ولن تكتمل هذه العملية على النحو الذي يجب أن تكون عليه إلا إذا مارست الأقاليم السبعة عشر التابعة المتبقية حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وينبغي ألا يكون الحجم الصغير للدولة أو بعد موقعها سببا في الحد من حقوقها. وقد أيد هذه الحقوق محفل جنوب المحيط الهادئ الذي انعقد في بونبي في ولايات ميكرونيزيا الموحدة واختتم أعماله مؤخرا.

ونظرا لأن بابوا غينيا الجديدة هي إحدى الدول التي اهتمت على نحو دائم ووثيق بحالة وحقوق شعب الكاناك الأصلي في كاليدونيا الجديدة يسعدنا أن نلاحظ التقدم الذي أحرز في تنفيذ اتفاقات ماتينيون التي توجت بالاتفاق مؤخرا على اتفاق نوميا.

ونعتقد أن اتفاق نوميا سيوفر أساسا قويا لتحقيق جميع التطلعات السياسية المشروعة في المستقبل ونحث جميع الأطراف على أن تحترم هذا الاتفاق نصا وروحا.

وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة رصد التطورات في كاليدونيا الجديدة إلى أن يتم تنفيذ الاتفاق ويتحقق تقرير المصير.

إن أكثر من ٨٠ في المائة من أهالي بابوا غينيا الجديدة يعيشون في قرى ريفية، يعتمدون فيها اعتمادا مباشرا على الأرض والأنهار والبحيرات والبحر، لكسب معيشتهم. ودستورنا الوطني يلزمنا بأن نستعمل وننمي التنوع الكبير في الموارد الطبيعية للبلد، في سبيل الصالح المشترك ولمنفعة الأجيال القادمة. وهو في ذلك يساند أحدث مبادئ القانون البيئي الدولي. وتوفر هذه الأحكام نفسها قاعدة سليمة للسياسة ولسن القوانين في الداخل.

إن بابوا غينيا الجديدة قد جهرت بصوت قوي وعملت بنشاط في مجال طائفة واسعة من القضايا البيئية. وتمشيا مع سجلنا ومع التزامنا المستمر ستوقع حكومتي عما قريب ثم تصدق على بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وتمشيا مع الأهمية التي نعلقها على هذه الأمور فإن بابوا غينيا الجديدة طرف في الاتفاقيات الناجمة عن قمة ريو بشأن البيئة والتنمية وعن جدول أعمال القرن ٢١. وسوف تواصل حكومتي متابعتها ومساندتها للعمل المستقبلي للجنة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى أن تترجم وتدمج في القوانين وبرامج العمل الداخلية، الأهداف والمعايير المتفق عليها دوليا.

إن بابوا غينيا الجديدة، كغيرها من أعضاء منتدى جنوب المحيط الهادئ، ملتزمة التزاما ثابتا ببرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن نحث بشدة على تنفيذه كاملا. وقد انضممنا، مع غيرنا من دول المنطقة، كشركاء مع دول نامية صائدة للأسماك لوضع برنامج لإدارة الاستخدام المستدام لأرصدة التونا في المحيط الهادئ الغربي والأوسط.

إن العلماء البارزين في العالم قد استخلصوا أن الارتفاع في درجات الحرارة في العالم ينطوي على تهديدات خطيرة، كارتفاع مستوى البحار وزيادة الكوارث الطبيعية كظاهرة النينيو.

وسوف تواصل بابوا غينيا الجديدة، مع الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، التشديد على الضرورة الملحة لأن تقوم البلدان المتقدمة النمو بتولي القيادة النشطة لعملية تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

إن بروتوكول كيوتو قد مهد الطريق لبلدان المُرفق الأول كي تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية تغير المناخ وبموجب البروتوكول نفسه. ونحن نهيب بتلك الأطراف أن تترجم أهدافها الملزمة قانونا، الخاصة بتخفيض انبعاثاتها، الى عمل ملموس. وبينما نعتقد اعتقادا راسخا

أنه لا بد من نهج عالمي، فإننا لا نستطيع نقل العبء إلى عاتق البلدان النامية كشرط مسبق للتصديق على البروتوكول.

وفي الاجتماع الأخير لمنتدى جنوب المحيط الهادئ أبدت حكومتنا، مع رؤساء آخرين بمنطقة جنوب المحيط الهادئ، تأييدنا للبرنامج البيئي لجنوب المحيط الهادئ ولوكالة مصائد أسماك التابعة للمنتدى، باعتبارهما قطاعا أساسيا. إن برنامج وكالة مصائد الأسماك سوف يكفل صيانة مصائد الأسماك بشكل مستدام في المنطقة، كما سيعزز الأمن الاقتصادي للدول الساحلية، خصوصا الاقتصادات التي تعتمد بشدة على هذا المورد الوحيد.

إن هذه السنة هي السنة الدولية للمحيطات وسوف تعمل بابوا غينيا الجديدة بنشاط مع بعثات جنوب المحيط الهادئ الأخرى في نيويورك، لإحياء تلك السنة، مع التركيز بصفة خاصة على الاستخدام المستدام للموارد المستمدة من المحيطات.

لقد تحمّلت بابوا غينيا الجديدة أخيرا نصيبها من الكوارث الوطنية، ومنها ما سبب خسائر في الأرواح البشرية، وهي قلقة بشأن التغير في المناخ، وارتفاع مستوى البحار، والحاجة الملحة إلى خفض انبعاثات الكربون وغيره في الجو. وقد خَبرنا الكوارث الطبيعية عن كثب، ومن هذا المنطلق أقول إن أكبر تحد للأمم المتحدة هو تعزيز قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة السريعة والفعّالة للكوارث الطبيعية. وأنا واثق من أن أصدقائي من الصين وبنغلاديش، اللتين دمرت الفيضانات حديثا مساحات شاسعة من أراضيهما، سوف يوافقونني على ذلك. إن بابوا غينيا الجديدة تساند بقوة تجديد العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية والاستعداد لها، وكذلك استراتيجية يوكوهاما التي أقرت في ١٩٩٣.

وتمشيا مع التزامنا المشترك بإيجاد عالم مستقر وسلمي ومأمون بيئيا، تؤيد حكومتي أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتساند الجهود الرامية إلى حظر التحركات عبر الحدود للنفايات المشعة وغيرها من النفايات الخطرة، داخل منطقتنا وعبرها، وإلى كفالة تقديم التعويض المناسب عما ينجم من أضرار عن التفجيرات النووية.

ومع شركائنا في منتدى جنوب المحيط الهادئ أكدنا من جديد، منذ وقت قريب، عزمنا على الإبقاء على جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية. وأعربنا كذلك عن مساندتنا للمناطق الإقليمية الأخرى الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وللمبادرة الجديدة المقترحة لآسيا الوسطى والجنوبية. ونحن في جنوب المحيط الهادئ، أسوة بالشعوب والحكومات في العالم كله، شعرنا بقلق بالغ إزاء سلسلة تجارب الأسلحة النووية التي قامت بها الهند وباكستان. وأفضل ما يمكن عمله الآن ليس وقف التجارب فحسب ولكن أيضا تدمير كل الأسلحة النووية. وتعتقد بابوا غينيا الجديدة أن الشيء نفسه ينبغي أن ينطبق على جميع أسلحة الدمار الشامل في الأنحاء الأخرى من العالم.

إن بابوا غينيا الجديدة وإن تفاءلت بالبشائر التي بدأت تظهر في إحراز تقدم نحو حل النزاعات وتحقيق السلام في عدة مجالات للتوتر والقلق في آسيا وأفريقيا، تظل قلقة من جراء التطورات الأخيرة في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية واريتريا وإثيوبيا. ومما يرفع معنوياتنا تلك الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية لإعادة السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ثم إننا نؤيد مبادرة الرئيس نلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، الرامية إلى إحياء رؤية مشتركة للسلام في أفريقيا.

وتمشيا مع التزامنا بالحوار السلمي بين الأمم، تدين بابوا غينيا الجديدة من يستعملون الإرهاب ضد الأبرياء، ومنهم نساء وأطفال. والدبلوماسية هي الوسيلة التي تجمع بين الدول كشركاء، لتتعاون على إحداث تغييرات لمساندة السلام والتنمية والعدالة للشعوب، سواء من ناحية المبدأ أو - وهو الأهم - من ناحية التطبيق. ولذا فمن الأمور الجوهرية أن يستطيع الدبلوماسيون أن يعيشوا ويعملوا في أمان، بمنأى عن تهديد الإرهاب، كالإرهاب الذي مورس ضد دبلوماسيين أمريكيين في أفريقيا.

في هذا الصدد، وعلى إثر الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة على حدودنا المشتركة مع اندونيسيا، تود حكومتي أن تعرب بوضوح عن اعترافها القوي والثابت بسيادة اندونيسيا بما فيها، إيريان جايا، وعن الاحترام المتبادل المستمر في جميع جوانب علاقتنا.

وختاما أود أن أؤكد من جديد التزام بابوا غينيا الجديدة بميثاق الأمم المتحدة؛ وبالحقوق غير القابلة للتصرف للأراضي غير المستقلة في تقرير المصير، ملاحظة اتفاقات ماتينيون ونوميا لشعب كاناك في كاليدونيا الجديدة، وبإعلان النهوض بحقوق المرأة والقضاء على استغلال الأطفال، وعزمنا على الحفاظ على الاستعداد العالمي للكوارث الطبيعية، والعمل بنشاط على إحياء السنة الدولية للمحيطات؛ والتصديق على بروتوكول

كيوتو بشأن الاحترار العالمي؛ وبرنامج عمل برنادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة.

والشراكة في إحداث التغيير هي مفتاح التصدي للتحديات التي سيواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين. وأرى أن التحدي الذي يواجه الدول الأعضاء هو العمل معا من أجل تغيير هذه المنظمة إلى الأفضل بحيث تصبح بمثابة أساس فعال للشراكة بغية التصدي للقضايا التي تنتظرنا وحلها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم الجمعية العامة أتوجه بالشكر إلى رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب دولة وليام سكيت، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة من المنصة.

كلمة دولة كيزو أوبوشي، رئيس وزراء اليابان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس وزراء اليابان.

اصطحب دولة كيزو أوبوشي، رئيس وزراء اليابان إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة كيزو أوبوشي، رئيس وزراء اليابان وأدعوه إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية العامة.

السيد أوبوشي (اليابان) (تكلم باليابانية، والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود أن أتقدم بأخلص التحيات إلى معالي وزير خارجية أوروغواي بمناسبة توليه رئاسة الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيد هنادي أودوفنكو نائب رئيس المجلس الأعلى لأوكرانيا لما بذله من جهود خلال توليه رئاسة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

كيف نضع الإطار لنظام عالمي جديد في القرن الحادي والعشرين؟ هذا سؤال موجه إلى مجتمعنا الدولي، وسط حالات جديدة نشأت في أعقاب انهيار الحرب الباردة قبل نحو عقد. فذلك الانهيار أتاح الفرصة لإنشاء نظام متناسق على أساس تعاون المجتمع الدولي بأسره بدلا من الحفاظ على السلام بتوازن عسكري بين القوتين الأعظم. بيد أن مجتمعنا الدولي اليوم يقلقه تواتر النزاعات الإقليمية ويواجهه تحدي مشكلة الفقر التي لا تنفصل عن تلك النزاعات. فإنشاء نظام جديد يواكب بالفعل تلك التحديات هو أهم برنامج عمل لمجتمعنا الدولي اليوم. ولتحقيق هذا الهدف يجب أن نعالج ثلاث قضايا في وقت واحد هي: السلام والتنمية وهما وجهان لعملة واحدة، ثم إصلاحات الأمم المتحدة وهي ضرورة أساسية في جهودنا لبلوغ الهدفين الأولين.

وقد تضاءلت اليوم إمكانية قيام نزاع على المستوى العالمي إذا قورنت بفترة الحرب الباردة، إلا أن المنازعات الناجمة عن المواجهات الإثنية والدينية وغيرها أخذت تتزايد. ولمعالجة هذه المنازعات تزداد أهمية التركيز على كيفية درئها بدلا من كيفية حلها بعد أن تنشب. وفي هذا الصدد يجب أن ننظر أولا في تحديد الأسلحة ونزع السلاح. فالتجارب النووية الأخيرة في الهند وباكستان تشكل تحديات هائلة لنظام عدم الانتشار. ونحن نحتاج عاجلا إلى إيجاد سبيل لمنع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وإلى تعزيز نظام عدم الانتشار. ثم إن من الضروري ألا تقتصر معالجتنا على أسلحة الدمار الشامل كالأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية بل أن تشمل أيضا الأسلحة التقليدية كالأسلحة الصغيرة والألغام البرية المضادة للأفراد.

وتكمن أوجه عدم الاستقرار الاجتماعي وراء قيام المنازعات. وهذا يجعل من الأهمية البالغة معالجة قضايا التنمية. ثم إن هناك تهديدات عالمية متنامية كتخريب البيئة والإرهاب. فالقوة التدميرية الفظيعة التي للإرهاب تهدد بوجه خاص أرواح وسلامة المواطنين. وهذه تختلف بطبيعتها عن النزاع المسلح التقليدي بين الأمم، ولكنها في فترة ما بعد الحرب الباردة تثير قلقا شديدا متزايدا على أمننا. فينبغي لمجتمعنا الدولي أن ينظر بجدية في السبل الكفيلة بالمواجهة الفعلية لهذه المشاكل والتهديدات.

واليوم أود على أساس هذا التفكير أن أناقش هذه القضايا من منظور السلام والتنمية والإصلاح، فهذا أمر لا غنى عنه لمعالجة القضيتين الأوليين. وأنا بهذا أود شرح فكرنا والإعراب عن عزمنا القيام بدور رائد في الوفاء بمسؤولياتنا.

وأود أولا أن أتحدث عن عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وهي أمور ضرورية للحفاظ على السلام. ففي أيار/مايو من هذا العام أجرت الهند وباكستان، مع أسفنا الشديد، سلسلة من التجارب النووية تمثل تحديات قوية لنظام عدم الانتشار النووي. ولا غنى لنا في سعينا إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، عن عدم السماح بمزيد من الانتشار ووضع أساس متين لنظام عدم الانتشار النووي، وبالتأكيد فإن الإطار القائم ليس كاملا، ولكن لا يوجد بديل ممكن وواقعي إذا كان علينا أن نضمن الاستقرار في مجتمعنا

الدولي. وينبغي ألا يسمح لأي بلد بأن يحاول الإضرار بجهودنا الدولية الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار. ومن المهم في الوقت نفسه لتحسين فعالية هذا النظام، إلى جانب الجهود التي تبذلها الدول جميعا للحفاظ على عدم الانتشار، أن نرى التنفيذ الصادق لنزع السلاح النووي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعلى أساس هذا الفكر نعتبر النقاط الخمس التالية نقاطا مهمة.

أولا، ينبغي أن يصبح نظام عدم الانتشار النووي أكثر عالمية. وتحدد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هيكل المراقبة الدولية للأسلحة النووية بلا بديل، ونحن نحث الدول التي ليست أطرافا في هذه المعاهدة بشدة على أن تنضم إليها فورا وبلا شروط. وفي هذا السياق فإننا نقدر تقديرا عاليا انضمام البرازيل إلى معاهدة عدم الانتشار في آب/أغسطس من هذا العام.

وثانيا، لكي تستكمل معاهدة عدم الانتشار ويكفل عدم الانتشار النووي أود التأكيد على ضرورة وضع ضوابط صارمة لتصدير المعدات والمواد والتكنولوجيات التي تتصل بالأسلحة والقذائف النووية. ونحث كل دولة على أن تشترك في الجهود الجادة الرامية إلى منع أي نقل لتلك المواد والتكنولوجيات.

وثالثا، يجب أن نمنع المزيد من إجراء التجارب النووية. وإذا لم يتوافر تأييد عالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فإن فعالية نظام عدم الانتشار النووي لا يمكن الحفاظ عليها. وأود أن أدعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في هذه المعاهدة أن تفعل ذلك فورا حتى يمكن إنفاذها في وقت مبكر. وإلى أن يحين ذلك ينبغي أن نتخذ الخطوات اللازمة لضمان وقف التجارب النووية.

ورابعا، فإن المزيد من التقدم على طريق نزع السلاح النووي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية مهم الآن، أكثر من أي وقت مضى للحفاظ على شتى الجهود الرامية إلى عدم الانتشار النووي ولتعزيز تلك الجهود. ونحن نرجو أن نرى التنفيذ المبكر لمعاهدة ستارت الثانية والشروع المبكر في المفاوضات بشأن معاهدة ستارت الثالثة. ونرحب أيضا بالإجراءات التي تتخذ من قبيل قرار الحكومة البريطانية في تموز/يوليه من هذا العام بإجراء تخفيض كبير في ترساناتها النووية، وكذلك بقرار فرنسا فك قذائها أرض - أرض. ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تخلص في تنفيذ التزاماتها بموجب المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار النووي، وبذلك تعزز نزع السلاح النووي بقدر أكبر.

وخامسا، فمن أجل وقف القدرة على حيازة الأسلحة النووية يجب على كل دولة أن تشارك إيجابيا في المفاوضات الجارية بشأن وضع معاهدة لوقف استعمال المواد الانشطارية، وأن تعمل على إبرامها في وقت مبكر.

وستقدم اليابان خلال هذه الدورة للجمعية العامة مبادرات للتشجيع على تحقيق هذه الأهداف الخمسة.

وغني عن القول إن تعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح لا ينبغي قصره على مجال الأسلحة النووية. فتناول مسألة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، مثل الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وكذلك وسائل إيصالها مثل القذائف، يكتسي أيضا أهمية قصوى. وقيام كوريا الشمالية مؤخرا بإطلاق إحدى القذائف، حتى وإن كان محاولة لإطلاق تابع اصطناعي في المدار، يمثل مشكلة خطيرة تؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن الوطني لليابان، وعلى السلم والاستقرار في شمال شرق آسيا. كما أنه يشكل تحديا لجهودنا الرامية إلى منع انتشار وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل. وإنني أجدد دعوتي لكوريا الشمالية أن تفكر جديا في بيان رئيس مجلس الأمن في ١٥ أيلول/سبتمبر، باعتباره رسالة تعبر عن آراء المجتمع الدولي قاطبة، وألا تكرر مثل هذا العمل على الإطلاق.

وإضافة إلى ذلك، فلكي نمنع اندلاع النزاعات وتصعيدها، نحتاج أيضا إلى التصدي لمشاكل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والأسلحة الصغيرة بما فيها البنادق الآلية، وهي مشاكل لم نبذل بصددها جهودا كافية حتى الآن. ونحن نعتزم الاستمرار في الاضطلاع بدور رائد بشأن هذه المسائل. وبصفة خاصة في مجال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، سنسعى لتعزيز التعاون الدولي الرامي إلى التبكير بتحقيق هدف الوصول بعدد الضحايا إلى "صفر"، وذلك من خلال دعم مساعدة الضحايا وإزالة الألغام الأرضية. ومن دواعي سرورنا أن أربعين بلدا صدقت الآن على اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وأن الاتفاقية ستدخل حيز النفاذ في أول آذار/مارس من العام المقبل. ونحن الآن نبذل الجهود لضمان تصديق اليابان في أبكر موعد ممكن على هذه الاتفاقية، ونطلب إلى الدول الأخرى التي لم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك فورا، حتى تصبح الاتفاقية إطارا عالميا للحظر التام للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إن النزاعات تؤدي إلى ظهور جرائم لا تطاق ضد الإنسانية، مثل الإبادة الجماعية. ولردع مثل هذه الجرائم، يلزم إنشاء محكمة دولية دائمة تعاقب على هذه الأفعال باعتبارها جرائم دولية. واعتماد الاتفاقية في روما، في تموز/يوليه من هذا العام، كان عملا ذا أهمية تاريخية. وتعتقد اليابان أن مباركة وتعاون المجتمع الدولي بأسره

أمر لا غنى عنه، إذا كان المراد أن تأتي المحكمة بنتائج فعالة. وهذا ما جعلنا نضطلع بمبادرات هامة في المؤتمر الدبلوماسي. ويحدونا الأمل في أن تواصل المحكمة الجنائية الدولية نموها وتصبح إطارا عالميا.

وفي جهودنا نحو تحقيق السلام، وإذ يتولى الموظفون المدنيون دورا متزايدا في أنشطة الأمم المتحدة، بما فيها أنشطة حفظ السلام، نلاحظ، مع الأسف، عددا متزايدا من الحالات التي يصبح فيها غير المحاربين هدفا لأعمال العنف التي يمارسها المتحاربون. وفي تموز/يوليه من هذا العام، سقط موظف من اليابان إلى جانب موظفين من أوروغواي وبولندا وطاجيكستان، ضحايا لعمل إجرامي خسيس استهدف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وثمة حاجة إلى أن تبحث البلدان المعنية والأمم المتحدة عن سبل لضمان أمن أفراد الأمم المتحدة ومنظمات المساعدة الإنسانية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا للدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٤، أن تنضم إليها حتى يبدأ سريانها بأسرع ما يمكن. وفي الوقت ذاته ستقدم اليابان للأمم المتحدة مساهمات تناهز مليون دولار لدعم التدابير الأمنية لحماية موظفي الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يقدم عدد كبير من البلدان الأخرى أيضا مساهمات لدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الميدان.

إن بعض الأسباب الأساسية للنزاعات هي مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلينا أن نوليها اهتماما وثيقا. وأثناء مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالاستراتيجية الوقائية، والذي استضافته اليابان في كانون الثاني/يناير من هذا العام، أكد المشاركون في المؤتمر على أهمية الأخذ بنهج شامل في معالجة هذه المشاكل، بالتصدي لأسبابها المختلفة، بما في ذلك الفقر.

وقضية التنمية هي أكبر تحد سيواجه العالم في القرن الحادي والعشرين. وفي تناولنا لهذه المسألة، علينا ألا نقتصر على معالجة مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، بل أن نعالج أيضا الجوانب الاجتماعية للتنمية، مثل حقوق الإنسان وصلاح الحكم.

ولقد دعت اليابان دوما إلى وضع استراتيجية إنمائية جديدة تتضمن مثل هذه الأفكار. ويسعدنا أن هذا المفهوم أقر في عام ١٩٩٦ في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وما فتئ يكتسب التأييد في الأمم المتحدة. وهذه الاستراتيجية تستند إلى فلسفة مفادها أنه لا يجوز للمجتمع الدولي أن يميز بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة، وأن يعالج مشاكل التنمية باعتبارها قضية مشتركة للجميع. وفي هذا الصدد، تعلق هذه الاستراتيجية أهمية كبرى على اضطلاع البلدان النامية بدور نشط ومسؤول في تنميتها الذاتية. وهي أيضا تشدد على أهمية التعاون الإيجابي القائم على الشراكة، بدون تمييز بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. هذه هي المبادئ التي تسترشد بها الاستراتيجية الإنمائية الجديدة.

وعلى أساس هذه المبادئ، سيعقد مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية، وذلك في اليابان في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، كمتابعة للمؤتمر الأول المعقود في عام ١٩٩٣. وهدفه هو البحث عن سبيل لتعزيز الاستراتيجية الإنمائية الجديدة في أفريقيا، وذلك لدعم الجهود الذاتية التي تبذلها البلدان الأفريقية لبناء دولها. ونعتزم وضع خطة للعمل في هذا الصدد.

وكانت اليابان أيضا وما زالت تقدم أكبر إسهامات ممكنة للتنمية المستقرة في آسيا. وفي الأزمة المالية والاقتصادية الحالية اضطلعنا بمبادرات لتنفيذ تدابير تبلغ في مجموعها حوالي ٤٣ بليون دولار لدعم البلدان الآسيوية، وهو ما يعد أكبر إسهام تقدمه دولة واحدة في العالم. وفي نفس الوقت، تبذل اليابان كل جهد ممكن، من خلال تدابير مثل تثبيت استقرار نظامنا المالي، لوضع اقتصادنا على مسار الانتعاش في غضون السنة المقبلة أو السنتين المقبلتين. ونعتقد أن الانتعاش المبكر لاقتصادنا هو أفضل إسهام يمكن أن نقدمه لاقتصادات آسيا والعالم. ويحدونا وطيد الأمل في أن يستفيد مؤتمر طوكيو الدولي الثاني من هذه التجارب الآسيوية، وأن يوفر فرصة طيبة لاستخدام حكمة وقدرة المجتمع الدولي بأسره لدعم التنمية في القارة الأفريقية.

وفي التحول الذي طرأ على العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، تروج اليابان بنشاط لما نسميه الدبلوماسية الأوراسية. وهذا يعني إعادة تعريف العلاقات مع بلدان القارة الأوراسية، بما في ذلك الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا وبلدان منطقة طريق الحرير في آسيا الوسطى وسلسلة جبال القوقاز. وهذا مثال آخر على السياسة التي تنتهجها اليابان للنهوض ترادفيا بالسلم والتنمية.

في عالمنا المعاصر، أصبحت المشاكل التي تهدد مباشرة الحياة اليومية للناس عبر الحدود الوطنية تزداد خطورة يوما بعد يوم. وهي مشاكل تتضمن الدمار البيئي وزيادة السكان وانتهاكات حقوق الإنسان، وتدفق اللاجئين والإرهاب والاتجار بالمخدرات، والجريمة الدولية المنظمة، والأمراض العالمية مثل الإيدز. وللتصدي لهذه المشاكل يجب على مجتمعنا الدولي أن يوحد صفوفه في إطار مفهوم حماية أمن البشر وكرامتهم من التهديدات العالمية.

وفضلا عن ذلك، يتعين على المواطنين، إلى جانب الحكومات، أن يبذلوا جهودا مشتركة ووضع قواعد مشتركة. وعلى وجه الخصوص، وإذ نحتفل بالذكرى الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أود أن أشير إلى أن الجهود الرامية إلى مواجهة الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، وتلك الرامية إلى تخفيف حدة مشاكل اللاجئين الناجمة عن حالات النزاع هي أيضا جهود لا غنى عنها لمنع النزاعات.

وأنتقل الى مسائل السلام والتنمية. إن هناك حاجة ماسة الى إصلاح الأمم المتحدة ودعم مهامها. فالسلام والتنمية وجهان لنفس العملة. وفي نفس الوقت إذا كان للأمم المتحدة أن تستجيب استجابة فعالة لمختلف المشاكل التي يواجهها مجتمعنا الدولي، فإننا في حاجة ملحة الى بذل قصارى جهدنا لضمان الأساس المالي السليم. وهذا يتطلب من كل دولة عضو أن تفي وفاء جادا بالتزامها بدفع نصيبها المقرر. وسيتعدى نصيب اليابان ٢٠ في المائة، مما يتجاوز إجمالي أنصبة أربعة أعضاء دائمين في مجلس الأمن باستثناء الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة، يتطلب إصلاح المجال المالي اهتماما جادا. وفي مجال إصلاح الأمم المتحدة لكي تعزز أداءها، يتعين علينا أن نشجع الاصلاحات بشكل متوازن في ثلاثة مجالات مترابطة: الإصلاح في المجال السياسي، والمجال الإنمائي، والمجال المالي الذي يدعم الأنشطة السياسية والإنمائية.

ومن المؤسف أنه بالرغم من زيادة فرص تحقيق الإصلاحات أثناء دورة الجمعية العامة في العام الماضي، لم تتطور مناقشات إصلاح مجلس الأمن منذ ذلك الحين. وفي ظل الظروف التي يواجهها المجتمع الدولي والتي ذكرتها قبلا، فإن إصلاح مجلس الأمن لتعزيز شرعيته وفعاليته مهمة ملحة. واليابان، بتأييد بلدان عديدة، على استعداد للاضطلاع بمسؤوليات أكبر بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن. وهذا يتسق وفلسفتنا الأساسية وهي عدم اللجوء الى استخدام القوة، الأمر الذي يحظره دستورنا. ونحن الآن في السنة الخامسة منذ بدء المناقشات الفعلية حول إصلاح مجلس الأمن. وقد استوفيت الحجج. ونحن الآن في مرحلة يتعين فيها على كل بلد أن يتخذ قرارا سياسيا. وتعتقد اليابان أنه يمكننا أن نتفق على صفقة تستجيب لمصالح المجتمع الدولي برمته وللشواغل المشروعة لأغلبية البلدان. وإن لم تكن لدينا الإرادة لاتخاذ القرار وللتصرف لكي نتوصل الى اتفاق حول هذه الصفقة، لن يمكننا الاستجابة استجابة فعالة للتحديات التي سيواجهها المجتمع الدولي في القرن المقبل. وتحث اليابان جميع البلدان بقوة على اتخاذ قرار سياسي جريء لتدعيم الأمم المتحدة بحيث نتوصل الى اتفاق حول إطار الإصلاح أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

إن القرن الحادي والعشرين على الأبواب. ومن واجبنا أن نصون تراث البشرية، بل وننميه في القرن المقبل. وقد كان المرحوم الاستاذ يوتاكا أكينو الذي ضحى بحياته أثناء بعثته لحفظ السلام في طاجيكستان، من أصدقائي الأعزاء. وكان شعاره: لا تدع الأحداث تتحكم فيك بل ابدأ أنت بالعمل. وبالمثل، ينبغي للأمم المتحدة أن تجعل من البدء في العمل أولوية قصوى، وأن تصبح منظمة قوية تتحلى بالفعالية والمصداقية وتتناول كل المشاكل تناولا صحيحا. وعلينا، نحن الدول الأعضاء، أن نبذل قصارى جهدنا لكي نحقق ذلك، مما يمكن الأمم المتحدة من أن تدخل القرن الحادي والعشرين كمنظمة فاعلة. إن مستقبل الأمم المتحدة في أيدي الدول الأعضاء. والمبدأ الذي أسترشد به في إدارة سياسة اليابان هو أن نكون مخلصين وثابتين ويقظين بشجاعة. ولهذا أود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد على قراري بأن آخذ المبادرة في مناقشة قضايا السلام والتنمية والإصلاح بأسلوب يتسم بالإخلاص والثبات واليقظة الجسورة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أتقدم بالشكر لدولة رئيس وزراء اليابان على البيان الذي ألقاه الآن.

اصطحب السيد كيزو أوبوشي، رئيس وزراء اليابان من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي غيدو دي تيا، وزير الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في جمهورية الأرجنتين.

السيد دي تيا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة. وأود، ثانيا، أن أعرب عن الاحترام الشديد والروابط الوثيقة التي توحد الأرجنتين وأوروغواي، فهناك علاقة مستمرة بدأت بالفعل في بداية القرن التاسع عشر.

ونعرب أيضا عن تقديرنا للسفير أودوفينكو للشجاعة والتوازن والحياد التي أبداها أثناء ولايته.

في عالم تسوده العولمة، فإن السلام والأمن، والاستقرار الاقتصادي، والنمو ترتبط ببعضها أكثر من أي وقت مضى وبشكل لا يمكن فصمه. والأزمة الاقتصادية والمالية التي تشغلنا اليوم يجب أن تزيد التزامنا تجاه عملية الإصلاح الاقتصادي التي ننفذها في منطقتنا. ومن الواضح أن التجارة والاستثمار الأجنبي هما من مصادر الفرص ومن حوافز النمو والمنافسة. ولكن من الواضح أيضا أنه خلال العقود القليلة الماضية كانت الحركة الحرة

للتدفقات المالية إحدى المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في عديد من البلدان.

ولتبديد الآثار السلبية للعولمة، فإنها تتطلب سياسات تعليمية واجتماعية وبيئية تعود بالنفع على المجتمع كله بشكل متوازن وعادل. ونرى أنه من المضر أن نخضع لإغراء فرض القيود على التجارة الدولية لكي نكبح جماح انتشار الأزمة الاقتصادية، أو أن نلجأ الى عرقلة تدفقات الموارد المالية أو فرض شروط عليها لكي نهدئ من تقلباتها.

وهناك بلدان في أمريكا اللاتينية، مثل الأرجنتين، تبذل جهودا مستمرة ومتسقة لدعم الحالة المالية فيها واحتواء عجز الميزانية وتوفير الضمانات للاستثمار الأجنبي بالمساعدة على توفير بيئة اقتصادية قوية للمنطقة يزداد النظر اليها في ضوء جديد.

وقبل أيام أعرب رؤساء مجموعة ريو الذين اجتمعوا في بنما عن عزمهم على مواصلة إدارة آليات السياسة الاقتصادية بأسلوب مسؤول يكفل الاستقرار والنمو. وبالتالي ينبغي للمؤسسات المالية والبلدان التي لها القدرة على تقديم المساعدة أن تتفهم المشاكل التي تسببها هذه الحالة الاقتصادية الحرجة للبلدان التي تجد نفسها في مركز العاصفة وأن تتصرف بناء على ذلك.

والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور) هي اليوم نموذج للأسس الاقتصادية القائمة على الحرية والديمقراطية، والتي يشكل فيها التعاون لب هذا النظام.

وكدليل على العلاقات الممتازة في مجال الأمن والدفاع، أصرت الأرجنتين على اعتماد الإعلان السياسي الذي يعلن منطقة ميركوسور وبوليفيا وشيلي منطقة سلام. وقد وقع الإعلان في قمة ميركوسور التي عقدت في الأرجنتين في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨.

إن التجارب النووية التي أجريت مؤخرا في جنوب آسيا تشكل خطوة الى الوراء بالنسبة للأمن الإقليمي والعالمي. فهذه التجارب تؤخر التنمية الاقتصادية ورفاه السكان. وقد حثت الأرجنتين، مع البلدان الأخرى التي نبذت الاستخدام العسكري للتكنولوجيا النووية، دول هذه المنطقة على وقف إجراء التجارب والالتزام بالصكوك الدولية السارية. وعرضت الأرجنتين من جانبها أن تتبادل مع الآخرين خبرتها الكاملة في مجال التعاون النووي السلمي. وأود أن أذكر بأن الأرجنتين، التي بلغت قمة السيطرة على دورة الوقود النووي، كانت أول بلد يختار أن يحد من استخدامه لتلك التكنولوجيا.

إننا نشعر بالفخر لما اتخذه بلدنا من خطوات في العقد الأخير فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بعدم الانتشار. ففي المجال النووي، صدقنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) عام ١٩٩٤، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥، كما أصبحنا أعضاء في مجموعة الموردين النوويين.

وفي المجال الكيميائي والبكتريولوجي، فقد دعونا إلى اعتماد الإعلان المشترك بشأن الحظر التام للأسلحة الكيميائية والبيولوجية - اتفاق مندوزا لعام ١٩٩١، وهو التزام اقتصر أصلا على الأرجنتين والبرازيل وشيلي، ثم اتسع نطاقه فيما بعد لكي يشمل معظم بلدان أمريكا اللاتينية. كما كيفنا تشريعاتنا الداخلية لكي نحكم السيطرة على الصادرات المتصلة بكل ما هو مزدوج الاستعمال من مواد وتكنولوجيات كيميائية وبكتريولوجية ومواد وتكنولوجيات متصلة بالقذائف وفقا للصكوك الدولية القائمة. وفي تموز/يوليه الماضي، وفي متابعة لاتفاق مندوزا، اعتمدنا إعلان يوشوايا، الذي أنشأ السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (الميركوسور) كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وهكذا اتخذت الأرجنتين قرارا بالاضطلاع بمزيد من المسؤوليات في هذا المجال. وقد أتاح لنا هذا القرار بدوره مواصلة تبادل التكنولوجيا المتقدمة.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإننا نؤيد بشدة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي نزوده بالمعلومات بانتظام. كما نؤيد المبادرات الهامة الأخرى التي اعتمدت مؤخرا في إطار منظمة الدول الأمريكية، مثل اتفاقيات البلدان الأمريكية لمناهضة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وما يتصل بها من مواد أخرى، ومناهضة الاتجار بها، بشكل غير مشروع، واتخاذ الإجراءات المناسبة الأخرى. وتشكل الأسلحة الصغيرة مصدرا آخر للقلق الدولي. وجدير بالذكر أنه قد عقدت في بوينس أيرس مؤخرا حلقات دراسية إقليمية ودولية بشأن هذا الموضوع.

ونحن لا نقف موقف اللامبالاة إزاء ما تسببه الألغام المضادة للأفراد من ويلات خطيرة. وقد فرضت الأرجنتين مؤخرا حظرا اختياريا على تصدير الألغام في عام ١٩٩٥؛ وقد شرفني أن أوقّع مؤخرا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بالنيابة عن بلدي في أوتاوا على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

ونحن في نصف الكرة الذي نعيش فيه، نعمل بهمة وبروح من الرغبة في التوصل إلى حلول وسط من أجل

التغلب على جميع الخلافات عن طريق التفاوض. ومن المؤكد ونحن نسير في طريقنا نحو حسم المنازعات الثنائية القليلة المتبقية بالتدريج، أننا سنعزز منطقتنا كمنطقة للسلم. واننا لواثقون من أننا سنشهد في الشهور القادمة تطورات هامة في هذا الصدد. فالصداقة بين الشعوب هي أفضل ضمان في مواجهة المنازعات.

ونحن مقتنعون بأن وجود الأمم المتحدة في هايتي، تمشيا مع رغبة حكومة هذا البلد، سيساعد على تدعيم الديمقراطية وسيسهم في رفاه شعب هايتي.

وتأتي عودة الهجمات الإرهابية لتذكرنا بقسوة بأنه لا توجد دولة محصنة ضد الإرهاب. ويؤيد بلدي بحزم المبادرات الجاري ترتيبها لتكمل مع الاتفاقيات الجديدة شبكة المعايير السارية المضادة للإرهاب مما يؤدي إلى تعزيز التعاون الدولي وإرساء الالتزام لدى جميع الدول بأن تقدم مرتكبي تلك الأعمال إلى العدالة وتوقع العقاب بهم. وما برحت حكومة الأرجنتين تبذل كل جهد ممكن للكشف عن الأعمال الإرهابية التي ارتكبت ضد السفارة الإسرائيلية والرابطة الأرجنتينية الإسرائيلية المشتركة في بوينس أيرس.

وأود أن أسلط الضوء على قيام جمهورية الأرجنتين في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. وسوف تستضيف الأرجنتين أيضا مؤتمر البلدان الأمريكية التخصصي الثاني المعني بالإرهاب.

وتشكل الكوارث الإنسانية الشديدة على مستوى العالم، والمصحوبة في الغالب بتشريد قسري للسكان، مشكلة أخرى تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وقد شاركت الأرجنتين في جهود المجتمع الدولي، ببرامج مساعدة ثنائية وبمبادرات من قبيل مبادرة "الخوذات البيضاء". وفي هذا الصدد، تستحق المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تكرس طاقاتها من أجل تخفيف هذا النوع من الأزمات كل التقدير.

والشعوب بحاجة إلى العيش في سلم حتى يتسنى لها النمو والتنمية. ونحن نشعر بالأسى إذ نشهد استمرار المنازعات التي كان يمكن التغلّب عليها، مثل النزاع في قبرص والشرق الأوسط، ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وفي أنغولا والبلقان، وخاصة في كوسوفو، على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتسويتها. وتبعث حالة اللاجئين، ولا سيما الأطفال، وهم ضحايا هذه المنازعات على القلق بصفة خاصة.

وفي عام ١٩٩٨ تحتفل الأرجنتين بالذكرى الأربعين لاشتراكها في عمليات حفظ السلام. وقد كلفنا إسهامنا في حفظ السلام حياة مواطنين أرجنتينيين ساعدوا على أن يصبح هذا العالم أكثر أمنا واستقرارا. وقد تجسدت الخبرة الواسعة التي نجمت على مدى ٤٠ عاما هذه في مركز التدريب الأرجنتيني المشترك لعمليات حفظ السلام، ومركز التدريب الدركي الأرجنتيني المتخصص في عمليات الشرطة المدنية في الخارج.

ويتجلى اهتمام الأرجنتين الطبيعي بمنطقة جنوب المحيط الأطلسي في إسهامنا في منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي التي تضم ٢٤ بلدا أفريقيا وأمريكيا لاتينيا من كلا جانبي الأطلسي. وانني أشعر بالفخر بصفة خاصة إذ أعلن أن الأرجنتين ستصبح مقر الاجتماع الوزاري الخامس للبلدان الأعضاء في المنطقة يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

ومن المؤسف أنه لا تزال هناك بقايا لمسألة هامة لم تحسم بعد في جنوب الأطلسي: ألا وهي مسألة النزاع على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على جزر مالفيناس، وهو نزاع لقي وجوده اعترافا لا لبس فيه في كثير من قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بتطبيق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، فضلا عن كثير من المحافل الدولية المختلفة الأخرى. وإنني أؤكد من جديد، نبرات الاجتماع كعهدنا دائما، حقوق الأرجنتين المشروعة المستندة إلى أسس سليمة في هذا النزاع الطويل الأمد. وإنني أحث المملكة المتحدة بذات الاقتناع، كعهدنا دائما، على أن تصغى إلى نداء المجتمع الدولي وأن تلتزم بقرارات الأمم المتحدة التي تدعو الحكومتين إلى استئناف المفاوضات بشأن جميع جوانب المشكلة.

وقد كشفت لنا نهاية الحرب الباردة أن هناك مشكلات كثيرة أكثر تعقيدا أمكن تسويتها عن طريق الحوار الصريح العلني مقترنا بالتصميم على التوصل إلى اتفاق مشترك مقبول من الجانبين. وإنني لا أرى سببا يجعل من مسألة جزر مالفيناس استثناء من ذلك. وانطلاقا من موقف صلب، فقد أعدنا بناء علاقتنا الثنائية، وعززنا الروابط السياسية والتجارية والثقافية، لما فيه منفعة الشعبين الأرجنتيني والبريطاني. ويتجلى الدليل على ذلك في الزيارة التي سيقوم بها الرئيس كارلوس منعم إلى المملكة المتحدة في المستقبل القريب، والتي ينهمك الجانبان في الإعداد لها بحماس، والتي أثارت آمالا كبارا على جميع المستويات.

كذلك خلفنا وراءنا الشكوك والاستياء الذي ساد في الماضي، وتعلمنا من أخطائنا، مهيئين مناخا من الثقة

المتبادلة في جنوب غرب المحيط الأطلسي، أتاح لنا اليوم أن نتعاون على حفظ موارد مصايد الأسماك واستكشاف الهيدروكربونات. وهذا التعاون يجعل انعدام وجود اتصالات بين الجزر والجزء القاري غير مفهوم حتى الآن. وليس هناك في العالم كله سوى أماكن قليلة لها مثل هذا الوضع غير الطبيعي. ومما لا شك فيه أن استعادة الصلات المباشرة بين الجزء القاري وبين الجزر من شأنه أن يسهم في حل المشكلة. ولا يساورنا الشك في ذلك.

ومرة أخرى أكرر الإعراب بوضوح عن رغبة الأرجنتين الصادقة في اتباع الحوار الصريح بدون شروط مسبقة. ونأمل أن تتفهم الحكومة البريطانية المعنى الكامل لعرضنا ومن ثم تستجيب له. وأكرر من جديد التزامنا الذي لا يتزعزع تجاه أهالي الجزر باحترام طريقتهم في الحياة وثقافتهم ومؤسساتهم احتراما كاملا غير مشروط. فدستورنا الوطني ينص على ذلك، وتلك هي رغبة شعب الأرجنتين.

وقد أحرز تقدم ملموس بشأن مسائل حيوية. وأحد الأمثلة على ذلك هو إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. كذلك اعتماد الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة المكرسة للمخدرات لوثائق ابتكارية ذات أهمية عظيمة.

ويصادف هذا العام الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وخلال هذه السنوات الخمسين، أصبح المجتمع الدولي واعيا بالأهمية الحيوية لحقوق الإنسان: ولم يعد يقبل اليوم ما كان يتسامح فيه فيما مضى.

ويعد تدهور البيئة، بمختلف أشكالها، إحدى المشاكل التي تتطلب استجابة ملموسة والتزاما فعالا من جانب الحكومات والمجتمع المدني على نحو عاجل. ويشرف الأرجنتين أن تستضيف المؤتمر الرابع للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في الفترة من ٢ إلى ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر من هذا العام.

ونحن مقتنعون بأن جانبا كبيرا من جهودنا الرامية إلى إصلاح المنظمة ينبغي أن يوجّه إلى وضع آلية تتيح تعاونا أوثق وأكثر فعالية مع مؤسسات بريتون وودز.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، نرى أن الحالات الناشئة عن الحرب العالمية الثانية لا يمكن أن تسود إلى ما لا نهاية. فمن الضروري إيجاد حلول ديمقراطية تمكن من إجراء تجديد دوري وفقا للشرائط التي تفضلها كل منطقة. وإمكانية هذا الإصلاح تعتمد بالضرورة على مدى التوافق في الآراء الذي يتم التوصل إليه. وهناك عدد من الجوانب التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار. يتمثل الجانب الأول في أن الإصلاح لا بد أن يكون سليما قانونا، وهو ما يعني عدم فرض تفسيرات غير صحيحة فيما يتعلق بالأغلبيات التي تقتضيها المادة الثامنة بعد المائة من الميثاق. إضافة إلى ذلك، لا بد من إرساء الإصلاح على مشروعية سياسية، فأية زيادة في عدد الأعضاء الدائمين ينبغي أن تشتمل على تناوب مفتوح لجميع الدول في المناطق التي ينتمي إليها الأعضاء. إن أزمة منظمتنا هي في الأساس أزمة مشاركة. فالعديد من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم تشعر بأنها مستبعدة. وما من سبيل إلى النهوض إلى مستوى المثل الديمقراطية التي تسود نهاية هذا القرن إلا بإتاحة الفرصة لمزيد من المشاركة في مجلس الأمن.

وقد تأكدت حيوية المثل الديمقراطية في المنطقة بتوقيع بروتوكول يوشوايا في ٢٤ تموز/يوليه، الذي يعيد تأكيد الحكم الخاص بالديمقراطية في بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وبوليفيا وشيلي.

إن زيارة الأمين العام، السيد كوفي عنان، إلى بلدان منطقتنا في تموز/يوليه الماضي كانت حدثا هاما للغاية. وقد أتيحت للأرجنتين فرصة إظهار التزامها الواضح بالوفاء بمسؤولياتها العالمية. وقد أقر الأمين العام بذلك، خاصة فيما يتعلق بحفظ السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية في إندونيسيا، معالي السيد علي العطاس.

السيد العطاس (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن من دواعي سروري البالغ، يا سيدي، أن أتقدم إليكم بتهاني، وتهاني وفد إندونيسيا على انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم في تصريف واجباتكم.

وأود أن أعرب لسلفكم الموقر، سعادة السيد هنادي أودوفنكو، عن تهانينا له على قيادته القديرة للدورة الثانية والخمسين حتى توجت بالنجاح.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، على تفانيه في إصلاح المنظمة وإعادة تنظيمها، وعلى جهوده الثابتة للسعي إلى إيجاد حل سلمي لحالات النزاع في أجزاء شتى من العالم.

وإن إحدى المفارقات الكبيرة في عصرنا هي أنه في نهاية قرن كان من الممكن فيه استغلال الطفرات المذهلة في العلم والتكنولوجيا لتحقيق معالجة فعالة لمشكلة الفقر، انحدرت ملايين عديدة من البشر إلى ما دون مستوى الفقر. وفي الوقت نفسه، كان هناك تطبيق مكثف للعلم والتكنولوجيا لزيادة قدرة الإنسانية على إحداث الموت والدمار. وحتى في أفضل الأوقات، لم يتسم استخدام الإنسانية للموارد الاقتصادية بأي شعور عميق بالمسؤولية، ولكنه اتسم بدلا من ذلك باستهلاك غير رشيد أدى في كثير من الأحيان إلى تدهور بيئتنا. وللأسف فإن إهدار الموارد عادة قديمة لدى السلالة البشرية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الفيلالي (المغرب).

واليوم، أخشى أن تكون القوة الرهيبة للعولمة، المدفوعة بدورها بالعلم والتكنولوجيا، تتعرض هي أيضا للإهدار: فبدلا من أن تخدم غرض توحيد البشرية في هجوم حاسم للقضاء على المشاكل الشاملة المستمرة في عصرنا، فهي تستخدم لزيادة تفوق الأقوياء على الضعفاء، مما يوسع الفارق بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي.

وهنا تكمن مأساة السلالة البشرية: وهي أن قدرتنا الكبيرة على تغيير الكوكب الذي نعيش فيه تصاحبها بنفس القدر رؤية ضيقة الأفق. فهناك أعمال كبيرة ومعقدة تتم بدافع من المصلحة الذاتية الضيقة. وبسبب ضيق أفقنا فإننا نتسبب في أذى كبير لبعضنا البعض. ولهذا السبب تستمر حالات عدم التوازن وعدم الإنصاف في العلاقات الدولية: فلن نتمكن أبدا من التخلص منها ما لم نبلغ التوازن اللازم داخل أنفسنا، بين نطاق أفعالنا ونطاق نوايانا.

ولكنني لا أركن إلى اليأس. فإزاء خلفية قرن اتسم بالصراع، ثمة إنجاز بشري مضيء وهو تأسيس الأمم المتحدة. ولا خلاف على أنه إنجاز لا يخلو من العيوب، ذلك أنه بعد خمسة عقود من تأسيس المنظمة لم يتحقق بعد السلام العالمي الذي تصورناه بوصفه أعظم وعود هذه المنظمة. ولكن الأمم المتحدة جنبتنا أهوال حرب عالمية أخرى وربما تكون قد جنبتنا هلاكا نوويا. ومن الضروري لهذه الدرة المعيبة التي أنتجها العقل البشري أن تظل تخدمنا على نحو أكثر فعالية في القرن المقبل. فمن خلالها لا يزال بوسعنا أن نلجم دعاة الحرب وأن نطرد شبح الفقر. وعن طريق عمليات التشاور والنقاش التي تجري فيها، لا يزال بوسعنا بلوغ اتساع في آفاق الرأي يكافئ الانتشار العالمي لأعمالنا. وعن طريق عادات التعاون والثقة التي تولدها الأمم المتحدة بين أعضائها وبين الأفراد والمؤسسات الذين لا حصر لهم والذين يشاركون في حواراتها، قد نحقق رؤيتنا المشتركة لمجتمع مدني عالمي. ولكن لا بد أولا من إصلاح المنظمة، وزيادة إشاعة الديمقراطية فيها، وتمكينها بالكامل.

إن الأمم المتحدة، بوصفها الآلية المركزية والعامل المحفز على التعاون المتعدد الأطراف، لا بد من تمكينها من القيام بدورها الموكل لها في تحقيق وصون السلم والأمن والتنمية. ومن ثم من المهم للغاية أن توفر لها الموارد التي تمكنها من مواصلة عملها بدلا من افتقارها إلى الأموال كما هي حالها الآن. لذا لا بد لكل بلد عضو أن يفي بالتزامه القانوني في هذا الصدد.

كذلك من الضروري أن تكثف عملية الإصلاح الجارية حاليا في الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بمجلس الأمن، مع مراعاة رغبة جميع الدول من جميع المناطق في المشاركة في أعماله، فضلا عن الواقع السياسي والاقتصادي والديموغرافي الحالي. حيث أن البلدان النامية، تعاني بصورة فادحة، من عدم التمثيل الكافي في المجلس، خاصة في الوقت الذي يركز المجلس فيه أعماله على حالات النزاع في العالم النامي. وبالطبع لا بد من معالجة هذه الحالة الشاذة بزيادة تمثيل العالم النامي في عضوية المجلس الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. إن مشروعية عمل المجلس ومصداقيته وفعاليته تعتمد على طابعه التمثيلي. وترى إندونيسيا أن مهمة إصلاح مجلس الأمن مهمة عاجلة، بيد أننا لا يجب أن نندفع إلى اتخاذ قرارات متعجلة وغير مدروسة تكون ضارة بمصالح الدول الأعضاء على المدى الطويل. وفي هذا السياق، ثمة حاجة لمواصلة وتسريع أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وإذا كانت قضية نزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي، لم تحقق تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة، فإن ذلك يعزى بدرجة كبيرة إلى أن هناك دولا ترى أن لها مصلحة كبيرة في احتكار امتلاك الأسلحة النووية. وقد أدت الامتيازات غير المبررة الممنوحة للدول الحائزة للأسلحة النووية إلى نشوء نظام من التمييز والنفاق، وإلى حالة تسعى فيها البلدان غير النووية، طمعا في التمتع بالامتيازات نفسها، إلى أن تصبح بدورها دولا نووية. ومن ثم، لم يتسن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تحقق أغراضها بالكامل، إذ ظلت أوجه الخلل في التوازن قائمة فيها وكذلك ما يعتورها من تمييز. والمؤسف، أيضا، أن اللجنة التحضيرية الثانية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لم تتفق على المسائل الموضوعية. ومع ذلك، يجب أن نثابر على العمل وأن نحضر أنفسنا للمؤتمر

الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأن نركز على جوانب عدم التكافؤ والاختلالات في التوازن القائمة في المعاهدة. وفي الوقت نفسه، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تنفذ بصدق نص وروح الاتفاقات المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ونطلب إلى جميع الدول أن تمتنع عن تطوير هذه الأسلحة كي يتسنى لنا أن نحقق قريبا هدفنا النهائي المتمثل في القضاء عليها بصورة كاملة.

إن وتيرة التقدم البطيئة نحو عدم الانتشار ونزع السلاح النووي تحملنا حتى على بذل جهد أكبر من أجل تحقيق أهداف نزع السلاح على الصعيد العالمي. وإن انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ضروري من أجل توفير زخم سياسي جديد من شأنه أن يمكن حكومات العالم وشعوبه من إحراز تقدم نحو نزع السلاح وأن يشجعها على ذلك، بما فيه القضاء على الأسلحة النووية. ومن المحتم إذن أن نتخذ خطوات راسخة أخرى تفضي إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة.

ولئن كان نزع السلاح يراوح مكانه، فإن الخلافات محتدمة في شكل صراعات مسلحة ومنازعات وتوترات بين الدول وداخلها في عدة أنحاء من العالم. فالحالة في البوسنة والهرسك لا تزال مصدر قلق متواصل لإندونيسيا. ولذلك، نؤكد من جديد دعمنا الثابت لتنفيذ اتفاق دايتون للسلام بصورة كاملة وغير منحازة وفعالة. وفي أفغانستان، نطلب إلى الفصائل المتحاربة أن توقف أعمالها العدائية. وأن تباشر حوارا بناء. فالنزاع الأهلي الذي طال أمده في تلك البلاد يهدد أيضا بامتداده إلى خارج حدودها. ونحث الأطراف المعنية على التعاون مع الأمم المتحدة في مساعيها المتضافرة من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. والحالة المؤلمة القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تستدعي أيضا بذل جهود متواصلة ومتضافرة من أجل إحلال السلام والطمأنينة فيها.

وتشعر إندونيسيا بالجزع إزاء الهجمات الإرهابية بالقنابل على السفارتين الأمريكيتين في عاصمتي كينيا وتنزانيا، الأمر الذي تسبب في مقتل قرابة ٢٠٠ شخص وجرح الآلاف. ونؤكد من جديد إدانتنا لجميع أعمال الإرهاب بكل أنواعه حيثما حصلت وكائنا من كان مرتكبها. وفي الوقت نفسه، نشدد على أننا لن نتغاضى إطلاقا عن اللجوء إلى ارتكاب أعمال عدوانية وانتهاك سيادة دول وسلامتها الإقليمية من طرف واحد، باعتبار ذلك وسيلة لمكافحة الإرهاب. لذلك نحث جميع الدول على تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب في حين تحترم وتنفذ على نحو صارم الصكوك الدولية ذات الصلة.

إن وفد بلادي يرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة المتعلقة بحادثة لوكيربي، التي توجت باتخاذ مجلس الأمن القرار ١١٩٢ (١٩٩٨). ويحدونا الأمل في أن تجري مباحثات الآن بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والجماهيرية العربية الليبية، وأن تشمل الترتيبات المناسبة لإجراء المحاكمة. ويؤمل في أن يفضي التنفيذ المبكر لهذا القرار إلى تحقيق تسوية نهائية لهذه المسألة. ورفع الجزاءات المفروضة على ليبيا.

وفي الشرق الأوسط، يتواصل تدهور الحالة في الأراضي المحتلة فيما لا تزال عملية السلام تراوح مكانها. فالسياسات والممارسات الإسرائيلية المتمثلة في القهر والتحدي ما زالت تنفذ بدون هوادة. وفي محاولة صارخة لتغيير التوزيع السكاني في الأراضي المحتلة، ما فتئت إسرائيل تبني مستوطنات جديدة وتوسع المستوطنات القائمة. والأدهى من ذلك، أنها أقدمت بصورة تعسفية على توسيع نطاق السلطات الإدارية للسلطات المحتلة في القدس إلى ما وراء حدود المدينة، في محاولة لتعزيز قبضة إسرائيل على القدس الشرقية والضفة الغربية، ومن ثم تثبيت القدس عاصمة لها. ومن شأن هذا أن يجهض المفاوضات المتعلقة بمركز المدينة المقدسة، ويهدد بوقف عملية السلام، مع ما يخلفه ذلك من مضاعفات خطيرة ليس على الشرق الأوسط فحسب بل وخارجه أيضا.

إن السلام والاستقرار سيظلان غائبين عن المنطقة حتى تمتثل إسرائيل لالتزاماتها بموجب التعاهدية، وتنسحب بدون شروط من جميع الأراضي العربية المحتلة وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨). ويجب استئناف عملية السلام وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بكليتها، لا أن تنفذ انتقائيا أو بشروط.

وفي جنوب شرقي آسيا، فإن الانتخابات التي جرت مؤخرا في كمبوديا، والتي يعتقد مراقبون دوليون أنها حرة ونزيهة عموما، ينبغي أن تفضي الآن إلى العودة بالحالة إلى طبيعتها في ذلك البلد. ولقد حان الوقت أن تحل جميع الأطراف في كمبوديا خلافاتها بروح من المصالحة والوحدة الوطنيتين بما يحقق مصالح بلدها الكبرى، وأن تعمل معا على تشكيل حكومة جديدة، ومن ثم الإسهام في إحلال السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا.

إن الاقتصاد العالمي يقف على شفير الركود الاقتصادي إن لم يكن يعاني منه بالفعل. فلقد تباطأ الإنتاج الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وتباطأ أيضا النمو في التجارة

العالمية. ولئن كانت التوقعات الرسمية تشير إلى حدوث هبوط في نمو الإنتاج العالمي تبلغ نسبته ٢,٥ في المائة، فإن أيًّا من هذه التوقعات ما زال متفائلا جدا. فقبل ما يزيد على عام بقليل، كان الاقتصاد العالمي يمضي على طريق النمو الكبير وكانت التوقعات عموما مشرقة. ففي آسيا، عمل النمو القوي على مدى عدة عقود على تحويل معظم أرجاء المنطقة إلى قوة اقتصادية كبيرة. واليوم، فإن العديد من تلك الاقتصادات النشطة مصابة بالشلل. إن ثلث العالم يعاني اليوم من تباطؤ اقتصادي خطير، ومن إمكانية مخيفة لحدوث ركود اقتصادي.

وفي البلدان المتضررة، بما في ذلك إندونيسيا، بلغ الاضطراب الاقتصادي مستوى مدمرا، وأدخل اقتصاداتها في فترة ركود ودفع بشعوبها إلى أقصى ما يمكن أن تتحمله. فالبطالة ارتفعت ارتفاعا شديدا، وبلغ عدد الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر مستوى غير مقبول. وتأثر التعليم تأثرا حادا، وأصبحت إمدادات الأغذية قليلة. إن تجربة بلدان جنوب شرقي آسيا في هذا الاضطراب المالي الذي تشهده تدل على أنه حتى الاقتصادات الأكثر نشاطا معرضة للخطر. وعلى الرغم من سياسات الاقتصاد الكلي الحكيمة التي اعتمدتها، والتكيفات الهيكلية المؤلمة في معظم الأحوال التي نفذتها، فإن مكاسب التنمية التي حققتها على مدى عقود تدهورت في فترة أسابيع قليلة. والدرس الذي يستخلص من هذه الأزمة هو أن السوق تدفعها المشاعر بقدر ما تدفعها الأسس، وتدفعها التوقعات وليس الحقائق وحدها.

إن هذه الجوانب الضارة للعولمة عملت بقدر كبير أيضا على تبديد التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية. فقد حلت محل مفهوم التنمية باعتبارها جزءا خاصا من نظام داعم متعدد الأطراف تقضي بعدم التدخل في الاقتصاد العالمي. وقد أدى هذا، في جملة أمور، إلى نقص حاد في الموارد المالية المخصصة للتنمية لدى غالبية البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. وتصاعدت المديونية الخارجية وارتفعت الحمائية في التجارة الدولية ارتفاعا كبيرا فيما أخذت المزيد من البلدان تتطلع إلى الداخل في هذه الحقبة من العولمة.

وهذه الحالة المؤلمة سوف تؤثر بالتأكيد على تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في المؤتمرات العالمية الرئيسية التي انعقدت مؤخرا، بما في ذلك ميادين البيئة والتنمية، والتنمية الاجتماعية، والسكان والتنمية، والمرأة والتنمية، والموئل والأغذية. وبالتالي، فإن ما يبعث على قلقنا الكبير هو أن تحقيق التنمية البشرية المستدامة لن يصبح واقعا في المدى القريب.

وإنني أعتقد أن بوائق العولمة هي من أسباب مشاكلنا، ولكن بدرجة أقل مما يسببه مبدأ اقتصادي ساد العلاقات الاقتصادية الدولية منذ عدة سنوات حتى الآن.

إن هذا المبدأ يقوم على أساس أن التحرر المطلق العنان هو العلاج الناجع لجميع الاقتصادات، المتقدمة منها والنامية. ورغبة من بلدان نامية عديدة في الاندماج في الاقتصاد العالمي فتحت هذه البلدان اقتصاداتها بجسارة، ولم يصبها من ذلك سوى إدراكها أن التكاليف الاجتماعية والسياسية لهذا الانفتاح تجب فوائده غالبا. وعلاوة على ذلك، فإن الافراط في التشديد على إطلاق العنان للأسواق أدى إلى إهمال قضايا إنمائية من قبيل تسخير التعاون الدولي لأغراض التنمية، والحاجة إلى التدفقات المالية غير التجارية، وضرورة المعاملة التمييزية للبلدان النامية. وهكذا، تحكمت مصالح البلدان في جدول الأعمال الدولي، وذلك بإتاحة الفرص أمام الاستثمارات الأجنبية، وتدفقات رأس المال الخاص - الذي غالبا ما يتضح أنه رأس مال مضارب - وتصدير مصنوعات تلك البلدان.

وفي مواجهة هذه الحقائق العالمية الصارخة، لا بد أن نضاعف التضامن والتعاون الدوليين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز دوره التنظيمي في الاقتصاد العالمي، لا سيما في الميدانين النقدي والمالي، بما في ذلك إنشاء أطر مراقبة وتنظيم لأجل التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل وتجارة العملات، دون تقييد لعملية تحرير الاقتصادات. وسيكون من الضروري وجود هذا الدور التنظيمي الدولي المعزز إذا رغبنا في تجنب أزمات مقبلة، والتخفيف من الآثار المعاكسة الناجمة عن العولمة، وفي تحقيق الحد الأقصى من منافعها.

ولذلك ينبغي أن ندرس جديا مختلف المبادرات التي ترمي إلى تعزيز التعاون المالي والنقدي على الصعيد العالمي. وسوف يتيح مؤتمر الأمم المتحدة المقترح المعني بالتمويل لأغراض التنمية فرصة لاستكشاف مختلف الخيارات التي من شأنها أن تحقق الاستقرار المالي والتنمية. ومما يدعو إلى التشجيع أيضا أن الحوار الرفيع المستوى الذي شهدته الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، لمدة يومين، قد أسهم في زيادة الوعي والتفهم فيما يختص بتأثير العولمة الاقتصادي والاجتماعي والحاجة إلى التعاون الدولي في معالجة هذه المسألة.

وثمة اقتراح هام آخر هو اقتراح حركة بلدان عدم الانحياز الذي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي يعنى بتسخير النقد والمال لأغراض التنمية، بهدف إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي القائم إصلاحا شاملا.

ولأننا نريد للحوار بين الشمال والجنوب أن يمضي بجدية، ينبغي أن نوسع نطاق الحوار بين بلدان الجنوب ونكثفه. وقد أدت الجهود الإنمائية المبذولة على مدى عقود إلى إحداث زيادة عظيمة في أوجه التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ولا بد لنا من أن نستفيد من أوجه التكامل هذه وأن نعزز الشراكة في الجنوب. وفي إطار هذا الجهد، يمكن أن يؤدي شركاؤنا من البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية دورا قيما، بالاشتراك في ترتيبات ثلاثية. وفي هذا الصدد، شرع في عدد من الخطوات الهادفة إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، ومن بينها اجتماع رفيع المستوى معني بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، سيعقد في بالي، بإندونيسيا، في كانون الأول/ ديسمبر المقبل. وسيحتفل بذكرى مرور عشرين سنة على اعتماد خطة عمل بوينس أيرس المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب، وذلك في إجتماع استثنائي لمدة يوم واحد، في الجمعية العامة. ومن الأهمية بمكان أن تنفذ مبادرة مجموعة الـ ٧٧ المتعلقة بعقد مؤتمر قمة للجنوب قبل انعقاد الجمعية الألفية في عام ٢٠٠٠.

وفي هذه السنة، تحل الذكرى الخمسون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر ليكون معيارا مشتركا تقيس به الشعوب والأمم جمعاء إنجازاتها في هذا الميدان. وبالنسبة لنا في إندونيسيا، ونحن الآن في خضم صوغ واستهلال إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية بعيدة المدى، يمثل هذا الأمر مناسبة بالغة الأهمية. والواقع أننا قد بدأنا توا، تمشيا مع التزامنا بإعلان فيينا، خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان تستهدف إشراب مختلف قطاعات المجتمع والحكومة، بما فيها جهاز الأمن الوطني، القيم المفضية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وإننا نتوقع أن نوقع ونصدق في المستقبل القريب على عدة اتفاقيات أخرى للأمم المتحدة متعلقة بحقوق الإنسان.

وستنفذ حكومة الإصلاح والتنمية التي تتولى الحكم في إندونيسيا الآن تدابير فعالة لموالاة إضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة في بلدنا. ونحن نعلم تمام العلم أن انتعاشنا الاقتصادي لا بد أن يكون باعثه الثقة في الأساس في نظام حكمنا، من ناحية المجتمع الدولي ومن ناحية مواطنينا.

وفي مواجهة تحديات عصرنا، سنعيد في إندونيسيا بناء المؤسسات التي تضع قوانين الاقتصاد في خدمة مجتمعنا، وسنصقل تلك المؤسسات. أما على الصعيد الدولي، فإنني أعتقد أن من الضروري أيضا بناء وصقل المؤسسات التي تضع الاقتصاد العالمي في خدمة الأمم كافة، سواء كانت متقدمة أم نامية.

والعولمة ليست شيطانا يهدد احتمالات المستقبل المتاحة لنا. إلا أننا ظللنا لفترة طويلة أكثر من اللازم نقبل مبادئ صيغت باسم التحرر ولوحت به. وقد ظل علماء الاقتصاد الأشد بصيرة في عصرنا يشيرون إلى ذلك الخطأ. وعلينا الآن أن نستمع إليهم. لم تطالبنا العولمة والتحرر بمجرد التنافس في الرقص على أنغام السوق، ولم تطالبنا أبدا بأن نتوقف عن التعاون مع بعضنا البعض. ولكن كثيرين منا سحرتهم أنشودة الحرية الاقتصادية غير المقيدة إلى أن تبين أن عدوى الأزمة المالية في بلد نام في أحد أركان الأرض يمكن أن تهوي بالعالم كله إلى هاوية الكساد.

وقد اتضح الآن - إن لم يكن قد اتضح بما فيه الكفاية من قبل - أننا رعاة، يرعى كل منا رفاه الآخر. كما اتضح أن علينا أن نمد الأيدي لكل من يتعثر من أشقائنا، وإلا فلن يكتب الخلاص لأي منا، من الأمم المتقدمة أو النامية، في مسيرة العولمة. ومصير البشر لا يمكن تجزئته وعلينا ألا ننسى ذلك أبدا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي روبرتو روخاس وزير خارجية كوستاريكا

السيد روخاس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسعد كوستاريكا أعظم السعادة أن ينتخب السيد ديدييه أوبيرتي لرئاسة أعمال هذه الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. ولا يعد قولنا هذا طقسا من طقوس التهنئة التي يتطلبها البروتوكول، وإنما هو تعبير عما نكنه من عميق التهاني لإبن موهوب من أبناء الأمريكيتين، وهو تعبير عن يقيننا بأن سجاياكم النبيلة التي أبديتموها من قبل كقانوني ضليع في إطار نظام الدول الأمريكية، وكوزير خارجية لجمهورية أوروغواي الشقيقة، سوف تكون حليفكم أيضا في منصبكم هذا.

وإذ يقدم وفدي تحياتنا المفعمة بالاحترام للأمين العام، فإنه يود أيضا أن يعرب عن امتنانه الصادق للجهود الجسورة الهائلة التي بذلها في الأمانة العامة في سبيل حفظ السلم والأمن الدوليين، وكذلك لجهوده من أجل تجديد وتحديث الأمم المتحدة. وكوستاريكا تهنئكم يا سيدي على ما تقومون به من أعمال وتشجعكم على المضي في مساعيكم، التي هي مبعث فخر لغانا ولإفريقيا.

إننا نقترب من القرن الحادي والعشرين، أي الألفية الثالثة من تاريخنا، بسرعة مذهلة. وفي غضون سنوات قلائل سيصبح الجميع هنا رجالا ونساء من أبناء القرن

الماضي. ومع ذلك، فإن علينا التزاما بأن نهب الألفية الجديدة عالما ينعم بقدر أكبر من التضامن. وتقتضي هذه المسألة إمعان الفكر. ما الذي فعلناه حتى الآن؟ وأهم من ذلك، ماذا نحن فاعلون إزاء المستقبل القريب؟ وما هي الإسهامات الايجابية التي يمكن أن نقدمها للآفاق الجديدة التي تفتحها أمامنا سجلات التاريخ؟

وما من شك في أن وجود الأمم المتحدة في حد ذاته يشكل أكثر العناصر إيجابية. ففي عام ١٩٤٥ظهرت هذه المنظمة خلفا أكبر للمثل الأعلى للسلام الذي كانت ترمز إليه عصبة الأمم. وكانت الدول الـ ٥١ التي اجتمعت في سان فرانسيسكو تتطلع إلى بناء عالم يسوده الوئام ويكون فيه الأمن الدولي قائما على أساس أكثر صلابة بمدى بعيد. واليوم، في هذه القاعة، نجد تقريبا جميع بلدان العالم ممثلة - ونأمل في المستقبل القريب ألا تكون هناك أية استثناءات - وكل واحدة منها أخذت على عاتقها الامتثال لأهداف ومبادئ ميثاق سان فرانسيسكو.

وفي ظل القيادة القوية التي تمثلت في إليانور روزفلت، عمل أعضاء لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بلا كلل، وكانوا يناقشون الموضوع بحرية وصراحة، ويحاولون صياغة نُهُج تجمع بين مبادئ الفلسفة الإنسانية الغربية وفلسفة الشرق القديمة. وكانت ثمرة جهودهم اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٤٨.

وخلال تلك السنوات المريرة، عندما لم تكن قد انقشعت بعد الظلال التي خلفها حريق الحرب العالمية الثانية، وأخذت ظلال المواجهة بين القطبين تلوح في الأفق، اعتقد البعض أن الإعلان كان اقتراحا لطيفا ورومانسيا وغير واقعي كلية.

وعلى النقيض، رآه آخرون أفضل أمل للجنس البشري، من منطلق الاقتناع بأن العلاقات الدولية لا تكون ذات قيمة أخلاقية إلا إذا كفلت كرامة الإنسان التي تمثل أساس وجودنا كمخلوقات عاقلة، من خلال احترام خصائصنا الطبيعية. وكما قال رئيس شيلي السابق السيد إدواردو فري مونتالفا ذات مرة، إن المصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كانت دليلا على الإيمان بالسلم، والإيمان بشعوب العالم، والإيمان بالتقدم الأخلاقي.

ومن دواعي فخري أن يكون بوسعي أن أقول إن كوستاريكا أيدت الإعلان بحماس؛ ومنذ ذلك الحين أعربت عن إيمانها الراسخ بأن حقوق الإنسان لا يمكن أن توضع في مرتبة ثانوية بالنسبة لمصالح الدول. واليوم بلدنا هو مقر محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ومعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وجامعة الأمم المتحدة للسلام. وظلت كوستاريكا طوال تاريخها كعضو في الأمم المتحدة ملتزمة على الدوام بقضية حقوق الإنسان، على الساحتين الدولية والداخلية معا.

وفي هذه المناسبة أكرر هنا أمام الجمعية العامة التزام كوستاريكا الثابت والرسمي وغير المشروط بأن تواصل نضالها النشط في كل وقت وفي كل مكان لتحقيق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

واليوم يؤكد بلدي مرة أخرى أن صوته سيظل مسموعا في جميع المحافل باسم المثل الأخلاقية النبيلة التي أعلنا عنها قبل ٥٠ سنة.

وربما تكون أهم تركة تخلفها الأمم المتحدة التي عاشت في القرن العشرين إلى الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، هي الاستيثاق من أن حقوق الإنسان قد أصبحت شاغلا عالميا. وهذا الاقتناع هو الذي سمح بتطوير واسع لموضوع حقوق الإنسان من ناحية المفهوم ومن النواحي القانونية والسياسية. وقد ناقشنا وأبرمنا معاهدات واتفاقيات وبروتوكولات بشأن جوانب متزايدة التحديد من حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من هذا الكم الهائل من الصكوك القانونية، لا تزال البشرية بعيدة جدا عن أن تكون حقوق الإنسان منطبعة على روحها. ومن نواح عديدة لا يزال الالتزام بأخلاق التعايش المشترك غائبا عن أحداث اليوم مثلما كان قبل نصف قرن.

وتلاحظ كوستاريكا مع الأسف حوادث التعصب والعنف التي لا تزال سائدة في عالمنا، والتمييز العرقي، والديني، والثقافي، والقومي، والأيديولوجي والقائم على نوع الجنس: مثل الصراعات في البلقان، والحروب المأساوية التي تعاني منها بعض الشعوب الأفريقية، والحالة في أفغانستان، والإرهاب الوحشي في العديد من بقاع العالم. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء التقدم المحدود في عملية السلام في الشرق الأوسط وتزايد حدة التطرف القومي والتعصب الديني في بعض البلدان.

ويعتقد بلدي أن هذه المشاكل يجب أن تواجه من منطلق أخلاقي، مع اعتبار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مدونة سلوك أساسية للدول والأفراد.

إن قانونية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم تعد موضع نقاش اليوم. إلا أن الشكوك والاعتراضات ظلت تثار لزمن طويل بشأن إمكانية إنشاء آليات لضمانها.

وبفضل الجهود المبذولة عبر سنين طويلة أصبح للأمم المتحدة الآن مفوض سام لحقوق الإنسان. وبلدي فخور بأنه كان من الدعاة الرئيسيين لإنشاء ذلك المكتب.

ومن أهم الأحداث التي جرت في هذه السنة أن الجهود الرامية إلى إنشاء محكمة جنائية دولية قد كللت بالنجاح.

ولا شك أن التجربة القيمة للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة - التي من بين أعضائها القاضية الكوستاريكية اليزابث أوديو، التي تشغل منصب النائب الثاني لرئيس المحكمة - قد أسهمت في زيادة اقتناع العالم بالحاجة إلى قيام محكمة دائمة لمحاكمة أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان.

وبلدي يؤيد اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تم في روما في ١٧ تموز/يوليه من هذه السنة، والذي يرفض فيه المجتمع الدولي ويدين أبشع الجرائم التي تهز ضميرنا الجماعي. ومن دواعي ارتياحنا أن مؤتمر روما قد أدرج في تعريفه للجرائم انتهاكات المعايير الأساسية للقانون الإنساني الدولي، التي تنطبق على الصراعات الدولية والداخلية معا. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء التجارب المأساوية التي مرت بها بعض بلدان أمريكا اللاتينية في الماضي القريب، يثلج صدورنا إدراج التعريف القانوني للاختفاء القسري.

ويسعدني أن أعلن أنه خلال الأيام المقبلة سيكون لي شرف التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة باسم بلدي، وأن أعرب عن عزم كوستاريكا الراسخ على المضي في الإسراع بإجراءات الموافقة والتصديق عليه.

وبلدي مقتنع بضرورة إنشاء لجنة تقوم، قبل حلول عام ٢٠٠٠، بإعداد الشروط الأساسية لدخول النظام الأساسي حيز النفاذ. وتعتقد كوستاريكا أنه ينبغي أن تنعقد هذه اللجنة بأسرع فرصة ممكنة.

وفي هذه السنة، علاوة على الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يحتفل بلدي بذكرى أخرى لا تقل أهمية بالنسبة للكوستاريكيين: وهي الذكرى الخمسون لإلغاء الجيش الكوستاريكي، الذي صدر كقانون في ١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨. وبعد عشرة أيام فقط من ذلك التاريخ، اعتمدت كوستاريكا الوثيقة العظمى للأخلاق الدولية، المتمثلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لقد كان إلغاء الجيش تتويجا لتاريخ بلدي الطويل في مناهضة الروح العسكرية. ففي عام ١٨٦٦ صرح رئيس كوستاريكا آنذاك، السيد خوزيه ماريا كاسترو، بأن من أسس السلام الخارجي الالتزام الصارم بالقانون الدولي، الذي من مواصفاته، كما حددها الرئيس كاسترو، الكرامة، والثقة، والولاء والوضوح. واليوم، مثلما كان هو الحال آنذاك، يعتقد بلدي أنه لكي يطالب بتنفيذ القانون الدولي، وإذ يتطلع إلى أن يكون دولة تحظى بالاحترام والتقدير بدون أن يكون لها سند عسكري، فإن من واجب كوستاريكا الأساسي أن تحكم سلوكها الداخلي والخارجي بنظام للقيم يقوم على أساس الحقوق الأساسية للأفراد.

وتعتقد كوستاريكا، بناء على تقاليدها التاريخية والأخلاقية، أنه ما من بلدان تعتبر صغيرة عندما يتعلق الأمر بتعزيز وحفظ السلم. وقد ظل هذا ديدن كوستاريكا عندما تتاح لها الفرصة، مثلما تفعل الآن، وهي عضو في مجلس الأمن.

ولنفس هذا السبب، أيدت كوستاريكا بقوة العمل الرامي إلى تحقيق نزع السلاح العام، وعلى وجه الخصوص، حظر أسلحة الدمار الشامل، وأدانت بقوة إجراء التجارب النووية. وفي هذا الصدد، يحث بلدي جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن تفعل ذلك على نحو كامل وبلا شروط.

وكوستاريكا، بدافع من القيم المستقاة من تجربتها الخاصة، قد رفضت على نحو دائم الإرهاب في جميع مظاهره، في أي مكان ومن أي كان. ولا نعتقد أن هناك أية مبررات للهجوم على الأشخاص الأبرياء. وبالمثل، فإننا ندين الحكومات التي تدعم من يرتكبون أعمالا إرهابية أو يحرضون عليها، أو توفر لهم المأوى أو تقدم لهم المساعدة، بما يعتبر انتهاكا واضحا لالتزاماتها الدولية.

إننا نعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يبذل جهودا خاصة لمنع الإرهاب الدولي والقضاء عليه. وفي هذا السياق، نركز على المفاوضات التي جرت مؤخرا بشأن اتفاقية دولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، ونحث الدول الأعضاء على توقيعها. ونحن على ثقة أيضا بأنه يمكن إحراز تقدم حاسم خلال هذه الدورة للجمعية العامة بشأن إعداد اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ويود وفد بلدي أن يعرب عن مدى سروره العميق لأن اتفاقية حظر استخدام، وتخزين، وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام من المقرر أن تدخل حيز النفاذ خلال ستة أشهر. وبلدي يحث جميع

الدول التي لم تنضم بعد إلى تلك الاتفاقية على أن تقوم بهذا في أقرب وقت ممكن.

ويسرنا أن نرى أن في أمريكا الوسطى - بصرف النظر عن النزاعات والاضطراب الذي واجهته بلداننا خلال العقد الماضي - علامات تقدم نحو القضاء على النفقات العسكرية أو خفضها خفضا كبيرا. لقد أزالت بعض البلدان قواتها المسلحة، وخفضتها بلدان أخرى إلى حد كبير. وكوستاريكا لا تنوي تصدير أو فرض حلول أو نماذج على غيرها، ولكنها تحيي بحرارة قرار تلك البلدان الشقيقة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف بالتقدم النوعي الذي تحقق في خفض بلدان نامية للنفقات العسكرية. وبهذه الروح، تود كوستاريكا أن تقترح إنشاء صندوق خاص لأمريكا الوسطى، يمكن تحقيقه عن طريق إسهامات تقدمها البلدان المتقدمة النمو والمنظمات المتقدمة. والفكرة التي يقوم عليها الصندوق هي أن كل دولار لا ينفق على الميزانيات العسكرية ستقابله على الأقل إسهامات لبرامج التنمية الاجتماعية لتعزيز الأنظمة الديمقراطية في منطقتنا.

لقد كانت عملية السلام في أمريكا الوسطى واحدة من أنجح العمليات في الماضي القريب. فمنذ عقد واحد فقط، في هذه القاعة نفسها كنا نجهد أنفسنا بالمناقشة والتعليق على آثار أزمة أمريكا الوسطى. واليوم، لا تكاد بلادنا تثير خبرا رئيسيا في الصحافة الدولية. مع ذلك، نود أن نؤكد أنه بصرف النظر عن مشاكل أمريكا الوسطى الاجتماعية والاقتصادية الهائلة، فإنها لا تزال تعمل بتصميم على تعزيز طريقة حياة أكثر كرامة وأكثر حرية لأبنائها، تتفق بشكل أكبر مع روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لقد أحرزنا تقدما في مجالات الديمقراطية الانتخابية وحرية التعبير. والآن حان الوقت لتعزيز ديمقراطية المشاركة. ولهذا بدأت كوستاريكا، في نهاية هذا القرن وهذه الألفية، عملية حوار سياسي وطني بمشاركة شعبية واسعة بغرض تقوية ديمقراطيتنا التي يزيد عمرها على مائة سنة.

لقد عملت بلدان أمريكا الوسطى بقوة من أجل تكامل وتحرير اقتصاداتنا. وأحرزنا تقدما هاما في آليات تكاملنا وعمليات تكيفنا الهيكلي. إننا نشارك بشكل نشط في المفاوضات الرامية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة في أنحاء الأمريكتين، ولا نزال نتبع سياسة الانتفاح وتوثيق الروابط التجارية بين بلدان أمريكا اللاتينية.

وبالرغم من الجهود الإقليمية التي تبذلها كوستاريكا لإعادة صياغة خططها الاقتصادية ومواءمتها مع متطلبات السوق العالمية، فإنها تتوجس من إنشاء اتحادات اقتصادية أو تكتلات تجارية تسبب تمييزا جديدا ضد بلدان ثالثة. كذلك فإن المشروطيات الجديدة في السياسة التجارية للاقتصادات الصناعية واستخدام آليات إدارة التجارة تشكل معوقا واضحا لمبدأ التجارة الحرة وتخلق مظالم جديدة فيما يتعلق بالوصول إلى الاقتصاد العالمي.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أنه بينما تفقد التجارة العالمية في المواد الأولية والمنتجات الزراعية قوتها، فإن تبادل السلع ذات المستوى التكنولوجي المرتفع يزداد قوة. وهذا يعني أن ذلك الجزء من التجارة الذي تقوم به البلدان النامية بشكل تقليدي يزداد ضعفا في السياق العالمي. وفي هذا الشأن، تحث كوستاريكا على فتح الأسواق، ليس فقط أسواق الاقتصادات الصغيرة، وإنما أيضا أسواق الاتصالات الكبيرة والصناعية. وتحبذ كوستاريكا أيضا الالتزام بمبدأ التجارة الحرة الذي ولد منظمة التجارة العالمية، كما تحترم قواعدها وقراراتها بغية تهيئة بيئة دولية أكثر ملاءمة للتقدم الاقتصادي للبلدان النامية.

إن التجارة الحرة تشجع على النمو الاقتصادي، والحرية الاقتصادية وتشجع على خلق الثروة داخل الأمم. ووفقا لهذه المبادئ، قام بلدي، في عام ١٩٩٧، برئاسة العملية التفاوضية لمنطقة التجارة الحرة للأمريكيتين، ونحن نحاول أن نسهم إسهاما نشطا في تقدمها.

إننا نبذل جهودا أيضا ليتوفر لنا وصول حر غير تمييزي لمنتجات أمريكا الوسطى إلى الأسواق في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - وهما الشريكان التجاريان الرئيسيان للمنطقة. وفي كلا السوقين، تأثرت بلداننا تأثرا سلبيا نتيجة تنوع التجارة والاستثمار الذي نتج عن منح تنازلات تفضيلية لبلدان ثالثة تقوم بالاستعاضة عن صادراتنا الرئيسية. إننا ندحض الحجج الحمائية الجديدة التي تطرحها جماعات تحاول إعاقة وصول منتجات أمريكا الوسطى إلى تلك الأسواق. لهذا السبب، نحن ندعو إلى دعم مبادرة الحوض الكاريبي من أجل تصحيح تلك الاختلالات وأوجه الظلم. علاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي أن تتاح فرص أفضل لصادراتنا إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق نظامه المعمم للأفضليات. ونحن نعزز أيضا خفض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية في جميع البلدان الصناعية.

وفي الوقت نفسه، تحث كوستاريكا الأمم الصناعية على التعاون مع جهود دعم المؤسسات المالية الدولية من أجل كفالة استقرار النظام المالي العالمي. ويجب على المؤسسات، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والكيانات الإقليمية مثل المصرف الإنمائي للبلدان

الأمريكية، أن توفر الدعم للتغلب على الأزمات التي تسبب عدم الاستقرار المالي، وبخاصة في الأسواق الآخذة في الظهور.

وبينما يعتقد البعض أن الربح الاقتصادي والأخلاقيات لا علاقة بينهما، فإن التجربة أظهرت لنا خلاف ذلك. إن الرأسمالية بدون حكم القانون وبدون قواعد الأخلاق تسبب عادة كوارث مثل انتشار الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسيطرة الجريمة المنظمة والفساد.

وبلدي، شأنه شأن بلدان أخرى عديدة، تأثر بهذه الظواهر. والسيد ميغيل أنجيل رودريغيس إتشيفيريا، رئيس كوستاريكا، يشارك مشاركة نشطة في مكافحة ومنع هذه الكوارث. وقد دلل على التزامه بهذه القضية عندما ساهم في نجاح الدورة الاستثنائية التي عقدتها مؤخرا الجمعية العامة بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ومن وجهة نظر كوستاريكا، لا يمكن أن يتحقق النصر لهذا الكفاح إلا إذا قام على أساس أخلاقي قوي. والقيادة الأخلاقية الحقيقية يمكن أن تفعل من أجل الرفاه الطويل المستدام لأي مجتمع أكثر بكثير مما تفعله أفضل القوانين وأكثر المعاهدات تفصيلا.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليس مجرد بيان للحقوق، إنما هو أيضا بيان واضح لواجبات كل إنسان تجاه المجتمع. وأحد الالتزامات الأساسية على كل الناس الالتزام بالسلوك بإخاء تجاه الرفاق من البشر وتجاه البيئة.

إن كوستاريكا لم تكن بمنأى من المشاكل التي يسببها تدهور البيئة. ومع ذلك، تعمل سلطات بلدي ومنظمات عديدة في مجتمعنا المدني بجد لحلها. وفي وقت قصير نسبيا حققنا - نحن الكوستاريكيين - تقدما كبيرا في مهمة استعادة تنوعنا البيولوجي الثري والمحافظة عليه، بينما حولناه - في الوقت نفسه - إلى مصدر دخل. وعلى سبيل المثال، كوستاريكا اليوم واحدة من البلدان النامية التي تقوم بدور رائد في مشاريع ضبط الكربون. وقد تفاوضنا على اتفاقات ثنائية هامة قائمة على أساس قدرات غاباتنا على تنقية الهواء. وتلك الاتفاقات سمحت لنا بأن نكون البلد الأول الذي يصدر شهادات "بيع الأوكسيجين" كدليل محدد على كمية الانبعاثات التي تخلصنا منها.

ويستفيد بلدي من برامج التعاون الدولية الهامة. ولا نزال في حاجة إلى هذه البرامج في مجالات عديدة. ومع ذلك فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن التعاون طريق ذو اتجاهين يمكننا فيه جميعا أن نعلّم ونتعلّم، وأن نعطي ونتلقى. وترى كوستاريكا أن تجربتها في الأمور الإيكولوجية قد تكون نافعة لبلدان أخرى كثيرة ويمكن أن نوفر هذه الخبرة للمجتمع الدولي.

بالإضافة إلى ذلك يود بلدي أن يعرب عن عزمه الأكيد على توفير التعاون التقني من أجل التنمية في حدود قدراته المتواضعة، وذلك عن طريق مكتب متخصص ينشأ لهذا الغرض. وبفضل هذا المكتب ستشرك كوستاريكا الأمم الأخرى في تجربتها في ميادين الصحة والتعليم والبيئة وحقوق الإنسان والتنمية الانتخابية.

وترى كوستاريكا أن احترام النوع الذي كرسه الإعلان العالمي ينبغي أن يكون سمة أساسية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد ندرك دائما الدرس القيِّم للمفكر الأفريقي سالف تال تييرنو - بوكر الذي علمنا أن قوس قزح يستمد جماله من تناسق ألوانه المختلفة كما تصعد أصوات المؤمنين في وئام إلى السماء.

إن بقاء الجنس البشري لا يمكن أن يقوم على نظام الوجود المنفصل. فمنذ أن ظهر الإنسان على وجه الأرض تعين عليه أن يعي حدوده الفردية وأن يفهم أنه لا يمكنه البقاء من غير الأعضاء الآخرين من جنسه. واليوم لا تزال هذه الحكمة الطبيعية التي أدركها أسلافنا الأولون صالحة. يجب أن نعيش في مجتمع حتى نبني المستقبل.

ومفهوم محبة الآخرين هو جوهر جميع الأديان. فالنصوص القديمة لكبار الحكماء في الصين والمكسيك والهند، ونصوص التوراة والإنجيل والقرآن، بصرف النظر عن أية اختلافات فيما بينها، مليئة بإحساس عميق بالهوية فيما بين الأفراد.

والكمال الأخلاقي والروحي، وهو حلم كثير من المفكرين والمطمح العميق لجميع الشعوب لا يمكن الوصول إليه وتحقيقه إلا على أساس التعايش الأخوي البنّاء بين جميع الأمم.

وفي هذه اللحظة التاريخية، يجب علينا، نحن الشعوب التي تسكن الأرض، أن نخلق حضارة تقوم على السلم والتضامن. ويمكن أن يكون القرن الحادي والعشرين قرن ثقافة السلم، التي هي أيضا ثقافة الحرية والتسامح والتضامن.

الرئيس بالنيابة: الكلمة الآن لمعالي السيد كنوت فولبيك وزير خارجية النرويج.

السيد فولبيك (النرويج) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي مجتمعنا العالمي نجد أن موضوع حقوق الإنسان يشغلنا جميعا. ولهذا السبب ترحب حكومة النرويج بحقيقة أن حقوق الإنسان تلقى الآن أولوية متزايدة في عمل الأمم المتحدة. واعتماد الجمعية العامة قرارا بالاحتفال في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ باليوم العالمي لحقوق الإنسان، يعد دليلا على التزامنا القوي في هذا الميدان.

إن حقوق الإنسان تتصل أساسا بالكرامة الإنسانية وبحماية الفرد من القمع والاستغلال والفقر وعدم الإنصاف والتهميش والانحلال. والكفاح من أجل الحقوق المدنية والسياسية، ومن أجل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ينبغي أن يكون كفاحا واحدا. فعندما نتناول مسألة انتهاك الحقوق المدنية والسياسية، ينبغي لنا أيضا أن نتناول مسائل التنمية والفقر.

وعلى مشارف الألفية الجديدة فإن أحد التحديات الهامة يتمثل في تحقيق عالم إنساني. ينبغي أن يكون هذا أكثر من مجرد حلم. إنها حتمية أخلاقية وجميع الحكومات التي تسعى إلى تحقيق وتعزيز احترام حقوق الإنسان في مجتمعاتها تستحق تأييدنا المخلص. فالديمقراطية والشفافية والحكم الصالح، أمور ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والاستقرار السياسي. والحكومات التي تستمر في تجاهل القواعد الأساسية لحقوق الإنسان لا تحرم شعوبها من الحريات السياسية وحسب ولكن أيضا من تحسين ظروفهم الاقتصادية.

والسعي إلى تحقيق عالم إنساني يتطلب نهجا جديدة، وأدوات جديدة. وخير مثال لهذا النهج هو اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي جرى التفاوض عليها في أوسلو. وبتوقيع بوركينا فاصو التي تتولى حاليا رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية، على هذه الاتفاقية، باعتبارها البلد الأربعين، تكون عملية أوتاوا قد أصبحت في أقل من عامين صكا قانونيا دوليا ملزما يدخل حيز النفاذ في وقت مبكر من العام المقبل. وقد أمكن تحقيق ذلك بفضل دبلوماسية جديدة تتجاوز العلاقات بين الدول وتصل إلى الأفراد والمنظمات غير الحكومية.

ينبغي تكثيف جهودنا من أجل تخليص العالم من آفة الألغام الأرضية المضادة للأفراد حتى نحقق الأهداف المحددة في عملية أوتاوا. وتلتزم النرويج بتقديم ١٢٠ مليونا من الدولارات في السنوات الخمس القادمة للبرامج المتعلقة بالألغام، بما في ذلك تقديم المساعدة لضحايا الألغام. ونطالب الحكومات الأخرى بالاشتراك في هذا المسعى. وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في هذه الجهود.

والشراكة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني التي ظهرت من خلال عملية أوتاوا مثال يجب أن يحتذى في سعينا الجديد نحو حظر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي السنوات الأخيرة أصبح من الجلي أن الأسلحة الصغيرة تمثل عائقا هائلا في سبيل منع النزاعات المسلحة وتعزيز السلم، والاستقرار السياسي. والتعمير في المجتمعات التي مزقتها الحروب. وينبغي أن نكثف جهودنا وأن ننسقها من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، وانتشارها، لأنها تتسبب في معظم الوفيات في النزاعات الحالية.

لقد التزمت النرويج أيضا بتقديم موارد كبيرة للعمل الفوري في مساعدة السكان في المجتمعات التي مزقتها الحروب. ونحن نساند برامج تسريح الجنوب وجميع الأسلحة في عدد من البلدان، وأثرنا قضية الدور الذي يمكن أن تقوم به في هذه المجالات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبغية تعزيز هذه الجهود تقترح النرويج إنشاء صندوق استئماني لمكافحة الانتشار الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة واستخدامها على نحو غير مشروع وذلك عن طريق جمع هذه الأسلحة وتدميرها بعد انتهاء النزاعات المسلحة. وتتعهد النرويج بتقديم ١٥ مليون كرونر نرويجي، أي حوالي ٢ مليون من الدولارات الأمريكية، لإنشاء هذا الصندوق الاستئماني وتدعو البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذوها. ونقترح أن يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة هذا الصندوق.

وتشعر النرويج بقلق بالغ إزاء التجارب النووية الأخيرة التي أجرتها الهند وباكستان تحت الأرض. وأود أن أؤكد الأهمية الحيوية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، في الجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي. وبالتالي تحث النرويج جميع البلدان على أن تنضم إلى هاتين الاتفاقيتين. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون محفلا هاما لتعزيز الحوار وتبادل المعلومات بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي وأن تسهم في تحقيق المزيد من الشفافية والثقة في هذه المسائل الحيوية.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة تبين بجلاء أننا جميعا جزء في اقتصاد عالمي واحد. وتبين أيضا أننا حتى الآن لم نفهم فهما كاملا القوة التي لا يمكن مقاومتها للعولمة. إننا لا نزال بعيدين عن إمكانية إدارة هذه القوى على نحو كاف. فقد أدت الأزمة الاقتصادية الدولية إلى

بطالة شديدة تسببت في تدهور مستويات المعيشة وتحطيم توقعاتنا بحياة أفضل للملايين من البشر.

إننا نحتاج بوضوح إلى فهم أفضل للاقتصاد العالمي وإلى إدارة أفضل لهذا الاقتصاد، وتشاطر بلدي القلق الشديد الذي أُعرب عنه في اجتماع القمة الأخير لحركة عدم الانحياز الذي انعقد في دربان. ولئن كانت عملية العولمة قد أدت إلى توفير فرص اقتصادية كبيرة للكثيرين فإن عددا كبيرا من البلدان النامية تخلفت حتى بدرجة أكبر في أعقاب الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي.

كما ذكر خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد هنا في الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي بشأن العولمة والتنمية، ليس هناك بديل لجهود التعاون المتعددة الأطراف، إذا كان لنا أن نجعل الآثار الإيجابية للعولمة تتكاثر الى اقصى حد، مع إبقاء آثارها السلبية محصورة في أضيق الحدود.

وبينما ينكمش كوكبنا، لا تزال الفجوة بين الدخول آخذة في الاتساع، سواء بين الأمم أو داخل الأمم ونشهد في الوقت نفسه خفضا حادا في المساعدة الانمائية الرسمية التي يقدمها الشمال للجنوب. ومن الوقائع المؤسفة أن البلدان المصنعة تتباعد باطراد عن الهدف المتفق عليه في الأمم المتحدة وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي لأغراض التنمية.

ان البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء تتهم بعضها بعضا بإخلاف الوعود وعدم الوفاء بالتزاماتها. إن ما نحتاج اليه هو شراكة جديرة قائمة على أساس سياسات تستهدف تحقيق نتائج في البلدان النامية، والتزام البلدان المتقدمة النمو ببلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة في إطار زمني متفق عليه. إن النرويج، التي تجاوزت كثيرا هذا الهدف طوال عدة عقود، تسعى بنشاط الى مكافحة الملل المتزايد لدى المانحين، وتنوي أن تزيد، فوق الزيادات السابقة، مساعدتها الرسمية للتنمية خلال السنوات القادمة.

إن كثيرا من مشكلاتنا الملحة هي مشكلات دولية بطبيعتها وعالمية المدى. إن الجريمة الدولية، والإرهاب الدولي، والبيئة وانتشار الأمراض لا تحتاج الى جوازات سفر كي تعبر الحدود، إنما هي مشكلات عالمية تتطلب حلولا عالمية.

وبينما يتغير العالم، يجب أن تتغير كذلك الأمم المتحدة. لقد سبق لنا أن أثنينا على الأمين العام لخطته للإصلاح. وقد أنجز فعلا الكثير وأصبح علينا نحن الدول الأعضاء، أن ندفع قدما بعملية الإصلاح في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة.

اننا لا نستطيع أن نطلب من الأمم المتحدة أن نفعل المزيد وتؤدي أداء أفضل. بينما نقلص في الوقت نفسة مواردها، فيجب بحد أدنى، أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها القانونية، وتدفع المستحقات عليها كاملة، وفي الموعد اللازم، وبدون شروط.

ان مشكلة الديون تمثل، بالنسبة للبلدان النامية الأشد فقرا والأفدح مديونية، عقبات رئيسية في سبيل التنمية. ويقتضي الأمر خطوات عاجلة لوضع حد لما على تلك البلدان من عبء ديون لا يطاق. إن النرويج، من جانبها سوف تطرح استراتيجية شاملة للتخفيف من عبء الديون الوطنية. وسوف تكون تلك الاستراتيجية أساسا لسياستنا الرامية الى مساندة وتعزيز الخطط الدولية للتخفيف من عبء الديون. وسوف تتضمن أيضا تدابير إضافية لخفض الديون على أساس ثنائي، تطبق فوق التخفيضات التي تجري في إطار العمليات المتعددة الأطراف.

وما من استثمارات تغل عائدا أعلى من الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية في الصحة والتربية الابتدائيتين. وضد القيمة الاجتماعية العالمية، نادت النرويج بمبدأ الـ ٢٠/٢٠ بنشاط يدعو ذلك الى التزام متبادل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بتخصيص ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانيات الوطنية على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية. ونحن نشجع كل البلدان على التمسك بهذا الهدف.

إن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية هما سند للاستقرار السياسي. ولكن الاستقرار السياسي والحكم الصالح هما أيضا شرطان مسبقان للتنمية الاقتصادية المستدامة؟ وبينما ينبغي أن تبقي الأمم المتحدة على دورها الحيوي في الشؤون الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، إلا أنه يجب أيضا أن تعكف المنظمة على نحو أوسع نطاقا، على منع النزاعات وإدارة الأزمات وبذل جهود بناء السلم. وسوف تحتفل، بعد أسبوعين، بالذكرى الخمسين لبدء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد ثبت أن الأمم المتحدة لا غنى عنها لصون الاستقرار والسلام والأمن لملايين الناس، وهو أمر منحت عليه جائزة نوبل للسلام منذ ١٠ سنوات. ونحن، في هذا الظرف، نتعهد بمواصلة مساندتنا لجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب تحقيق المزيد من تعزيز المنظمة، وليس أقل المطلوب في هذا الصدد هو تعزيزها فيما يتعلق بسرعة الاستجابة للنزاعات المسلحة.

ونحن نود، بصفة خاصة، أن نكرم ذكرى الذين جادوا بأرواحهم وهم يرفعون راية الأمم المتحدة. إن تزايد عدد الإصابات بين صفوف العاملين التابعين للأمم المتحدة في بعثات في الخارج قد جعلنا أشد وعيا بحالة أمن العاملين في الأمم المتحدة. إن اتفاقيات جنيف تكفل اليوم حماية سابغة للعاملين المرتدين الزي العسكري في حالات القتال. أما موظفو الأمم المتحدة، العاملون على تحسين وتخفيف آلام الحرب، فليسوا محميين الحماية نفسها بموجب القانون الدولي. ولذا فمن الأهمية بمكان تحسين الأوضاع الأمنية لموظفي الأمم المتحدة، ونحن نهيب بالمزيد من البلدان أن توقع وتصدق على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

في سبيل المزيد من تسهيل دور الأمم المتحدة في منع النزاعات، بادرت النرويج منذ سنتين بإنشاء صندوق استئماني للعمل الوقائي. وقد مكن هذا الصندوق الأمم المتحدة من القيام ببعثات وقاية وبمبادرات دبلوماسية لم تكن الأمم المتحدة، لولاه، لتملك ما يلزم من موارد للقيام بها. وقد أسهمت بعض البلدان في ذلك الصندوق ونحن نشجع الآخرين على أن يحذو هذا الحذو.

ولتمكين مجلس الأمن من أداء مهمته الأولى المتمثلة في منع النزاع وكفالة السلام الدولي، من المهم تعزيز شرعية المجلس دون الإضرار بكفاءته فنحن في حاجة إلى إيجاد حلول عريضة الأساس تعكس حقائق اليوم السياسية انعكاسا أفضل.

من الواضح أن منع النزاعات وإدارة الأزمات وبناء السلام أمور تقتضي نهجا منسقا. فلا بد لنا من كفالة وحدة في الهدف أفضل، وأن نُدمج جهود الأمم المتحدة المبذولة لبناء السلام بجهود غيرها من أصحاب المصالح في هذا المجال. وسوف تتولى النرويج رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ١٩٩٩، ونحن عازمون على الإتيان بمزيد من التنقيح في علاقة العمل الوطيدة القائمة فعلا بين الأمم المتحدة وتلك المنظمة.

إن معظم النزاعات المسلحة اليوم تحدث داخل الدول. ويزداد تأثر المدنيين بها واتخاذهم في الواقع أهدافا عسكرية. وفي هذا الإطار فإن ما تم في روما منذ بضعة أشهر من إقرار النظام الأساسي الذي أنشأ محكمة جنائية دولية هو حقا إنجاز تاريخي. فوجود مؤسسة دائمة عالمية من هذا النوع سيتيح لنا أن نعالج المشكلة الخطيرة والمتمثلة في الإفلات من العقاب، ولسوف يعزز بقدر كبير ردع أشنع الجرائم الدولية. ويوفر ذلك النظام الأساسي كذلك حماية موثوقا بها ضد المحاكمات المنجزة أو التحكمية أو غيرها من المحاكمات غير المحاطة بضمانات.

إننا نحتاج إلى قدر أكثر، لا أقل، من مشاركة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لمنع النزاعات الكامنة من أن تتأجج ميزانها. لقد شهدنا في كوسوفو خلال بضعة الأشهر الماضية، تدهورا يبعث على القلق، يبدو فيه أن الأطراف عازمة على حل النزاع بالوسائل العسكرية. ولا بد من وقف إطلاق النار، وحرية وصول جميع المنظمات الإنسانية الدولية إلى جميع أنحاء كوسوفو، وإلى مزيد من مشاركة المجتمع الدولي في الأمر، في سبيل تسهيل إيجاد حل سياسي يكون وليد التفاوض.

منذ خمس سنوات جرى في واشنطن التوقيع على اتفاق أوسلو وولد أمل تحقيق مستقبل سلمي لشعوب الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن تقدما قد أُحرز إلا أن عملية السلام تعاني اليوم مصاعب جمة. غير أنه لا يوجد بديل لتسوية تكون وليدة التفاوض. ومسؤولية دفع عجلة عملية السلام قُدما تقع أولا وبصفة مطلقة على الأطراف نفسها. ولذا نحث الأطراف على بذل قصاراها لبناء الثقة والتعاون وعلى الامتناع عن اتخاذ أية تدابير وخطوات من جانب واحد يقصد منها إجهاض نتيجة مفاوضات الوضع النهائي.

وعلى الرغم من أن التطورات في أمريكا اللاتينية بصفة عامة كانت إيجابية خلال بضع السنوات الماضية، إلا أنه لا تزال هناك حالات تسبب قلقا. فينبغي تقديم كل مساندة ممكنة إلى الحكومة الجديدة في كولومبيا في جهودها لوضع حد للنزاع المسلح. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي كذلك دعما متواصلا لتنفيذ اتفاقات السلام في غواتيمالا. فتعزيز السلام يبلغ من الأهمية ما يبلغه إنهاء الحرب.

تثني النرويج على الأمين العام لتقريره حول الأمن والتنمية في أفريقيا. فالتطورات التي وقعت حديثا مقلقة حقا وقد تهدد الاستقرار واحتمالات المستقبل في أجزاء كبيرة من القارة. وعلى الأمم الأفريقية نفسها تقع المسؤولية الأولى لتوفير مناخ سياسي من شأنه أن يؤدي إلى الاستقرار والنمو الاقتصادي.

ومع هذا يجب على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم السياسي والمساعدة في التوسط وحفظ السلام والمعونة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان وفي جهود تسريح القوات وبناء المؤسسات. ومن الأمور الحيوية أن تنسق هذه الأنشطة ويدعم بعضها بعضا. وهنا يجب على الولايات المتحدة أن تقوم بدور رائد بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية. ونحن نراقب عن كثب ما يفعله مجلس الأمن في هذا الصدد ونتطلع إلى المناقشة التي تدور في هذه الدورة بشأن متابعة الجمعية العامة لتقرير الأمين العام.

وإذا كنا نريد التصدي بفعالية للكثير من المشاكل العالمية التي تواجهنا فليس أمامنا بديل عن تضافر العمل المتعدد الأطراف. وعلينا أن نبني مستقبلا يرتكز على القانون الدولي حيث لا يقتصر التضامن والمسؤولية الاجتماعية على الحدود الوطنية، وإنما يمتدان عبر الحدود والقارات. وعلينا كحكومات أن نفعل ذلك بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني ومع المنظمات غير الحكومية. ويجب على الأمم المتحدة في كل هذا أن تكون محور جهودنا المتعددة الأطراف.

الرئيس بالنيابة: أدعو الآن سعادة السيد آمارا إيسي وزير الدولة ووزير الخارجية في كوت ديفوار والرئيس السابق للجمعية العامة لإلقاء كلمته.

السيد إيسي (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أن أتوجه بالتهنئة إلى السيد أوبيرتي على انتخابه بالإجماع لتوجيه أعمال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وهذا التكريم الذي حظي به يشهد على العلاقات الطيبة التي يقيمها بلده، أوروغواي، عبرالعقود مع الدول التي يتألف منها المجتمع الدولي. والعمل النبيل الذي ينتظره، بالإضافة إلى كونه عملا مهيبا، أو ببساطة عملا بروتوكوليا، ثبت أنه عمل حساس وشاق.

فهو يشمل رئاسة أكثر المحافل وقارا التي تجري بها مناقشة الشؤون العالمية في فترة تقع فيها أزمات تترى في أماكن متفرقة بحيث توجد حول العالم مناطق لا يسود فيها سلام أو حرب. وإنني لعلي يقين من أن مواهبه الدبلوماسية وحرصه على السلام والتنمية وحماسه الشديد كلها أمور تفيد كثيرا في معالجة أكثر المناقشات تعقدا وأكثر الإجراءات تشابكا. فليطمئن إلى أن أطيب تمنياتنا ستكون معه طوال الدورة ونحن متأكدون من أن أعمالنا بقيادته الخبيرة، سوف تكلل بالنجاح.

وأود أن أشيد أيضا بسلفه سعادة هينادي أدوفينكو ممثل أوكرانيا، للطريقة الرائعة التي أدار بها عملنا في الدورة السالفة وللمسات الشخصية التي كفل بها التنسيق وحسنه بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. ونحن واثقون أنه من واقع عمله البرلماني في بلده سيبدي نفس الكفاءة والمهارة التي أبداها في هذا المحفل. وأخيرا اسمحوا لي أن أشيد إشادة مؤكدة بالأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي تمكن بالتزامه الدؤوب، من استعادة الثقة في منظمتنا وجعلها أداة لا نظير لها في العلاقات الدولية.

وأود أن أثني على جهوده من أجل إحلال السلام في العالم، ولا سيما في أفريقيا، وعلى اهتمامه الخاص بالحالة الاقتصادية والسياسية في قارتنا. كذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئته بإخلاص نيابة عن وفدي على تقريره الرائع عن أعمال المنظمة وعلى ما اتسم به من وضوح ودقة تجعلانه مفيدا في توجيه مناقشاتنا في الدورة الثالثة والخمسين.

وخلال العام المنصرم دخل العالم مرحلة من المصاعب والترقب لم يشهدها على مدى عقد تقريبا. فالأزمة التي مرت بأكثر الاقتصادات دينامية في جنوب شرق آسيا امتدت تدريجيا إلى مناطق أخرى. ويبدو أنها اليوم تشكل تهديدا لجميع البلدان على وجه البسيطة من أغناها إلى أفقرها.

وهذا يبين بجلاء مدى انتشار ظاهرة العولمة والاستقلال بين الدول والشعوب. فلا يستطيع بلد مهما بلغ من الازدهار أن يأمل اليوم في الهرب من أزمة كالتي كابدتها جنوب شرق آسيا والتي تظل تكابدها وتهدد الآن مناطق أخرى. وهذا يبين أن الكفاح من أجل التنمية والنضال ضد الفقر مسألة تهمنا جميعا.

أما الاقتصادات الناشئة التي تدفع ثمن أزمة ألقت خلال هذه الشهور الأخيرة بعشرات الملايين من البشر في براثن الفقر وعدم الأمان، فهي جزء لا يتجزأ من نوع من الألغاز الاقتصادية والمالية العالمية المحيرة. والضربات الشديدة التي تتلقاها هذه الاقتصادات تضعف النظام برمته.

وهذا الخطر الذي يمكن لكل مبصر أن يراه خطر حقيقي ينبغي أن يدفعنا إلى إعادة النظر في نزعتنا التقليدية نحو التفرقة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ولا ينبغي لنا بطبيعة الحال أن نتجاهل هنا الهوة بين الشمال والجنوب أو التحدي الذي يمثله وجود أشكال واضحة من الفقر توجد ظروفا متباينة بشدة للوجود بل وللبقاء نفسه بالنسبة لأكثر الشعوب حرمانا في البلدان الصناعية وأمثالهم في البلدان النامية.

والأكثر إثارة للجدل، من ناحية أخرى، مع تقدم العولمة هو فكرة احتمال التباعد في المصائر التي يمكن أن تؤدي ببعض البلدان - التي هي الأكثر ثراء - إلى مواصلة سيرتها قدما تاركة البلدان الأكثر فقرا "تسير على حافة الطريق" حسب القول السائر.

والأزمة التي نشهدها طوال عام ينبغي أن تقنعنا بأن هناك مصيرا مشتركا يجمع بين كل الحكومات والشعوب على سطح كوكبنا. وهذه الشعوب، غنية كانت أم فقيرة تجمعها الضرورة ذاتها، أي ضرورة التقدم معا في طريق التنمية. وتبين لنا الأزمة الراهنة ضرورة حيوية أخرى هي

ضرورة التضامن الذي يعد التعاون المتعدد الأطراف أداته الرئيسية، فيجب على الأمم المتحدة أن تعود إلى أن تصبح الأداة الطبيعية لهذا التعاون المتعدد الأطراف. لا بد لنا وللأسف أن نلاحظ أن فكرة التضامن هذه التي أصبحت صيغة متفقا عليها في الإعلانات الرسمية يقل الاعتماد عليها بأي أسلوب ملموس.

ونحن نذكر الهدف المشهور الذي بدا متواضعا قبل عقود قليلة، وهو تحديد مستوى مستصوب من المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الصناعية. وإذ نلاحظ، كما لاحظ الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، أن المساعدة الإنمائية الرسمية تتناقص باطراد على مدى عقد من الزمان، وأنها أصبحت لا تمثل اليوم إلا ٠,٢٢ من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الصناعية، فلا بد لنا أن نسلم بأن طلب التضامن هذا لا يجد آذانا صاغية في المحافل الدولية بشكل متزايد.

وفي هذا السياق نفسه أود أن أشدد على أن استراتيجيات التنمية التي تناقش، وتتفق الحكومات عليها، وكذلك القرارات التي تعتمد في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية لم تنفذ حتى الآن عند المستوى المطلوب ويعزى هذا إلى عدم كفاية التمويل. ولقد كشف تقييم نصف المدة لنتائج مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية، في هذا الصدد الحدود المالية الراهنة للمساعدة من أجل التنمية. ومن شأن بذل جهد يتناسب مع المشكلة أن يسمح لنا بالتغيير الجذري في عناصرها الأساسية.

إن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ بضعة أسابيع يقدم لنا بعض المقارنات الهامة. فهو يوضح مثلا أن الأمريكيين ينفقون ٨ بلايين دولار سنويا على مستحضرات التجميل - أي أكثر ببليوني دولار من المطلوب لتمويل التعليم الأساسي لجزء كبير من سكان العالم. واقتباسا من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، أقول إنه،

"يجب إنشاء جسر مجازي بين مؤشر داو ومؤشر التنمية البشرية" (A/53/1، الفقرة ١٥).

ونتوقع أيضا أن يؤدي وجود اتجاه جديد نحو التعاون والتنمية لا إلى مكافحة الفقر والاستبعاد فحسب بل أن يؤدي أيضا إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وكثيرا ما يكون للنزاعات جذور اجتماعية واقتصادية، وهذا البعد يجب إدماجه تماما في النهج التي يستنبطها المجتمع الدولي في مجالات منع النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وأود أن أكرر التأكيد على الاقتراح الذي طرحه الأمين العام في الفقرة ٣٠ من تقريره عن أعمال المنظمة، وأن أعرب عن تأييد كوت ديفوار لهذا الاقتراح الداعي إلى الاستفادة على نحو أفضل من إمكانات المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات متى طلب إليه ذلك.

وهذا الحكم من أحكام الميثاق، عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٩، لم يوضع موضع التنفيذ باستثناء حالات قليلة جدا طبق فيها. والتضامن لكونه قائما على التآخي والكرامة والمساواة بين الشعوب والدول، يجب أن يكون القيمة الأساسية في العالم الجديد الذي بدأ يبرز من ساحات المعارك الإيديولوجية التي ولى زمانها.

والتقدم المحرز في تكنولوجيا الاتصالات جعل الناس اليوم أقرب إلى بعضها البعض من أي وقت مضى. والرجال والنساء، بغض النظر عن ثقافاتهم، يمكنهم الآن أن يشهدوا نفس الأحداث في نفس اللحظة، وتنتابهم نفس مشاعر القلق والصدمة من صور ونتائج كارثة طبيعية أو هجوم إرهابي؛ وتثير حماسهم نفس الأحداث الرياضية، وتفيض دموعهم جراء أحداث استثنائية مثل الإفراج عن نلسون مانديلا أو انهيار حائط برلين، مما يعطي مدلولا أخلاقيا حقيقيا لتطور الجنس البشري.

وأثناء العقد الماضي شهدنا تقدما رائعا، في كل البلدان تقريبا، فيما يتعلق بالقيم الإيجابية التي ترسخ التضامن بين الشعوب. وقد أصبحت معظم المجتمعات الآن منفتحة ومتقبلة للتعددية. وفي كل يوم أرى أن شعوب القارة الأفريقية متعطشة إلى المشاركة. وهي تتمنى أن يكون لها كلمتها في الشؤون الوطنية وأن تمسك بزمام مستقبلها بأيديها.

وفي كل أنحاء العالم بدأ المجتمع المدني يعرب بصوت مسموع عن مطالبه وتطلعاته. وبدأت الحكومات في كل مكان تدرك هذا التغير غير العادي بدرجات متفاوتة. وفي سياق صيغ سياسية متنوعة وبرامج متباينة بدأت تتقبل مطالب الناس بخصوص التحول الديمقراطي.

وهذا التركيز العالمي الجديد على حقوق الإنسان والتعددية ينعكس بصورة متزايدة في النظام الدولي. وقد قررت الحكومات، بدعم من المنظمات غير الحكومية، أن تحظر أسلحة همجية مثل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والتي يعتبر المدنيون، ولا سيما الأطفال منهم، ضحاياها الرئيسيين. والتأييد الواسع والمكثف الذي أولاه المجتمع الدولي لاتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام،

التي وقعت عليها ١٢٨ دولة، والتي سيبدأ سريانها بعد أن تودع الدولة الأربعون صك تصديقها، يمكننا من أن نأمل في تحقيق النجاح للجهود المبذولة لمكافحة تلك الآفة الأخرى - ألا وهي الأسلحة الصغيرة والأسلحة ذات الأعيرة الصغيرة - التي تؤثر أساس على المدنيين وتشجع على الإجرام وانعدام الأمن.

والتقدم العالمي على المستوى الأخلاقي يتجلى أيضا في اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٨، مما يكرس التقدم الذي بدأته المحكمتان الجنائيتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. وفي هذا الصدد، فإن الأحكام الأولى التي صدرت في ٢ أيلول/سبتمبر الماضي تكتسي مغزى ثنائيا. فبعد خمسين عاما من اعتماد الجمعية العامة لاتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها، بدأت تلك الاتفاقية تشهد الآن تواصلا ملموسا: فجريمة إبادة الأجناس المروعة التي ترتكب بصورة متكررة منذ عام ١٩٤٥ لن تمر دون عقاب بعد الآن. أما العنصر الإيجابي الثاني للأحكام التي أصدرتها محكمة أروشا فهو الاعتراف بأن تعريف جريمة إبادة الأجناس ينطبق على العنف الجنسي الذي يُرتكب على نحو منهجي وعلى نطاق واسع، في إطار حالات النزاع.

وآفة الإرهاب مصدر قلق آخر يؤرق حكومة بلدي. فهو كالأفعى المتعددة الرؤوس كلما قطعت لها رأسا نبت محله رأسان، وهو يضرب عشوائيا في أماكن لا نتوقعه فيها. ولم يعد يكفي أن ندين بقوة هذا الشر المستطير؛ وعلينا أن نحاول استئصاله من جذوره، حيث أنه ينبع، مع استثناءات نادرة، من الظلم ومن إذلال الشعوب إلى حد لا يطاق. والكفاح ضد الإرهاب هو أولا وقبل كل شيء كفاح ضد الظلم بجميع أشكاله. وكوت ديفوار تكرر الإعراب عن تعاطفها مع الدول التي وقعت ضحية الهجمات الإرهابية بالقنابل. وهي تعيد تأكيد التزامها بالعمل في سياق التعاون مع جميع الدول في سبيل استئصال شأفة هذه الجرائم التي لا يمكن تبريرها مهما كان الدافع وراءها.

وكما قيل في مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز في ديربان، فقد حان الوقت لعقد مؤتمر دولي يتصدى لجميع جوانب الإرهاب، ويؤدي إلى إبرام اتفاقية تسمح لنا بالقضاء على هذه الآفة.

أما تعزيز التعاون من أجل التنمية وتشجيع التحول الديمقراطي والتعددية فهما نقطتان مركزيتان للإجراء الذي ينبغي أن يتخذه المجتمع الدولي لكي يسمح بتقدم السلم والأمن، وهذه هي المهمة الأساسية لمنظمتنا.

وهذا الاهتمام يتسق تماما مع أهداف حكومة كوت ديفوار التي تلتزم، تحت قيادة رئيسنا، أنري كونان بيديه، ببدء انطلاقة جديدة على طريق النمو الاقتصادي القوي والسليم والدائم، وتشكيل مجتمع متجانس وأكثر توحدا، في روح من التضامن وعلى أساس ديمقراطية سلمية تشاركية.

وعلى الصعيد السياسي، فإن التعديل الوزاري الذي أجري في ١١ آب/أغسطس الماضي، أدى إلى مزيد من الانفتاح وإلى حقن مجلس الوزراء بدماء جديدة في الميدان السياسي. وعلى المستوى المؤسسي، اعتمدت عدة تدابير بهدف توسيع وتعميق عملية الأقلمة وإلغاء المركزية.

وعلاوة على ذلك، يجري الاضطلاع بإصلاح دستوري بغية إرساء سيادة القانون وتوطيد هياكل الدولة، وتعزيز الديمقراطية النيابية. الأمر الذي أدى إلى إنشاء مجلس للشيوخ سيساعدنا على تعزيز النقاش الديمقراطي، ويوفر لنا تمثيلا أكثر توازنا لمختلف المناطق.

وعلى الصعيد الاقتصادي، اسمحوا لي أن أشدد على أنه في عام ١٩٩٧ - وللعام الثالث على التوالي - بلغ معدل نمو ناتجنا القومي الإجمالي ٧ في المائة. وهذا المعدل، إن جاز لي التأكيد، هو أعلى من معدل النمو الديمغرافي بنسبة ٣,٨ في المائة. كما تمت السيطرة على التضخم عند نسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٧، بينما بلغ معدل الاستثمار ١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وكان ٧٠ في المائة منه استثمارا خاصا.

والجدير بالملاحظة أن إدارة التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، والذي عقد أول اجتماع له في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر الماضي في أبيدجان، أكدت من جديد أن التصنيع ضرورة للتقدم الاقتصادي في أفريقيا، وأنه الوسيلة الوحيدة لتحويل اقتصادها لدمجه بشكل إيجابي في سياق العولمة الراهن.

وستواصل أفريقيا، من أجل تنميتها الصناعية، الاعتماد على شركائها من البلدان الصديقة. ونود هنا أن نرحب بمبادرة حكومة الولايات المتحدة بشأن الشراكة والنمو الاقتصادي في أفريقيا، والتي تستهدف، خصوصا، السماح لعدد من المنتجات الأفريقية بالوصول إلى الأسواق الأمريكية.

ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لحكومة اليابان على التزامها المستمر بتنمية أفريقيا، وهو ما يشهد عليه

المؤتمر الدولي المقبل المعني بالتنمية الأفريقية، والمقرر عقده في طوكيو في تشرين الأول/أكتوبر.

كما نود أن نهنئ ونشكر جميع حكومات البلدان المانحة التي أعفت البلدان الأفريقية، وخاصة أقلها نموا، من ديون مستحقة لها.

وعلى الصعيد الاجتماعي، أود أن أتوقف لحظة لأذكر بعض النقاط التي تتعلق بالصحة، وهي عنصر حيوي في التنمية الاقتصادية الاجتماعية. والعمل في مجال الصحة، كما تعلم الجمعية، يسهم إسهاما فعالا في مكافحة الفقر. ولهذا فقد أعطته كوت ديفوار أولوية مطلقة منذ عدة عقود. ولما كنا ندرك أن عالمنا أصبح قرية عالمية، فإننا نواصل هذه الجهود في بلدنا دون كلل، في نفس الوقت الذي نبذل فيه جهدا أكبر لتحسين الصحة على الصعيد الدولي.

وقد وقعت مؤخرا عدة أحداث هامة تثبت ذلك الالتزام؛ وهي مشاركة الرئيس هنري كونان بيديي ممثلا قارتنا في الذكري السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الصحة العالمية؛ وقيام منظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/يونيه الماضي باتخاذ قرارين اقترحتهما كوت ديفوار، أحدهما يتعلق بالصندوق الأفريقي لمكافحة الإيدز والآخر يتصل بالمبادرة الأفريقية لمكافحة الملاريا؛ والبدء بمبادرة تتعلق بالعلاج القائم على مكافحة الفيروس الارتجاعي، الذي اختيرت كوت ديفوار من بين البلدان المشتركة في المرحلة التجريبية له. وتعزيزا لالتزامنا بنجاح هذا البرنامج فقد قررنا أن نخصص مبلغ مليون دولار له.

وفضلا عن ذلك نظمت كوت ديفوار اجتماعا إقليميا حضره رئيسا بنن وغانا للنهوض بالوعي العام بقرحة بورولي وتعزيز مكافحتها، وهي مرض غير معروف تماما ولكنه مهين ومدمر.

وقد أصبح تضاعف حالات الصراع في أفريقيا موضوع قلق حقيقي للمجتمع الدولي بأسره. ولهذا عقد مجلس الأمن جلسة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ على مستوى وزراء الخارجية للنظر في الحاجة إلى إجراء عمل دولي منسق لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا. وفي نهاية تلك الجلسة طلب المجلس من الأمين العام أن يقدم له، بحلول شهر شباط/فبراير ١٩٩٨، تقريرا يتضمن توصيات محددة بشأن مصادر الصراع في أفريقيا وطرق درئها والتصدي لها، وكيفية إرساء أسس السلام والنمو الاقتصادي الدائمين.

واستجابة لطلب مجلس الأمن هذا، أعد الأمين العام تقريرا ممتازا بعنوان "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (S/1998/318) يوفر تقييما صريحا للحالة السياسية والاقتصادية في أفريقيا، ويقدم توصيات موضوعية، ويشير إلى أخطاء الزعماء الأفريقيين وإلى أوجه القصور في التعاون الدولي في هذا المجال.

ويحيلنا هذا التقرير دائما وبصفة أساسية إلى المهمة الأساسية لمنظمتنا، وهي صون السلم، وإلى الأداة الرئيسية لتحقيق ذلك وهي الأمن الجماعي. وما زال الأخير جوهر ميثاق الأمم المتحدة. وعلينا أن نتذكر أن الفكرة الأساسية كانت أن أي نزاع في العالم الحديث، سواء كان نزاعا إقليميا أم محليا، يمكن أن يؤثر على المجتمع الدولي بأسره، وأنه من خلال التحالفات والتدخلات يمكن أن ينتشر بكل العواقب المدمرة التي يمكن تصورها.

وللتحصن ضد هذه الحالات، ولتوفير كل سبل الاستجابة لها، فإن ميثاق عام ١٩٤٥ يأخذ في الحسبان في الفصل السابع الطابع الإقليمي للأمن الجماعي. ويقصد من هذه الآلية الإقليمية أن توفر الاستمرارية لعمل المجتمع الدولي من أجل صون السلم وأن تعزز ذلك العمل دون أي تحد للدور الأولي لمجلس الأمن، وهو الجهاز الوحيد الذي يمكنه أن يقر استخدام القوة بحكم اطلاعه المستمر على المبادرات التي تتخذها الدول الخاضعة لاتفاقات إقليمية.

ومن هذا المنطلق، ومع الأخذ في الاعتبار دائما بالرجوع أولا إلى مجلس الأمن، يعمل دائما نظام الأمن الإقليمي، سواء في أفريقيا أو في أوروبا، رغم أن الحالة اختلفت قليلا في يوغوسلافيا السابقة بحكم اشتراك حلف الأطلسي.

وانتهاء الحرب الباردة بالاقتران بتغير الحالة العامة للأمن الدولي وزيادة رغبة الدول العظمى في جعل تدخلها محصورا في نطاق الأمم المتحدة، كل هذا أسهم بلا شك في تنشيط الأمن الإقليمي من جديد. ولا بد أن نتفق على أن ما يهمنا كان مجرد بقاء مناطق معينة من العالم، تلك المناطق التي كانت فريسة التقلبات العنيفة، تواجه قدرها بنفسها بعد تخلي الجميع عنها تقريبا. ومما يؤسف له أن هذه هي الصورة التي نشهدها في أفريقيا التي تمزقها نزاعات لا يتصور المجتمع الدولي دائما مدى اتساعها وشراستها.

هذا هو الواقع الذي كان في أذهان وزراء الخارجية والدفاع والأمن الداخلي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عندما اجتمعوا مؤخرا في ياموسوكرو، كوت ديفوار ثم في بانجول، غامبيا، لإرساء أسس آلية لمنع النزاعات وتدبرها وحلها، ولصون السلم والأمن. والنص الناتج عن ذلك جرى التوصل إليه بتوافق الآراء على مستوى الخبراء، وسيقدم قريبا لاعتماده من جانب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المقرر عقده في آخر شهر تشرين الأول/أكتوبر في أبوجا.

وغرب أفريقيا لديها خبرة في هذا الصدد حيث كان عليها في الأعوام القليلة الماضية أن تعبئ نفسها لكي تسوي نزاعين دمويين في ليبريا، ثم في سيراليون، وبهذا جنت موارد ضخمة تحت راية فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونجاح المنظمة في تنفيذ هذه التدخلات دفعها إلى إضفاء الصبغة المؤسسية على الفريق بوصفه آليتها المسلحة التي تتسم بالصفة الوقائية بشكل عام. وهذه خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة للجماعة، التي أنشئت أساسا منظمة دون إقليمية متخصصة تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي ودمج دولها الأعضاء في نهاية المطاف.

وبطبيعة الحال تصبح هذه الآلية دون الإقليمية جزءا من النظام العام لميثاق الأمم المتحدة والنظام الإقليمي لمنظمة الوحدة الأفريقية. وتتولى كل نواحي الأمن، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. ولا يمكن إغفال الاعتبارات السياسية. فقد برهنت التجربة على أن النزاعات قد تؤدي إلى الانحلال وتفسخ المؤسسات الحكومية والاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية والسياسية.

وفي ظل هذه الظروف فإن أية استراتيجية توضع للتدخل ينبغي أولا وقبل كل شيء أن تتناول نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة إدماج المقاتلين والمشردين، فضلا عن إصلاح البنية الأساسية، وفوق كل شيء بناء المجتمع من جديد مع وضع الديمقراطية حجرا للزاوية.

وبشكل عام، رأت الدول الأعضاء أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كانت مناسبة تماما لتولي بناء السلم في المنطقة لأنها أنشئت على وجه التحديد لتحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي هناك. ويتوقف تنفيذ هذه الآلية فوق كل شيء على الإرادة السياسية للدول الأعضاء. وستشارك كوت ديفوار كما شاركت في السعي إلى إحلال السلم في ليبريا وسيراليون، وكما تشارك الآن في مسألة التوسط لاستعادة السلام في غينيا - بيساو.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر والتهنئة لحكومات الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا العظمى على قرارها بتنسيق مبادراتها المختلفة لمعاونة جيوشنا على تعزيز قدراتنا في مجال حفظ السلم.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لبدء أول عملية لحفظ السلم عام ١٩٤٨. وأود أن أشيد بذكرى كل الرجال والنساء الذين ضحوا بحياتهم في سبيل خدمة الأمم المتحدة.

وكفالة الأمن الجماعي في سياق التعاون الدولي الصحيح، وضمان التنمية المستدامة والعادلة تحديان متواصلان تواجههما الأمم المتحدة، ويتعين عليها أن توفر بسرعة الردود المناسبة والمحددة لهما. وفي هذا الصدد أعتقد أن تصرفنا يجب أن ينفذ على ثلاث جبهات متميزة تماما.

فيجب علينا في المقام الأول أن نذكر بشدة كلما اقتضى الأمر بالمبادئ الأساسية المعلنة في ميثاق سان فرانسيسكو بشأن العلاقات بين الدول، وبخاصة استقلال الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية. ومنذ انتهاء الحرب الباردة، تلاشت تماما تقريبا النزاعات بين الدول، وهذا يدلل تماما على القوة القانونية للمبادئ التي ذكرتها للتو.

وإنني أشدد على أن لمبدأ حرمة الحدود أهمية عظمى في أفريقيا، حسب ما أكدت منظمة الوحدة الأفريقية منذ إنشائها. ولا بد من إيجاد تسوية للاضطرابات في منطقة البحيرات الكبرى وفقا لهذا المبدأ.

ثانيا، من الضروري زجر أنظمة الحكم التي تنتهك أبسط مبادئ الديمقراطية، وكذلك استبعادها من المجتمع الدولي.

وأخيرا، من الأمور الحيوية تعزيز السلام الدولي، بإيجاد تحديد واضح لمسؤوليات الأمم المتحدة والمنظمات الأقليمية. وفي هذا الصدد، نحيط علما ونشيد بتكامل الجهود وانسجامها في سياق الأمم المتحدة، بين حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، للعمل على وضع حد للأزمة الجديدة التي تعاني منها جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد أمنت جهودها المتضافرة عودة الاستقرار إلى عدة بلدان في غرب أفريقيا.

وفي هذا المقام، أود الإشادة على نحو خاص بأعمال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وكذلك عنصرها العسكري ألا وهو فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية

لدول غرب أفريقيا، وأدعو المجتمع الدولي إلى تزويدهما بكل ما يمكن من دعم لازم لتنفيذ مهمتهما. وهذا التفاعل بين المنظمة العالمية والمنظمات الأقليمية لابد من تعزيزه مستقبلا.

وختاما أود أن أشير بإيجاز إلى عملية إصلاح الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة التي هي أشبه ما تكون بـ "ثعبان البحر"، وأود الإعراب عن خيبة أملي الشديدة إزاء النتائج المحدودة للغاية التي حققناها بعد جهد بذل على مدى سنوات عدة. ويبدو أن مسألة إعادة تشكيل مجلس الأمن قد يلفت مرحلة الركود، حتى على الرغم من تجديدنا بطريقة أشبه ما تكون بالطقوس، في الدورات واحدة بعد أخرى، بولاية الفريق العامل المكلف بالتوصل إلى اتفاق تقبله جميع الدول الأعضاء.

أما فيما يختص ببرنامج الإصلاح الممتاز الذي قدمه إلينا الأمين العام في السنة الماضية، فمن المؤكد أنه استقبل استقبالا إيجابيا جدا ولكننا أرجأنا قرارات معنية لا يملك سوانا اتخاذها فيما يختص ببعض مقترحاته وتوصياته وإنني آمل أن تمكننا دورة الجمعية العامة الحالية من إثراء تفكيرنا بشأن الإصلاح ومن التحرك قدما في نهاية المطاف لاتخاذ إجراء في هذا المجال.

الرئيس بالنيابة: والآن أدعو سعادة السيد عبد القادر باجمال، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية اليمنية للإدلاء ببيانه.

السيد الرئيس،

إنه لمن دواعي الغبطة أن أعبر لكم باسم وفد الجمهورية اليمنية عن تهانينا الطيبة بتوليكم رئاسة الجمعية العامة لهذه الدورة، وإننا لواثقون من أن اقتداركم وما عرفتم به من خبرة سيمكنانكم من توجيه أعمال الدورة والوصول بها إلى غاياتها المرسومة.

وفي نفس الوقت فإني أسجل هنا اعترافنا بمساعي صاحب السعادة كوفي عنان، الأمين العام لهذه المنظمة الموقرة وبنجاحه البارز في مهمات السلام التي قام بها في إطار الدبلوماسية الوقائية لنزع فتيل الأزمات الدولية قبل اشتعالها وسقوط الضحايا البريئة فيها، كما يسرني أن أثني على تلك الجهود الفكرية والتنظيمية الساعية نحو تجديد فاعلية وأنشطة الأمم المتحدة لمواكبة ما يعتمل في نهاية قرننا هذا وما يتطلبه استقبال قرن جديد في عمر كوكبنا. إننا نرجو لسيادته المزيد من التوفيق والنجاح في مهماته المستقبلية.

ما فتئت الجمهورية اليمنية، حكومة وشعبا، سائرة بخطى واثقة من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية وحرية الصحافة وضمان الحريات العامة وصيانة حقوق الإنسان.

لقد أدركت الجمهورية اليمنية الأهمية القصوى لتزامن الإصلاح السياسي بالإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، الذي يتضمن برنامجي التوافق وإعادة الهيكلة. ولما كانت اليمن قد حققت وحدتها المباركة في إطار عملية تاريخية مظفرة، فإنها بطبيعة الحال قد ورثت نظامين سياسيين واقتصاديين كانا يستندان إلى بناءات تنظيمية فكرية وثقافية مختلفة. ولهذا فقد خاضت الجمهورية اليمنية التي تمثل اليمن الموحد عملية إصلاحات سياسية ومؤسسية جذرية من أجل تحقيق الاندماج الوطني والاجتماعي والسياسي من خلال تعميق الممارسة الديمقراطية وزيادة مشاركة المجتمع في القرار السياسي، بما في ذلك زيادة الدور الاجتماعي للمرأة وتحريرها من القيود المعطلة لمشاركتها وتشجيع اندماجها في التنمية.

ومن الطبيعي، فإن الانطلاق نحو تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والإدارية على قاعدة تأكيد الاقتصاد الحر والانفتاح وتحرير التجارة ورفع دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته يتطلب آليات قانونية وإدارية جديدة لها آثارها غير الطيبة على الفئات ذات الدخل المحدود والعاطلة عن العمل ولا شك أن كل ذلك مدعاة لمساعدة البلدان التي تخوض هذه التجربة، ومنها اليمن، لكي تحقق نجاحات اقتصادية ومالية ملموسة من أجل تخفيف آثار هذه التحولات على الفئات الاجتماعية التي لا تستطيع أن تستجيب لعملية التوافق الاقتصادي والمالي وإعادة الهيكلة بصورة طبيعية وملائمة.

ولذا فإنه من اللازم أن تصاحب عمليات الإصلاحات الاقتصادية إقامة شبكات الأمان الاجتماعي حتى ينبغي أن تحقق المعادلة الاقتصادية الاجتماعية، لتخفيف آثار التوازن الهيكلي وتجنيب السكان من الفئات الفقيرة والعاطلة عن العمل والمحدودة الدخل النتائج الضارة بحياتهم البسيطة ومعيشتهم الواقعة في نقطة حد الكفاف وإنها لمهمة ينبغي أن تلزم منظمات التمويل الدولية نفسها بها وأن تكثف من برامجها التنموية ذات البعد الاجتماعي والسكاني والبيئي، وأن يزداد دعم الدول الغنية وتدفق الاستثمارات إلى الدول الأقل نموا من أجل ردم الفجوات الهيكلية وتأهيل مجتمعاتنا من أجل تحقيق الاندماج وزيادة شراكتها الإيجابية في التنمية المستدامة.

إذا كان عالمنا اليوم يقوم على التكامل والاندماج ويسعى نحو تحقيق قواعد العولمة وعلى أساس حرية التجارة والتبادل وانفتاح الأسواق، فإن ذلك لن تتوفر شروطه إلا عبر تعاون إقليمي بين دول النطاق الإقليمي

الحكومية والأهلية وقطاع الأعمال فيها، حتى يتم انتقالنا إلى العولمة عبر جسور العلاقات الإقليمية وبهذا نكون قد حققنا لشعوبنا منافع ومصالح مشتركة بدون القفز على الخصوصيات وإهمال عناصر الوفاق والتكامل الإقليمي. وهذا دون شك يساعد على تجسيد روح التآخي والتكافل والتكامل ويتيح الفرصة لتأمين عوامل أساسية للسلام والتعايش المقبول لجميع الأطراف الإقليمية التي ستكون عونا على تأمين سلام عالمي شامل ومتوازن.

وإننا بهذا الصدد نطالب بتقديم العون والمساعدة للدول النامية والأقل نموا كي تتمكن من الحد على الأقل من الآثار السلبية لعولمة الاقتصاد الدولي على اقتصادياتها الوطنية والوصول إلى مستوى يمكنها من المشاركة مع الدول المتقدمة بعد أن تعزز لديها القدرات التنافسية لإنتاج السلع الأفضل وبسعر تنافسي أقل، وبعد أن تكون قد حققت تقدما معقولا في نطاق الاندماج الإقليمي.

إن الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتعاون الإقليمي الجاد لا تتحقق إلا في ظل السلام واستقرار الأوضاع والشعور بالأمن والأمان الكاملين. واليوم وبسبب أوضاع السلام المنهارة في منطقتنا، عدنا إلى الخوف والقلق من انفجار الوضع في هذه المنطقة بسبب التعنت الإسرائيلي والرفض المستمر لقرارات الشرعية الدولية وتنكر حكومة ناتنياهو ليس لقرارات الشرعية الدولية التي تلزم إسرائيل بالجلاء عن الأراضي الفلسطينية المحتلة وعن مرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان فحسب بل تنكرت أيضا لما تعهدت به والتزمت بتنفيذه حكومة سلفه الراحل اسحق رابين بموجب مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو.

إن ما نشهده اليوم، من إقامة لمزيد من المستوطنات وتغيير لمعالم مدينة القدس الشرقية بما في ذلك محاولة طمس الهوية العربية والحقائق التاريخية والديمغرافية، لدليل على تعنت وصلف تصرفات حكومة إسرائيل الحالية. ولهذا نشدد على ضرورة إيقاف هذه الأعمال التي تخلق المزيد من العراقيل أمام مسيرة السلام.

ولذا فإنه، حتى لا تعود المنطقة إلى دائرة الصراع والتوتر وسفك الدماء، فإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يتخذ كل ما بوسعه لحمل إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها الدولية، عملا بقرارات الشرعية الدولية والتعهدات والاتفاقيات ذات الصلة.

لقد بات من الواضح أن سياسة التجويع والحرمان والحظر الاقتصادي المفروض بصورة فردية أو جماعية من الدول لم تعد مجدية كوسيلة فعالة لتحقيق غايات سياسية معيَّنة في زمن تتأكد فيه الحرية والديمقراطية وتزداد الدعوة فيه إلى احترام حقوق الإنسان وحرياته في الاختيار. ثم إن ضحايا سياسة كهذه هم من فئات المجتمع الضعيفة في الدولة المستهدفة لفرض الحظر عليها.

لذلك فإننا مطالبون بالوقوف مرة أخرى أمام سياسات فرض الحصار ونتائجها وتقييم آثارها، وإقرار قاعدة أن القيم الإنسانية والحقوق الأصيلة للشعوب ينبغي عدم النيل منها أو تعريضها للتهديد لأسباب لا تتحمل وزرها هذه الشعوب. وعليه فإن الحصار كما أسلفنا لم يعد الأداة الماضية في تحقيق الأغراض السياسية. وعلينا أن نتحاور وبالطرق السلمية وأن نضع تحديدا زمنيا وضوابط متفق عليها لحالة الحصار، وذلك قبل فرض الحصار وتنفيذه، والأخذ بالحسبان بأن لا تكون الشعوب وفئاتها الاجتماعية الدنيا هي الضحية الأولى والمباشرة وهو ما يحدث اليوم في أرض العراق وليبيا.

ومع تأكيدنا على احترام قرارات الشرعية الدولية، فإننا نؤكد مجددا على ضرورة رفع الحصار والحظر على كل من العراق وليبيا، لما ألحقه من أضرار بالغة وسببه من معاناة إنسانية قاسية على الأطفال والشيوخ والنساء في هاتين الدولتين الشقيقتين.

إن الإرهاب قد أصبح ظاهرة عالمية ولم يقتصر فعله وتأثيره على بلد، أو شعب، أو عقيدة بعينها، بل أصبحت هذه الظاهرة تقلق جميع الأمم والشعوب، وصارت علامة تستدعي من المجتمع الدولي الاستجابة للدعوات لوضع منظومة سياسية وفكرية ومؤسسية على النطاق الدولي والإقليمي لمكافحتها والقضاء على أسبابها ومعالجة التداعيات التي تنجم عنها. وفي هذا الصدد، فقد أعلنت الجمهورية اليمنية رفضها القاطع لكل أشكال الإرهاب وصوره. ويشعر اليمن بما يشعر به جميع أفراد الأسرة الدولية من معاناة وقلق حقيقيين تجاه استمرار وتزايد هذه الظاهرة غير الحضارية والتي تنافي القيم الإنسانية. ولذا فإننا ندعو إلى التعاون الجاد لمواجهة هذه الظاهرة بمسؤولية جماعية مشتركة.

إن بلادي تولي أهمية خاصة لتطورات الوضع في الصومال الشقيق، وإننا نأمل من المجتمع الدولي مساعدته من خلال حل الخلاف بين الفصائل والتجمعات السياسية المتحاربة هناك. ولكننا في ذات الوقت نذكر الأشقاء في الصومال أنه ما من حل ينجح دون تعاون الصوماليين أنفسهم أولا على الحلول المقدمة لهم من الخارج.

إن اهتمامنا بالوضع في الأراضي الصومالية نابع من شعورنا بالمسؤولية الأخوية ومن إحساسنا بالواجب الذي

يمليه علينا حق الجوار، لا سيما وإننا البلد الوحيد في المنطقة الذي فتح مرافئه المختلفة أمام موجات اللاجئين من الصومال وغيره، بسبب الحروب الأهلية هناك تارة، وتارة أخرى لأسباب اقتصادية بحتة. ولقد دفعت الجمهورية اليمنية بسبب جوارها للقرن الأفريقي أثمانا باهظة ومعاناة قاسية ومستمرة.

إن إمكانياتنا المتواضعة لا تمكننا مطلقا من مواجهة هذه التدفقات البشرية إلى بلادنا التي تعاني الكثير من القصور في تلبية احتياجات سكانها أساسا. وقد سببت لنا حالات اللجوء أزمة فوق أزماتنا وعبئا اقتصاديا واجتماعيا لا طاقة لنا به. ثم إن ما تقدمه المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لا يكفي لسد احتياجات اللاجئين في بلادنا. وعلى المجتمع الدولي أن يسارع لمساعدتنا على تحمل واجبنا الإنساني نحو أشقائنا اللاجئين. كما أن على جميع الأطراف في القرن الأفريقي والأطراف العربية المعنية أن تتعاون لإيجاد حلول واقعية للأزمة التي طال أمدها.

لقد مضت سنوات على بداية المساعي الهادفة إلى إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما فيما يختص بالتمثيل الجغرافي العادل في مجلس الأمن ووضع ضوابط للحد من الاستخدام التعسفي لحق النقض فيه. وإننا نؤيد الفكرة الداعية إلى إضفاء الصبغة الديمقراطية والصفة التمثيلية العالمية على المجلس كي يعكس ما حدث من ازدياد في عدد الدول الأعضاء في الجمعية العامة منذ الخمسينات والتطورات الكبيرة بعد سقوط حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة وتوسع آفاق العولمة وغير ذلك من المتغيرات التي تجعل من إصلاح مجلس الأمن ضرورة ملحة لا بد من الاستجابة لها توخيا للعدل والديمقراطية في العلاقات الدولية وتمشيا مع زيادة أنسنة الصلات والوشائج بين الشعوب.

وفي نفس الوقت، نؤيد الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشئ لهذا الغرض، ونشيد بما تم إحرازه من تقدم في نطاق ولايته المحددة بقرار الجمعية العامة الصادر خلال دورتها الثامنة والأربعين لعام ١٩٩٣، كما نرحب بتعاون الفريق العامل فيها وندعو إلى مواصلة عمله لإنجاز مهمته مبكرا.

إننا مطالبون اليوم جميعا بالتعاون لخلق المناخ المناسب لبناء نظام عالمي جديد مبني على العدل وحرية الاختيار والتسامح. وليس لنا إلا العمل معا من أجل البشرية وسعادتها، ومن أجل الاقتراب أكثر فأكثر من تحقيق غاياتنا بأن نعيش جيرانا في عالم واحد.

الرئيس بالنيابة: استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

(تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد.

وأذكر الأعضاء بأن الكلمة الأولى التي تُلقى ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق وعلى الوفود إلقاؤها من مقاعدهم.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أدلي ببيان ممارسة لحق الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به رئيس الوزراء الياباني بخصوص إطلاقنا تابعا.

إن السلطات اليابانية تدفع الآن بالحالة في منطقة شمال شرقي آسيا إلى أقصى حد عقب إطلاقنا تابعا. وإطلاق التابع مسألة تتعلق تماما بسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإطلاق تابع ليس امتيازا لبلدان قليلة. فأي بلد له القدرة على القيام بذلك بإمكانه أن يطلق تابعا. لذلك، لن نتورط في الدخول في نزاع مع اليابان، حيث أننا لم نرتكب أي خطأ يتعلق بإطلاق التابع.

وأود الآن أن أؤكد مجددا موقفنا الثابت والمبدئي من الحملة المسعورة التي تشنها اليابان ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عقب إطلاق التابع. فاليابان تحتج على إطلاقنا تابعا وتعتبر أنه تهديد للأمن. ولقد وجهت اليابان انتقادات علنية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، محرضة العصابات على مهاجمة مواطنين كوريين في اليابان. علاوة على ذلك، تدعو السلطات اليابانية إلى توجيه ضربة إلى قواعدنا العسكرية. وتهتم اليابان بلادنا بعدم إبلاغها عن موعد الإطلاق مسبقا، على الرغم من أن اليابان لم تبلغنا أبدا عن عشرات التوابع التي أطلقتها في الماضي. وتنفخ اليابان في النفير قائلة إن إطلاق تابعنا تهديد للسلام والأمن، في حين أن إطلاقها القذائف والتوابع لا يشكل تهديدا للسلام والأمن في المنطقة.

إننا نعلن أن هذا المنطق هو منطق اللصوص على الطريقة اليابانية. لماذا تهتاج اليابان هذا الاهتياج، ولماذا تغالي في الانفعال إزاء إطلاقنا تابعا؟ إن اليابان تستعمل إطلاقنا تابعا بمثابة ذريعة لتحقيق طموحها العسكري. ومن السذاجة أن تتكلم اليابان عن فرض جزاءات واتخاذ تدابير مضادة. فنحن معتادون تماما على الجزاءات. ومازلنا نعيش لأكثر من ٥٠ عاما تحت وطأة ما تعرضه علينا الولايات المتحدة واليابان من جزاءات وحصار. وسنعيش في المستقبل على طريقتنا بالذات.

ومن الضروري أن تعلم اليابان أن ردود الفعل من قبيل أعمال عدائية ترتكب ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وشن هجمات على مواطنين كوريين في اليابان، ودعوات إلى توجيه ضربة إلى قواعد قذائفنا تشكل تهديدا للسلام والأمن. فاليابان تنادي بوقوع كارثة وحصول دمار بفعل هذه الأعمال المتهورة والطائشة. وهذه الأعمال العدائية والحربية تفضي بنا دائما إلى تجديد تصميمنا على عدم التسامح إزاء عجرفة اليابان.

إن الزمن يتغير على الرغم من رغبات اليابان. فالزمن الحالي ليس زمن الخمسينات عندما كسبت اليابان أموالا طائلة عن طريق توفير دعم سوقي لجيش الولايات المتحدة في الحرب الكورية. وسنرد على اليابان لما تقوم به من أعمال عدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسننتقم منها على الجرائم التي ارتكبتها في الماضي. وهذا هو تصميمنا الراسخ. ومن المهم جدا للسلطات اليابانية أن تكون لديها معرفة صحيحة عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنه لمن الصعوبة بمكان أن آخذ الكلمة الآن.

اسمحوا لي أن أرد بإيجاز على الملاحظات التي أدلى بها في وقت سابق اليوم وزير خارجية الأرجنتين فيما يتعلق بجزر فوكلاند.

إنني أرحب بما أشار إليه وزير الخارجية من قيام تعاون رفيع المستوى بين المملكة المتحدة والأرجنتين، الأمر الذي يصف أكثر فأكثر العلاقات الثنائية بيننا. ويحدو الحكومة البريطانية أمل صادق في تعزيز التقدم المحرز وتطويره، وهي، في هذا الصدد، تتطلع بسرور إلى الزيارة التي سيقوم بها الرئيس منعم إلى المملكة المتحدة في وقت مقبل من هذا العام.

إن الحكومة البريطانية لا تتقبل ملاحظات وزير الخارجية المتعلقة بالسيادة. ولا يساورنا شك في سيادة بريطانيا على جزر فوكلاند. والمناطق البريطانية التابعة لها في جنوب المحيط الأطلسي.

ويجب أن نحترم رغبات الناس في جزر فوكلاند. فلقد أعرب الممثلون المنتخبون لسكان الجزيرة عن آرائهم بوضوح عندما قاموا بزيارة الأمم المتحدة من أجل المناقشة التي أجرتها لجنة الـ ٢٤ بتاريخ ٦ تموز/يوليه، وطلبوا إلى اللجنة أن تقر بوجوب السماح لهم، على غرار أي شعب ديمقراطي آخر، بممارسة حقهم في تقرير المصير. وأكدوا مجددا، بوصفهم الصوت الديمقراطي لشعب جزر فوكلاند، رأيهم القائل بأنهم لا يريدون أن يكونوا جزءا من الأرجنتين.

وبالرغم من خلافاتنا مع الأرجنتين على موضوع السيادة، فنحن نجري حوارا بناء مع حكومة الأرجنتين بشأن مسائل من قبيل الهايدروكربونات، والتنمية ومصائد الأسماك في جنوب الأطلسي. ونواصل إجراء مناقشات بشأن هذه المسائل على أساس منتظم، في حين نتمسك بموقفنا من السيادة على جزر فوكلاند، ونثمن هذه الخطوات العملية من أجل تطوير التعاون بين المملكة المتحدة والأرجنتين.

السيدة راميريز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): تود الجمهورية الأرجنتينية بعد ما استمعت إلى البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة، أن تؤيد الأفكار التي أعرب عنها في المناقشة العامة بعد ظهر هذا اليوم، ٢١ أيلول/سبتمبر، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة، السيد غيدو دي تيللا.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠.